عواقب المساواة

كيف تستغل الطموحات النبيلة لتخريب المجتمع، القانون، والثقافة

ماثيو س. باتاليولي

ترجمة

حيدر عبدالواحد راشد

سطور



عواقب المساواة

ماثيو - س باتاليولي

ترجمة: حيدر عبدالواحد راشد

THE CONSEQUENCES OF EQUALITY

Matthew _ S. Battaglioli

Heydar Abdulwahid Rashed

الطبعة الأولى: 2018

إصدار دار سطور للنشر والتوزيع
العراق - بغداد - شارع المتنبي - مدخل جديد حسن باشا
ص. ب 74090
الرمز البريدي 12114
07700492576 - 07711002790 :هاتف email: bal - alame@yahoo. com

First Published by Dar Sotour For Publishing and Distribution
Baghdad - Iraq - Al Mutnabi street - Jadeed Hasan Busha Entry

ISBN: 978 - 1 - 77322 - 417 - 6



ترجمة:

حيدر عبدالواحد راشد



مقدمة المترجم

المساواة هي الوسيلة التي يبتزّنا بها الأسوأ فينا لإنجاح جيناتهم، على حسابنا وحساب كل أجيال البشر القادمة أيضا.

كيرت دوليتل

فيلسوف سياسي أميركي

بالنظر إلى الأوضاع المتدهورة التي تمر بها بلداننا العربية، بسبب الاستبداد، مركزية الاقتصاد، أو الطائفية السياسية، قد يظل الأنموذج الديمقراطي الليبرالي الذي يسود أوروبا الغربية والأميركيتين يمثل «الفردوس على الأرض» الذي ظفرت تلك الشعوب بتفاحته المحرمة، وبقينا نحن نقارع معاصي التاريخ ونحاسب على ذنوب الأجيال السابقة.

ولكن في هذه الأعوام التي انفتحت فيها أرجاء العالم على بعضها، ولم تعد تحتاج لأكثر من معرفة الانجليزية كي تطالع أخبار العالم من مصادرها المباشرة، بدأنا نشاهد أخبارا وحوادث لا يمكن أن تصنف إلا كمعالم على انحطاط حضارة كبرى، أو تهاوي بنيان عظيم من الداخل:

- تصاعدت حوادث التحرش والاغتصاب في الدول الأكثر استقبالا لموجات اللاجئين، ولم تتخذ الحكومات حيال ذلك إجراءات

بالشدة المطلوبة؛ فبين عمدة كولونيا (في ألمانيا) التي طالبت النساء بأن يبقين «مسافة ذراع» بينهن وبين أي رجال مارّة (عقب موجة التحرش الكبرى التي حصلت في رأس السنة 2016)، وبين منظمي احتفال موسيقي في السويد أقاموا حفلا للنساء فقط، أو الشرطة الذين دعوا الشابات لارتداء أسورة تحمل عبارة «لا تغتصبني!»، تبخرت شعارات النسوية و«المرأة القادرة» ولم يبقَ لها أثر.

- أصبح فرض الموقف السياسي عبر الاستعانة بالعنف مشهدا متكرراً وشبه معتاد، كما في موجة الهيجان التي ضربت مدينة هامبورغ بعد زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لقمة G20، وحملة تدمير وتشويه التماثيل التاريخية (التي ترمز لتاريخ الشعوب البيضاء، وخاصة ولايات الجنوب) في الولايات المتحدة، التي قامت بها في الحالتين عصابات «الأنتيفا» الزاخرة بالمراهقين الأغرار، الذين يندر أن تكون لديهم وظائف ثابتة.
- لم يعد من المستغرب أن يلقي السياسيون المنتخبون خطابات ازدراء واستهجان للشعوب التي يفترض أنهم يتصدون لخدمتها، كما فعلت هيلاري كلينتون (التي تفتقر لأي مؤهلات سياسية تذكر، عدا كونها زوجة لرئيس خلدته فضائحه) حين نادت بأن مؤيدي ترامب هم «سلة من الأوباش»، وصرح جاستن ترودو (رئيس وزراء كندا، ومدرس الدراما السابق) بأن المهاجرين (الأفارقة في المعظم) «أولى بكندا من المواطنين، لأنهم جاهدوا من أجل الوصول إليها»، وقال صادق خان (عمدة لندن حاليا، ومحامي الجهاديين في شبابه) عقب أحد هجمات الدعس المأساوية أن

«الإرهاب جزء لا يتجزأ من الحياة في مدينة كبيرة»، مع أن حوادث مماثلة لا تضرب مدنا أكبر من لندن، مثل موسكو، إسطنبول، أو حتى طوكيو!

- بدل أن يكون القانون خير درع وسياج ضد الانتهاكات، أصبح سيفا مصلتا على الحقوق الطبيعية للمواطنين في الغرب. فصفحات الشرطة البريطانية على تويتر تشجع الناس على الإبلاغ عن «جرائم الكره» (مثل بوست على فيسبوك أو تويتة غاضبة مما يجري)، وبعض النواب البريطانيين (حتى في حزب العمل الاشتراكي) ينحون باللائمة والسخط على صمت الجهات المسؤولة عن عصابات المغتصبين في روذرهام وبرادفورد، فقط لأن المتهمين «آسيويون» (كنايةً عن مسلمي شبه القارة الهندية). وقد اشتهرت فضيحة مماثلة للإعلام السويدي، الذي لم يعد يَذكرُ ـ بعد توجيه حكومي صريح ـ جنسيات المجرمين وسوابقهم، خيفة من زيادة «اضطهاد اللاجئين».
- لم تعد المصطلحات التي عهدناها، مثل «حرية التعبير» و«حقوق الإنسان» تعني ما نظنه. فخريجو «دراسات الأقليات» يعتبرون معظم الخطاب الثقافي المألوف عن الحضارة وقيمها «خطاب كراهية» لأنه يفترض سلفا أن بعض شعوب العالم (كأفارقة جنوب الصحراء أو البدائيين في أستراليا) عجزت بمفردها أن تنشئ حضارة منافسة لأوربا بعد عصر النهضة أو للعالم الإسلامي في أوج مجده. وأصبح انتقاد بعض القيم والعادات في ثقافات معينة «تحيزاً وعنصرية» بدوره، خاصة حين يتعلق الأمر بانتشار السلفية

المريب في العالم الغربي، حيث بات يواجه بزعيق أمثال «ليندا صرصور» التي طالبت ذات يوم بتجريد إحدى ناقدات التطرف من معالم أنوثتها، وحتى ريتشارد دوكينز (المعروف بشمول انتقاداته للفكر الديني) صار يمنع من بعض اللقاءات لأنه «إسلاموفوبي»!

لسنا هنا بصدد إحصاء الشواهد، فقد تكفلت بها كتب جديدة مثل موت أوربا الغريب لدوغلاس موري، ومناطق ممنوعة لرحيم قسام. لكن صورة عامة عن السياق الذي يهدف الكتاب لتشخيصه ضرورية للقارئ العربي، خاصة من يستقي الأخبار من المواقع العربية، وإن كانت من وكالات أجنبية مثل DW وBBC العربيتين.

فالمؤلف يحاول تتبع الخيوط الرئيسة التي أدت، حين انتسجت وتشابكت في عقيدة الدولة وأهدافها، إلى هذا السباق الحثيث نحو الانهيار. فهو ينظر للمساواة فكريا كنير اصطناعي ثقيل، لا يمكن أن يغرسه فوق الأعناق إلا كيان مهيمن يحتكر القوة (ويجرد رعيته من حق الدفاع) كالدولة الحديثة؛ ويحللها اقتصاديا كمبرر لتشريع الأسلاب والغنائم باسم الضرائب والمعونات، وخير حجة لعيش الكسالى والمتبطلين على حساب المجدّين والمنتجين.

وذلك في نظره لا يمكن أن يتحقق سياسيا إلا في نظام يزيل الفوارق بين الحاكم والمحكوم، ويمنح للجميع الحق في تخيل أنهم «مليونيرات في ضائقة مؤقتة» بتعبير جون شتاينبك ـ حيث تصبح الديمقراطية وسيلة لإيصال كل طموح وطماع إلى أعلى المراتب كي يستغل المال العام بأبشع شكل في الفترة الوجيزة التي تتاح له، ولإخفاء آثاره أو تأجيل عواقبها حتى يأتي تعيس الحظ الآخر كي تنفجر الأزمات في وجهه.

ولكن صعود هذا النوع من الناس بدوره يحتاج إلى كارثة ثقافية، تزول بموجبها الفوارق بين النخبة الطبيعية والسياسيين المؤصّلين من جهة، والمحرضين الاستعراضيين ومشعلي النعرات من جهة أخرى. ويبدأ ذلك بإفساد التعليم عبر إفراغه من غايته الأخلاقية وتحويله إلى مخرطة لإنتاج وحدات متماثلة تكلف بأعمال نمطية، لا صقل بعض العينات المؤثرة التي يمكن أن تثمّن بألف من غيرها. وكذلك يتمثل بزوال معالم الرقي كمرادف طبيعي لتلاشي التفاوت بين الطبقات، بحيث يتساوى نبيل المحتد وعامي الأصل في سعيهما اللاهث خلف آخر الهواتف البراقة أو الأطعمة الرائجة.

كما أن عقيدة «فرّق تسد» مناسبة جدا لعديمي المؤهلات في هذا السياق. فعبر تسليط الضوء على صدوع اجتماعية موجودة (أو استيراد موجات من شعوب مختلفة، يتكفل وجودها بخلق هذه الصدوع) ستخلق آلاف فرص العمل الجديدة لهواة الخطابة والتلفيق كي يصبحوا «نشطاء»، «حقوقيين»، أو «مسؤولين عن المساواة» ـ كما هو الحال في العديد من جامعات أمريكا وبريطانيا، حيث يتقاضى هؤلاء رواتب مجزية لكونهم جزءا من الإدارة البيروقراطية.

ويصبح الفقر في هذه الأوضاع مكافئا للإعاقة: فمن يذوق رحيق المعونات التي لا تحتاج لتحصيلها إلا لملء استمارة ثم الحضور كل شهر، لن يفكر أصلا بالبحث عن وظيفة بل عن مزيد من الأعذار والشروط التي يمكن أن تنطبق عليه كي يمتص المزيد من هذا النسغ السهل الشهي ـ حتى لو تضمن ذلك الإتيان بأطفال لا ذنب لهم في هذه الحيلة الرخيصة، كما هو حال التفجر السكاني الذي تعاني مصر اليوم تحت وطأته.

وبالضد ممن يدّعي أن مزيدا من الأطفال يعني مزيدا من الفرص، فالواقع أن مزيدا من الأطفال الذين يرثون هذه الجينات الميالة للطفيلية والنهم سيكون عبئا على الاقتصاد وسرقة مكشوفة من مستقبل البلاد، خاصة وأن الإنسان يظل مستهلكا حتى ربع عمره تقريبا، ولا يمكن التعويل أو الرهان على ثبات الأحوال حتى يصل جيل جديد إلى مرحلة النضج.

كانت هذه لمحة بسيطة عن مجمل الأفكار التي تناولها هذا الكتاب بجدية عميقة وأسلوب أخاذ، منطلقا فيها من التراث المعرفي للمدرسة النمساوية في الاقتصاد، الذي كان ولا يزال غريبا على العقل العربي بسبب تحكم النظم الاشتراكية بالنشر وانتقائية المترجمين اليساريين. وآمل أن يكون هذا الكتاب، مع رديفه (**تاريخ قصير للبشر**) لـ(هانز هيرمان هوبه) خير مقدمة إلى أفكار هذا التيار الفكري النشط، الذي تزداد أفكاره أهمية لمستقبل الحضارة مع صعود أصوات اليمين الجديد في الولايات المتحدة وأوربا الغربية، المنادية بضرورة التغيير الجوهري في بنية الدولة البيروقراطية التي تروج لاستلاب الحريات باسم المساواة التامة.

اقتصر دورنا في النص على تقطيعه إلى عناوين فرعية، تسهيلا للمراجعة وإبرازا للموضوعات الثانوية، وكذلك إضافة بعض الهوامش الضرورية والشواهد حيثما لزم الأمر. آمل أن ينال هذا الكتاب موقعا قيما من تفكيركم، وينوّر رؤيتكم للمشكلات التي تعصف بالعراق، والمنطقة العربية، والعالم ككل.

حيدر عبدالواحد راشد
بغداد ـ أيلول 2017

تصدير
دوغلاس إي. فرينش

لا تعبد المساواة بحماسة أشد من حماسة عام الانتخابات. وحيث أني أكتب هذا الكلام في ربيع 2016، هنا في الولايات المتحدة، فكل من الديمقراطيين والجمهوريين قد عقدا سباقا تنافسيا مع انطلاق المباريات الأولى في موسم البيسبول الوطني. كل خطاب انتخابي يتلفز وكل تويتة من سياسي تحلل. تصور كاميرات التلفاز أفواجا من مئات الناس، أغنياء وفقراء، موهوبين وبلهاء، متعلمين وجهال، كلهم متساوون (كما يؤكد لهم) في نظر اللجنة الانتخابية لولايتهم، ينتظرون لساعات كي يدلوا بأصوات فردية يفترض أن تكون رياضيا بلا قيمة.

لقد قضت المحكمة العليا مؤخرا بأن «الولايات غير ملزمة باعتماد عدد الأصوات وفقا لمبدأ ‹شخص واحد، صوت واحد› المشتق من الدستور» كما يخبرنا موقع Politico.

فقد ارتأت القاضية روث بيدر غنسبرغ أن «لغير الناخبين سهما مهمًّا في العديد من مجالات السياسة ـ فالأطفال، آباؤهم، وحتى أجدادهم، لهم سهم في نظام تعليم عمومي قوي ـ وكذلك في تلقي الخدمات المخصصة للناخبين، كالمساعدة على التجوال خلال بيروقراطية

المعونات العمومية. فعبر ضمان أن كل ممثل سيتلقى لطلبات واقتراحات من نفس عدد الناخبين، فإن التجزئة حسب التعداد الكلي تدعم تمثيلا متكاملا وكفؤا».

نعم، المساواة هي قانون البلاد، حكم القانون، النهج الأميركي ـ النهج الذي انحرفنا عنه كما يقول المرشح الرئاسي بيرني ساندرز، الذي قال في خطاب له بعد فوزه بالانتخابات الأولية في وسكونسن، أن التفاوت في أميركا «بشع».

هذا المناخ الخانق من التفكير المغلوط يتطلب دفاعا بليغا عن الأمور التي قامت عليها الحضارة. وفي التوقيت المناسب، فإن ماثيو باتاليولي قد شرّح وقطّع وفرم المساواة، كاشفا عن قوتها المدمرة في الصفحات التالية.

من السهل أن نشير إلى الأمور الرائعة التي ما كنا لنملكها من دون العبقرية الرائدة لأمثال ستيف جوبز ومارك زوكربرغ. ويمكن حتى للأغبى فينا أن يرصد الدولانيين في تناقض فاضح حين يزيدون من التفاوت بفضل المعونات الحكومية وكذلك يشيطنون الأغنياء ـ كما فعل السيناتور تشاك شومر حين فضّل المؤسس المشارك لفيسبوك، إدواردو سافيرين، أن يترك البلاد كي يحتفظ بـ67 مليون دولار من الضرائب المفروضة على أسهم فيسبوك المطروحة للتداول. فلو كان شومر نصيرا للمساواة، لظن المرء منطقيا أنه سيسعد بخروج سافيرين من البلاد كي يجعل البقية منا أشد تساويا بذلك القدر.

وربما لم يكن شومر يسعى خلف المساواة بل أموال الضرائب، أو

ربما الحسد الخالص. كما قال القاضي أوليفر ويندل هولمز: «إني لا أحترم الحماسة اتجاه المساواة، فهي لا تبدو لي غير استمثال بسيط للحسد».

« قلما يوجد شك في أن العديد من المساواتيين إنما يحفزهم الحسد ولو جزئيا »، يكتب هنري هازليت، «في حين لا يحفز آخرون بحسدهم الشخصي بأي نحو، بل بالخوف من حسد الآخرين لهم، والرغبة في مهادنته أو استرضائه. لكن هذا الجهد الثاني محكوم عليه بالفشل: فمعظم الناس غير راضين تماما عن أوضاعهم مقارنة بأقرانهم ».

ويجدر بنا أن نتذكر كيف عرّف هـ.ل. منكن، وهو سيد المتهكّمين، كلمة الثروة: «كل دخل يزيد على الأقل بمائة دولار عن دخل زوج أخت زوجتك».

لقد قشر السيد باتاليولي الطبقات العديدة لبصلة المساواة حتى يكشف لنا إلى أين ستقودنا محاولات الحكومة اليائسة نحو التسوية في النهاية ـ إلى مزيد من الفقر، وحرية أقل بكثير. وما من شيء ينجو عمليا من تدخل الدولة لأجل تحقيقها. وتسييس المساواة ـ أي الديمقراطية ـ يخلق، كما يوضح باتاليولي، الوهم القائل بأننا نحكم أنفسنا ومن ثم فلا أحد محكوم. وبهذا فنحن أحرار.

وتستمر المهزلة مع ادعاء الأميركيين أن أي شخص يمكن أن يكبر ليصبح حاكما. فيمكن لابن الساقي، أو عامل المنجم، أو ابنة ربة البيت أو الخادمة أن تصبح رئيسة. ففي أميركا يمكن لأي أحد أن يتمتع بغنائم القسر والسرقة الحكومية: «بوسع أي شخص أن يدخل الدولة ويساهم

من ثم في نشاطاتها القسرية» كما يشرح المؤلف. ولا يتوقف الأمر عند تسميتها الهزلية بالخدمة العامة، بل إن أميركا تنفق بلايين الدولارات في محاولة تصديرها إلى أماكن حول العالم لا تبدي شعوبها أي رغبة فيها.

والأمر كله يبدأ من تلقي الأطفال كؤوسا للمشاركة بدلا من الفوز: فلا يوجد هناك خاسرون. والاعتداد بالنفس أهم من الإنجاز. وهذه النتائج تفصح عن نفسها في هيأة تشريعات تحيل توظيف الناس إلى حقل ألغام من الدعاوى المحتملة. وفي النهاية فعلى المواطنين أن يخدموا الدولة عبر التصرف بالنحو الصحيح، التفوُّه بما هو مقبول فقط، والاستعداد لتسليم ما اكتسبوه من الموهبة والعمل الجاد، مع تلقي انتقادات الطبقة السياسية لكونهم محظوظين في أفضل الأحوال، أو مجرمين في أسوئها.

عواقب المساواة كتاب شجاع، يدفع بأفكاره مباشرة في وجه العاصفة الهوجاء للصواب السياسي ـ العاصفة التي تهدد معايشنا، حرياتنا، وحضارتنا ذاتها. أرجو أن تقرؤوه بعناية وتنشروا رسالته في كل الأرجاء.

دوغلاس إي. فرينش
لاس فيغاس، نيفادا
أبريل 2016

الطبيعة التسلطية للمساواة

اليوم، وفي هذا الجزء المبكر من القرن الحادي والعشرين، تعدّ المساواة قوة شديدة التغلغل ترشد الكثير من السياسات العامة. فقد أثارت العديد من الحركات الاجتماعية الشعبية وأصبحت قيمة يدّعي كل القادة والأحزاب السياسية تبنّيها. ولكن السؤال هو: ما الذي تعنيه كلمة «المساواة» حقا في نظر من يدعمها سياسيا واجتماعيا؟ لقد قيل طوال القرون، كما في الكلمات الواردة في إعلان الاستقلال الأميركي، أن «... جميع الرجال قد خلقوا متساوين» (ولو عدلناها إلى سياقٍ حديث، فإن كلمة «men» الأصلية ستعني على الأرجح «الناس» عموما). ولكن هل خلق الناس متساوين حقا؟ لم تتعرض هذه النقطة لما يكفي من التفصيل على يد أي مدافع متحمس عن المساواة. أما جون لوك، الذي به تأثرت هذه العبارة المشهورة التي اقتبسناها للتو، فقد أراد لها أن تعني عدم وجود ما يعرف بالطبيعة البشرية، وأن جميع البشر عند الولادة ألواح فارغة تخلو من أي أفكار فطرية.[1]

وسواء اتفق المرء او اختلف مع لوك، فهذا بالتأكيد ليس بالنحو الذي تطبق به المساواة اليوم. فلو كان الحال كذلك، لما وجدنا أي دوافع نحو المساواة كمسألة سياسية، اجتماعية، أو اقتصادية. إن الولع

الذي قد يصيب المرء اتجاه المساواة قد ينتهي ما أن يعترف بأنه عند ولادته لا يمتلك أي طبيعة بشرية. ولكن المساواة تستحضر اليوم في سياق العِرق، الجنس، الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي، الدين، والعديد من التصنيفات الأخرى، إضافة إلى التساوي في الفرص والتساوي في النتائج.

المساواة ليست واقعية

من الواضح أن الناس ليسوا متساوين فيما بينهم في كل الأنحاء. فالمرء يحتاج فقط لأن ينظر لمن حوله ويلاحظ العالم كي يرى ذلك. فهناك أناس أطول من الآخرين، أضخم من الآخرين، أعلى ذكاءً، موهوبون بطبعهم فيما لا يجيده الآخرون، ويعدون عموما أجمل شكلا من بعض وآخرون بعكس ذلك، يملكون خصالا شخصية مختلفة قد تكون في أي وقت أنفع لهم أو أقل نفعا من الخصال الشخصية للآخرين، وهكذا. ويمكن عمليا أن يؤلّف كتاب كامل على شكل قوائم، يسطّر ببساطة جانبا بعد جانب مما يختلف فيه البشر.

ولكن بالطبع ما من داعية مساواة يمكنه أن يدّعي أن الناس متساوون حتى في الجوانب التي ذكرتها. فعلى كل حال، لم يتحول عالمنا إلى **عالم جديد شجاع**.[1] والصراع الذي ينتج من ثم هو أن المساواة

---

(1) **عالم جديد شجاع** رواية ألفها ألدوس هكسلي ونشرت عام 1932، تصوّر مجتمعا يسيطر فيه آليا على الإنجاب والتربية، يتوزع فيه الناس إلى طبقات مختلفة في الاستعدادات منذ ولادتهم، وتستأصل فيه الفردية والحرية والمشاعر تماماً ـ المترجم.

بين البشر التي يسعى إليها ويرغب فيها عدد كبير من الناس، بسبب الخصال المتفاوتة بطبعها بين الناس، لا يمكن فعلا أن تتحقق إلى درجة معتبرة. فما الناس إلا تشكيلة من خصالهم وصفاتهم الفردية. وحين يقول أحدهم أنه يعتقد بأن البشر متساوون، فذلك لا يتضح في العالم الواقعي نظرا لكون خصالهم ومميزاتهم، ومن ثم نتائج تلك الخصال والمميزات، متفاوتة وبالتالي قادرة على إنتاج عالم من التفاوت. ولأن الناس يثمّنون المساواة، يعتقدون بوجود مساواة، وبأن المساواة خيّرة، ضرورية، وتوجد كأمر قَبْلي a priori، فسيرون التفاوت الحتمي في العالم شراً وسلبياً وكذلك مشكلة تحتاج إلى علاج.

واقع التفاوت وأسبابه

لكن واقع الحال هو أن للعديد من هذه التفاوتات المتصوّرة أسبابا واقعية تقف وراءها، وليست لها أدنى علاقة «بالكره» كما لن يصرّح بذلك أي ناشط أوSJW أبداً[1]. تأمل مثلا في الادعاء الرائج عن التفاوت العرقي ـ وحاليا، بشكل خاص، تفاوت الدخل بين الأعراق. فالدخل الواقعي الوسيط للأسرة الأميركية يبلغ، لكل الأعراق في عام 2013، 51,017 $. وبالنسبة للبيض فهو أزيد قليلا حيث يبلغ 57,009 $،

(1) محاربو العدالة الاجتماعية SJW هم عماد حركة اليسار المتطرف في الولايات المتحدة، التي تنادي بالفرض القسري لسياسات النسوية، التعددية الثقافية، وصراعات الهوية الانشقاقية، وإعلان الحرب الإعلامية والوظيفية على من يقف في طريقهم. وقد تطور نشاطهم اليوم وأصبح يشمل جماعات «معاداة الفاشية/ الأنتيفا» المسلحة، التي تشكلت على هدي الحزب الشيوعي الألماني في جمهورية الفايمار ـ المترجم.

وعند الهسبانيين[1] نجده أوطأ بنحو معتبر عند 39,005 $. وفي القمة سنجد الآسيويين الذين يتقاضون 68,336 $، وفي القاع نجد السود عند 33,321 $ وكثيرا [2] ما يستدل بذلك كأساس لمزاعم التمييز العرقي في الولايات المتحدة.

لكن هناك تفسيرا آخر: هو نسبة الذكاء IQ (وكذلك التفضيل الزمني، كما سنرى في الفصل القادم). فبين عامي 2002 ـ 2006، قام الدكتوران ريتشارد لين (صاحب الأثر الجليّ في كتاب **منحنى الجرس** الصادر عام 1994) وتاتو فانهانن بدراسة نسب ذكاء مختلفة حول العالم، لأعراق مختلفة في دول مختلفة. وقد نشرت النتائج في كتابين: (**نسبة الذكاء وثروة الأمم**) و(**نسبة الذكاء والتفاوت العالمي**).

وقد كانت النتائج حاسمة، حيث نصبت الشرق آسيويين على القمة، لتحتل هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية، اليابان، وتايوان المراتب الخمس الأولى بالترتيب، وتبعها الأوربيون (وكذلك الدول التي يملك عموم سكانها جذورا أوربية كالولايات المتحدة، كندا، وأستراليا)، ومن ثم خليط من دول أميركا اللاتينية والشرق الأوسط (عدا اليهود بالطبع)، وينتهي الأمر بالأفارقة في القاع. وذلك يرتبط تماما بمستويات الدخل في الولايات المتحدة (من الآسيويين وحتى السود) وبالتنمية الوطنية (من شرق آسيا وأوربا نزولا إلى أفريقيا جنوب الصحراء).[3،4]

---

(1) الهسبانيون هم أبناء الثقافات والأمم التي خضعت للاستعمار الإسباني والبرتغالي، وظلت بلدانهم بعد الاستقلال تتحدث لغات المستعمرين. وقد أصبحوا يمثلون مكونا إشكاليا في الولايات المتحدة من بعد موجات الهجرة غير المشروعة خلال الربع قرن الماضي، بحيث أصبح الحدّ من تدفقهم (وبناء جدار حدودي) أبرز وعود الرئيس الأميركي دونالد ج. ترامب حين أعلن عن ترشحه ـ المترجم.

ويمكن للمرء من ثم أن يتوقع أن السبب في التحيز الشديد اتجاه البيض والآسيويين في سوق المهن ذات المردود العالي في العلوم والطب هو أن نسبة أعلى بكثير من هذه الأعراق قادرة على العمل في المستوى الفكري الضروري لأداء تلك الوظائف.

وهذا مثال ممتاز حول كيف أن للخصال والمميزات الشخصية عند الناس أن تخلق التفاوت، لكنه ليس كارها، شريرا، أو أي شيء آخر مما قد يصفه به داعية المساواة. وربما بنحو أقل إثارة للجدل، فنحن نرى هذه التفاوتات الطبيعية تتطور على صعيد فردي طوال الوقت. فنحن نرى الطوال أميل للنجاح في احتراف كرة السلة، والجذابين جدا يتجهون للتمودل ... الخ. فمن المفهوم أن شخصا طويلا سيكون قادرا على استغلال طوله كي يضمن مهنة معينة، والأمر ذاته يصح على شخص جميل، وهكذا فيمكن لذلك أن يصح أيضا على الأشخاص الأذكى أيضا بنفس النحو. ولغرض الوضوح، فإني لن أدافع إلا عن تفاوتات كهذه (او عن نتائج لها) تنبع من عوامل بيولوجية أو بيئية - أي بعبارة أخرى، عن تفاوتات طبيعية.

وحيث أن هذه التفاوتات تحدث ببساطة نتيجة لوجودنا في هذا العالم، فما هي الأداة الأكثر شيوعا «لمعالجة» تلك التفاوتات؟ الحكومة.

الحكومة كقوة تفرض المساواة

الحكومة هي الأداة التي يلجأ لها كل شخص لا تعجبه الجوانب التي يتصرف فيها الناس بحرية وطبيعية. ومن هنا تستمد المساواة طبيعتها

التسلطية. ذلك أن الناس لو كانوا متساوين حقا لرأيناهم يتصرفون بنحو يتناسب مع هذا الأنموذج والمبدأ. وحيث أنهم ليسوا كذلك، سنحتاج إلى الحكومة كي «تقرع السوط» وتضع كل شخص في مكانه. وبنحو طبيعي، فإن كانت الحكومة ضرورية، فهدفها هو دفع الناس للقيام بما لن يفعلوه دون قسر، أو منعهم مما قد يفعلونه دون قسر. خذ مثلا التمويل الضريبي الإلزامي لقوات الشرطة.

فلو شعر الفرد بأن القدر الذي يدفعه من الضرائب لقاء حماية الشرطة التي يتمتع بها أمر مستحق، فلن تكون الضريبة ضرورية. فالناس قد يفهمون القيمة العليا لهذه الخدمة ومن ثم يدفعون ثمنها طواعية كما يفعلون مع أي سلعة أخرى. وحيث لا توجد قيمة عليا في هذه الحالة فلا بد من استخدام القسر لدفعهم نحو الالتزام. والأمر يصح على مناقشة دور الحكومة في تشريع المساواة: فلو كانت صحيحة قبلياً، وطبيعية عند الناس، فلن تحتاج الحكومة للتدخل «لإصلاحها» عبر سياسات اقتصادية اشتراكية وآليات سياسية ديمقراطية، كما تفعل معظم الوقت، وتتفاخر بفعل ذلك، ويدفعها الكثيرون إليه.

وذلك بشكل نظامي يخلق مجتمعا ملؤه المقت والحقد، حيث أن حلم المساواة الذي يرغب العديد برؤية العالم يستحيل إليه لأسباب إنسانية جدا لن يتحقق أبدا. لكن ذلك لن يوقف المساواتيين من المحاولة، وبشكل متوقع، فإنهم يصبحون أقل أفراد المجتمع تسامحا وأشدهم انفعالا: أقل ميلا «لتلقي النكات» وأميل للتلويح بكلمة «متعصب» وغيرها من الإهانات، وكذلك أميل لتفضيل الرقابة. فنسبة 40 % من جيل الألفية Millennials (وهي الأكبر لدى أي فئة عمرية)،

وهم الفئة الأشد يسارية، تؤيد منع أي تعبير يعد (في نظرهم بالطبع) مسيئا للأقليات،[5] وكذلك أميل لارتكاب أعمال التخريب باسم قضيتهم غير المتحققة إطلاقا: المساواة الحقة.

فشل المساواة اليمينية

وفي حين يميل الأشد تعاطفا مع المساواة، في أي أو كل من أشكالها، للانتساب إلى اليسار السياسي، فقد تخللت قضية المساواة الآسرة في عصرنا هذا حتى اليمين (في المعظم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وصعود الديمقراطية الحديثة). وفي حين يتبنى اليمين المساواة بحماسة أقل شدة من اليسار، فإنهم يعتنقونها بنحو تصبح معه النتائج النهائية متماثلة. فهم يقولون «التساوي في الفرص لا في النتائج»، محاولين التباعد عن خصومهم السياسيين الأصرح في اشتراكيتهم من دون إبعاد الكثير من الناس.

ولكن هذه الخديعة، أي «مساواة الفرص»، في حين يبدو أنها مساومة عقلانية بين المساواتيين واللامساواتيين (رغم أنه يمكن تسميتها «الاشتراكية الدايت»)، فهي في الواقع لا تختلف عن المساواتية المتشددة التي يدعو إليها اليسار السياسي. ولم ذلك؟ ببساطة لأن النتائج غير المتكافئة تنتج الفرص غير المتكافئة.

المسألة سهلة نسبيا: إن كان العائد المالي لشخص ما أكبر، ولهذا غير مكافئ للآخرين، فإن ذلك الشخص قد يختار أن يمنح شيئا منه لشخص آخر، يوصي به لأولاده، يستخدمه كي يجني به مزيدا من المال، و/ أو يستخدمه ليوظف العديد من الخيارات الأخرى كي يمنح نفسه أو

الآخرين ميزة قد لا يملكها البعض. وذلك هو عين تفسير «الفرص غير المتكافئة»، وهكذا يصبح الموقف اليميني من المساواة متضاربا منطقيا.

إضافة إلى أن ذلك يصب الزيت على النار، لأن اليسار لم يعد وحده، كما هو المتوقع، ينادي بتدخل الدولة والتحكم الحكومي بالناس والموارد باسم المساواة، فكذلك يفعل اليمين السياسي. والآن، نظرا لغياب أي معارضة حقيقية لتوسعة المساواتية الاجتماعية ـ ولأن التفاوت في المجتمع، كيفما تبدّى، نتيجة مباشرة لخصال، صفات، قوى، وضعف الناس الخاصة ـ فإن الدولة، تحت شعار جعل الناس متساوين، ستبدأ بالتوسع في حجمها، أفقها، وتحكّمها، مع مقاومة قليلة جدا. وفي النهاية سيقودنا ذلك إلى عصر من الشمولية سيرحّب به عموم الناس بسعادة.

وهكذا، مع هذا النوع الجديد من المساواتية، فما هي العواقب التي نتوقعها منها، وما هي العواقب التي تحققت ورأيناها فعلا؟ إن أمورا نراها جميعا في حياتنا اليومية، أكثر بكثير مما يتضح للعديد، هي نتيجة و/ أو فرع من صعود المساواة كقيمة اجتماعية. وبالخصوص، فسأنظر إلى العواقب الاقتصادية، السياسية، والثقافية للمساواة كما توجد في المجتمع اليوم، إضافة لما يمكن أن نتوقعه كعواقب تقف في انتظارنا.

العواقب الاقتصادية للمساواة

تتخذ المساواة العديد من الأشكال الخبيثة، ومن ناحية اقتصادية، قلة قد يشككون في أن شكلها سيكون اشتراكيا. وعند المساواتيين الأشد تعصبا، ربما تحمل الشيوعية ذلك العنوان، أو عند البعض قد يكون الثاني نتيجة للأول، أو لعلهما غير متمايزين أصلا. في كتابه **الأمة، الدولة، والاقتصاد** كتب لودفيغ فون ميزس: «من حيث السياسة الاقتصادية، فالاشتراكية والشيوعية متماثلتان». وبالمثل فقد اشتهر عن فلاديمير لينين قوله: «الهدف من الاشتراكية هو الشيوعية».

التصرفية، أو المنهج النمساوي

والآن بعد أن انتهينا من هذا الفارق الشكلي، فما الذي نعنيه كعواقب لاقتصاد يبتنى حول المساواتية؟ أولا، أود أن أقدم تفسيرا بسيطا لمنهج المدرسة النمساوية، حيث سيكون معظم الوقت هو المنهج الرئيس الذي سأستخدمه للتعامل مع سؤال كهذا. وإن كان هناك فرق بارز بين المدرسة النمساوية في الاقتصاد، في أعمال مفكرين مثل لودفيغ فون ميزس وموراي روثبارد وغيرهم، فهو بالتأكيد منهجها الفريد. ويشار لهذا المنهج «بالتصرّفية praxeology»، وهو مصطلح أول من صاغه لودفيغ فون ميزس، ويعني ببساطة دراسة الفعل البشري. وهو يبدأ

بالمسلّمة الأشد أساسية: وهي مسلّمة الفعل. لا تقول مسلّمة الفعل شيئا سوى أن البشر يفعلون. ولا يمكن إنكار هذه المسلّمة منطقيا لأن إنكارها نفسه سيكون فعلا. ومن ثم سيؤدي ذلك إلى تناقض أدائي. ومن مسلّمة الفعل يمكن اشتقاق حقائق أخرى بنحو: إن كانت مسلّمة الفعل هي A، وإن كان A يقتضي B، فإن B يجب بالضرورة أن تكون صحيحة.

التداعيات المباشرة لمسلّمة الفعل هي أن البشر يفعلون؛ وإن كانوا يفعلون فلا بد أن لديهم هدفا ما يتصرفون بدافع تحقيقه؛ وإن كانوا يستغلون تصرفاتهم، فيجب أن يعتقدوا أيضا بأن هذه هي الأفعال التي ستقود لهذا الهدف بأفضل طريقة أيما كان. كما تقتضي أيضا أن الناس يعتقدون بامتلاكهم الوسائل الضرورية لتحقيق غاية ما من خلال أفعالهم المعينة. وبهذا النحو فالبشر فاعلون عقلانيون ـ وذلك لا يعني أن أهدافهم الإجمالية صالحة موضوعيا، أو حتى أن وسائلهم لتحقيق تلك الأهداف ستحققها فعلا؛ فلعلها لن تفعل. فالمسلّمة تقول ببساطة وحصرٍ أن لدى البشر أهدافا معينة، أن بوسعهم تحقيق تلك الأهداف، وأنهم يعتقدون بأن الأفعال التي يسلكونها هي أفضل المتاح نحو تحقيقها.

من ناحية تصنيفية، فإن التصرّفية، أي المنهجية النمساوية، علم استنتاجي جدا، ولهذا فهي تقف بالضد تماما من المنظور الفلسفي للوضعيين المنطقيين. ومن هذا العلم الاستنتاجي، وبدءًا بمسلمة الفعل، يمكن للمرء أن يستخرج أفكارا اقتصادية قبلية أخرى، كقانون المنفعة الحدية المتناقصة، ونظرية التفضيل الزمني للفائدة. إن التصرفية تعمل بنحو غير رياضي وضد تجريبي، خلافا لسائر المناهج الاقتصادية

كما يمارسها الاقتصاديون الأشد «شهرة» و«رياضية» وربما «تجريبية» كما يسمّون أنفسهم.

ولكن لا مجال للقول بأن البشر كاملون ومنضبطون كالأرقام والمعادلات الرياضية، وتطبيق شيء بدقة وتماسك الرياضيات على الاقتصاد، علما بأن الاقتصاد مكون من أفراد البشر، وهم كائنات ليست بتلك الدقة، يعد مغالطة. وكذلك فليس في الاقتصاد «مجموعة ضبط» أو أي شيء يمكن تثبيته بنحو دائم، وهو الأمر الضروري للمنهج العلمي وعملية الاختبار كي تصل لنفس كفاءة الوضع المخبري. ولهذا فالمنهج العلمي فيما يخص الاقتصاد لا يمكن أبدا أن يعد موثوقا تماما، لأن تغييرا غير محسوب ربما يحدث في مكان ووقت ما خلال عملية الاختبار.

إن التوجه التصرفي الاستنتاجي نحو الاقتصاد يعد أيضا أفضل من الطرق التجريبية الأكثر شيوعا، لأن المنهجية النمساوية تتخلص بشكل او آخر من إمكانية التوصل إلى الاستنتاج «الخاطئ». فالنمساويون يبدؤون من المسلمات ومن بعدها ينطلقون، منكرين أي شيء يتناقض مع حقيقة قبلية استنتجت من مسلّمة الفعل. ولكن في التفكير التجريبي البَعْدي، فقد يتوصل المرء لاستنتاج باطل هو أن قوانين الحد الأدنى للأجور مثلا ستزيد من التوظيف. فلو لوحظ تجريبيا أن زيادة في الأجر الأدنى ترتبط بانخفاض في البطالة، فعلى الاقتصادي التجريبي أن يقبل بتلك النتيجة.

وذلك بالطبع يطرح إمكانية الملاحظة التجريبية لنتائج مختلفة، ولهذا فإن استنتاج كل اقتصادي تجريبي سيتلخّص بعقيدته هو أكثر من

أي حقيقة أساسية. ولكن هذه ليست أهم مشكلة نلاحظها حول هذا المنهج. ولنقل إن من المتفق عليه في الأبحاث التجريبية أن رفع الأجر الأدنى يرتبط بانخفاض البطالة. فعلى الاقتصاديين التجريبيين، لو كانوا متسقين منطقيا، أن يقبلوا بنتيجة البحث ويوصّوا برفع الأجر الأدنى، أي ثمن العمل، كترياق للبطالة العالية غير الطوعية.

لكنك لو وضعت ذلك في أي سياق آخر فسيصبح الأمر مضحكا. تخيل أننا لاحظنا أنه بين عدد معين من الشهور في بلدة معينة، ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 15 % شهريا. كما لوحظ أنه في نفس البلدة ونفس الوقت، ازدادت مبيعات الوقود شهريا. فهل يمكن لأحد أن يستنتج أن زيادة سعر البنزين سيدفع الناس لشراء المزيد من البنزين؟ كلا بالتأكيد، فذلك أمر عبثي. فالاستنتاج سيكون أن مبيعات الوقود زادت رغم تزايد الأسعار، ولو أن السعر لم يزد أو حتى هبط، فسيباع بنزين أكثر من ذي قبل. والاقتصادي النمساوي سيتوصل لمثل ذلك حول علاقة العمل بالحد الأدنى للأجور: فرغم ما قد يبدو عليه الأمر في هذه التجربة الافتراضية، فلو أن الأجر الأدنى لم يتزايد، لاستمرت البطالة مع ذلك بالانخفاض.

من المؤكد أن هذه المنهجية مميزة للمدرسة النمساوية وتعد مصدرا لأشد انتقاداتها وكذلك أهم نجاحاتها منذ نشأتها. فهي تنظر للبشر كبشر لا كنقاط على مخطط ومن ثم تعدل نظرياتها وفق ذلك. وهي استنتاجية ومتسقة منطقيا ولا تترك مجالا للخطأ فيما يخص علم التصرفات البشرية.

فيما يخص هذا النقد الاقتصادي للمساواتية والنظام الاشتراكي عموما، أول الظواهر الاقتصادية التي يجب ملاحظتها هي النظرية الأساسية للتفضيل الزمني. فالتفضيل الزمني نظرية في الفائدة وفكرة اقتصادية جوهرية، تعد ضرورية لموازنة تفضيلات الناس في الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار... الخ بمرور الزمن. والتفضيلات الزمنية الواطئة تدل على تفضيل العائدات الأعلى والأبعد أمدا، في حين تدل العالية على تفضيل العائدات الأوطأ والأقرب أمدا. تأمل في علاقة العامل برب العمل، حيث يُدفع للعامل شطر مخفض من القيمة التي ينتجها لقاء دخل مباشر. أما الرأسمالي فيدفع جزءا من ثروته في المدى القريب على أمل أن يعوض التكاليف ويزيد عليها في موعد لاحق. وفي هذا الموقف، يستعرض العامل تفضيلا زمنيا عاليا، ويستعرض الرأسمالي واطئا.

يمكن أن يحدد التفضيل الزمني بعدة عوامل مختلفة، لا يمكن للعديد منها أن يتحكم به شخص أو مجموعة (ولو أن العديد منها كذلك). ولهذا فإن التفضيل الزمني بحد ذاته غير متوافق مع المساواة. فذوو التفضيلات الزمنية الواطئة يميلون بطبعهم للمضي في عمليات إنتاج واستثمارات أبعد أمدا وأوفر نفعا ستعود عليهم بعائدات أعلى في المدى البعيد. أما ذوو التفضيلات الزمنية الواطئة فسيتصرفون أيضا وفق مصالحهم، لكنهم سيسعون وراء عمليات إنتاج واستثمارات تنتج عائدات أقل وأقرب أمدًا.

ولكن ما أن تؤتي عملية الإنتاج أو الاستثمار طويل الأمد أكلها، فإن

بالمسلّمة الأشد أساسية: وهي مسلّمة الفعل. لا تقول مسلّمة الفعل شيئا سوى أن البشر يفعلون. ولا يمكن إنكار هذه المسلّمة منطقيا لأن إنكارها نفسه سيكون فعلا. ومن ثم سيؤدي ذلك إلى تناقض أدائي. ومن مسلّمة الفعل يمكن اشتقاق حقائق أخرى بنحو: إن كانت مسلّمة الفعل هي A، وإن كان A يقتضي B، فإن B يجب بالضرورة أن تكون صحيحة.

التداعيات المباشرة لمسلّمة الفعل هي أن البشر يفعلون؛ وإن كانوا يفعلون فلا بد أن لديهم هدفا ما يتصرفون بدافع تحقيقه؛ وإن كانوا يستغلون تصرفاتهم، فيجب أن يعتقدوا أيضا بأن هذه هي الأفعال التي ستقود لهذا الهدف بأفضل طريقة أيما كان. كما تقتضي أيضا أن الناس يعتقدون بامتلاكهم الوسائل الضرورية لتحقيق غاية ما من خلال أفعالهم المعينة. وبهذا النحو فالبشر فاعلون عقلانيون-وذلك لا يعني أن أهدافهم الإجمالية صالحة موضوعيا، أو حتى أن وسائلهم لتحقيق تلك الأهداف ستحققها فعلا؛ فلعلها لن تفعل. فالمسلّمة تقول ببساطة وحصرٍ أن لدى البشر أهدافا معينة، أن بوسعهم تحقيق تلك الأهداف، وأنهم يعتقدون بأن الأفعال التي يسلكونها هي أفضل المتاح نحو تحقيقها.

من ناحية تصنيفية، فإن التصرّفية، أي المنهجية النمساوية، علم استنتاجي جدا، ولهذا فهي تقف بالضد تماما من المنظور الفلسفي للوضعيين المنطقيين. ومن هذا العلم الاستنتاجي، وبدءًا بمسلمة الفعل، يمكن للمرء أن يستخرج أفكارا اقتصادية قبلية أخرى، كقانون المنفعة الحدية المتناقصة، ونظرية التفضيل الزمني للفائدة. إن التصرفية تعمل بنحو غير رياضي وضد تجريبي، خلافا لسائر المناهج الاقتصادية

كما يمارسها الاقتصاديون الأشد «شهرة» و«رياضية» وربما «تجريبية» كما يسمّون أنفسهم.

ولكن لا مجال للقول بأن البشر كاملون ومنضبطون كالأرقام والمعادلات الرياضية، وتطبيق شيء بدقة وتماسك الرياضيات على الاقتصاد، علما بأن الاقتصاد مكون من أفراد البشر، وهم كائنات ليست بتلك الدقة، يعد مغالطة. وكذلك فليس في الاقتصاد «مجموعة ضبط» أو أي شيء يمكن تثبيته بنحو دائم، وهو الأمر الضروري للمنهج العلمي وعملية الاختبار كي تصل لنفس كفاءة الوضع المخبري. ولهذا فالمنهج العلمي فيما يخص الاقتصاد لا يمكن أبدا أن يعد موثوقا تماما، لأن تغييرا غير محسوب ربما يحدث في مكان ووقت ما خلال عملية الاختبار.

إن التوجه التصرفي الاستنتاجي نحو الاقتصاد يعد أيضا أفضل من الطرق التجريبية الأكثر شيوعا، لأن المنهجية النمساوية تتخلص بشكل او آخر من إمكانية التوصل إلى الاستنتاج «الخاطئ». فالنمساويون يبدؤون من المسلمات ومن بعدها ينطلقون، منكرين أي شيء يتناقض مع حقيقة قبلية استنتجت من مسلّمة الفعل. ولكن في التفكير التجريبي البَعْدي، فقد يتوصل المرء لاستنتاج باطل هو أن قوانين الحد الأدنى للأجور مثلا ستزيد من التوظيف. فلو لوحظ تجريبيا أن زيادة في الأجر الأدنى ترتبط بانخفاض في البطالة، فعلى الاقتصادي التجريبي أن يقبل بتلك النتيجة.

وذلك بالطبع يطرح إمكانية الملاحظة التجريبية لنتائج مختلفة، ولهذا فإن استنتاج كل اقتصادي تجريبي سيتلخّص بعقيدته هو أكثر من

أي حقيقة أساسية. ولكن هذه ليست أهم مشكلة نلاحظها حول هذا المنهج. ولنقل إن من المتفق عليه في الأبحاث التجريبية أن رفع الأجر الأدنى يرتبط بانخفاض البطالة. فعلى الاقتصاديين التجريبيين، لو كانوا متسقين منطقيا، أن يقبلوا بنتيجة البحث ويوصّوا برفع الأجر الأدنى، أي ثمن العمل، كترياق للبطالة العالية غير الطوعية.

لكنك لو وضعت ذلك في أي سياق آخر فسيصبح الأمر مضحكا. تخيل أننا لاحظنا أنه بين عدد معين من الشهور في بلدة معينة، ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 15 % شهريا. كما لوحظ أنه في نفس البلدة ونفس الوقت، ازدادت مبيعات الوقود شهريا. فهل يمكن لأحد أن يستنتج أن زيادة سعر البنزين سيدفع الناس لشراء المزيد من البنزين؟ كلا بالتأكيد، فذلك أمر عبثي. فالاستنتاج سيكون أن مبيعات الوقود زادت رغم تزايد الأسعار، ولو أن السعر لم يزد أو حتى هبط، فسيباع بنزين أكثر من ذي قبل. والاقتصادي النمساوي سيتوصل لمثل ذلك حول علاقة العمل بالحد الأدنى للأجور: فرغم ما قد يبدو عليه الأمر في هذه التجربة الافتراضية، فلو أن الأجر الأدنى لم يتزايد، لاستمرت البطالة مع ذلك بالانخفاض.

من المؤكد أن هذه المنهجية مميزة للمدرسة النمساوية وتعد مصدرا لأشد انتقاداتها وكذلك أهم نجاحاتها منذ نشأتها. فهي تنظر للبشر كبشر لا كنقاط على مخطط ومن ثم تعدل نظرياتها وفق ذلك. وهي استنتاجية ومتسقة منطقيا ولا تترك مجالا للخطأ فيما يخص علم التصرفات البشرية.

فيما يخص هذا النقد الاقتصادي للمساواتية والنظام الاشتراكي عموما، أول الظواهر الاقتصادية التي يجب ملاحظتها هي النظرية الأساسية للتفضيل الزمني. فالتفضيل الزمني نظرية في الفائدة وفكرة اقتصادية جوهرية، تعد ضرورية لموازنة تفضيلات الناس في الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار... الخ بمرور الزمن. والتفضيلات الزمنية الواطئة تدل على تفضيل العائدات الأعلى والأبعد أمدا، في حين تدل العالية على تفضيل العائدات الأوطأ والأقرب أمدا. تأمل في علاقة العامل برب العمل، حيث يُدفع للعامل شطر مخفض من القيمة التي ينتجها لقاء دخل مباشر. أما الرأسمالي فيدفع جزءا من ثروته في المدى القريب على أمل أن يعوض التكاليف ويزيد عليها في موعد لاحق. وفي هذا الموقف، يستعرض العامل تفضيلا زمنيا عاليا، ويستعرض الرأسمالي واطئا.

يمكن أن يحدد التفضيل الزمني بعدة عوامل مختلفة، لا يمكن للعديد منها أن يتحكم به شخص أو مجموعة (ولو أن العديد منها كذلك). ولهذا فإن التفضيل الزمني بحد ذاته غير متوافق مع المساواة. فذوو التفضيلات الزمنية الواطئة يميلون بطبعهم للمضي في عمليات إنتاج واستثمارات أبعد أمدا وأوفر نفعا ستعود عليهم بعائدات أعلى في المدى البعيد. أما ذوو التفضيلات الزمنية الواطئة فسيتصرفون أيضا وفق مصالحهم، لكنهم سيسعون وراء عمليات إنتاج واستثمارات تنتج عائدات أقل وأقرب أمدًا.

ولكن ما أن تؤتي عملية الإنتاج أو الاستثمار طويل الأمد أكلها، فإن

ثروة المساهم فيها ستعكس ذلك وستكون من ثم أعلى من ثروة من عملوا وفق تفضيل زمني أعلى. بالطبع فإن التفضيل الزمني للمرء يتغير دوما، وهكذا ففي فترة زمنية مناسبة، سنجد حتى من كان لديه تفضيلا زمنيا عاليا في وقت ما يعمل بآخر أوطأ في وقت لاحق. في الواقع، فإن ذوي التفضيلات الزمنية الواطئة هم من يمكّنون ذوي التفضيلات العالية من التصرف وفقا لها. كما أن ذوي التفضيلات الواطئة، الذين يسعون في عمليات إنتاج طويلة الأمد، يخلقون أيضا وبانتظام أكبر نسبة من الثروة. ومع تصاعد التفضيل الزمني للمجتمع، فإن التنمية الوطنية، الدخول، والثروة الاجتماعية تتناقص.

ولكن يظهر لنا، مع ذلك، أن المساواة لا يمكن التعبير عنها حقا بشكل اقتصادي في أي لحظة مفردة من الزمن. ذلك أن التفضيل الزمني بطبعه ضد مساواتي؛ فهو هرمي، بمعنى أن التفضيل الزمني العالي لا يمكن أن يعد عاليا إلا لأن لدى شخص آخر تفضيلا واطئا. فالعالي والواطئ ليسا اعتباطيين بل نسبيان.

ويبدو أن هناك عنصرا بيولوجيا في التفضيل الزمني إضافة إلى IQ، مما يفسر جزئيا كون الأمم الأفريقية أفقر بكثير من سائر دول العالم، في حين نجد الدول الشرق آسيوية والأوربية أغنى بكثير. في الواقع، فإن تفضيلا زمنيا واطئا في العموم يميل فعلا للترابط والتولد، في حالات عديدة، من IQ عالٍ. فالسود من ثم أبعد بكثير من سائر الإثنيات عن تفضيل مبلغ كبير بعيد الأمد على مبلغ صغير قريب الأمد، وذلك هو السبب في مُعامل التنمية الواطئ لبلدانهم، إضافة لدخولهم في بلدان أخرى مقارنة بسائر الشعوب (مع أن هذا المبدأ يظل ثابتا مع الشعوب

الأخرى؛ فسكان أميركا اللاتينية والشرق الأوسط يحلون فوق الأفارقة مباشرة من حيث IQ، التفضيل الزمني، الدخل، والتنمية الوطنية).

فضلا عن أن المثليين يميلون أيضا لإبداء درجات أعلى للتفضيل الزمني من المستقيمين. تأمل مثلا في المثلي الصريح جون مينارد كينز وسياسته النقدية، الداعية إلى اقتصاد يسوده النمو قصير الأمد غير المستدام، وتحرّكه الضرائب العالية، الإنفاق المفرط، الديون، العجز، والتوسعة الاصطناعية للقروض. فهذه السياسات تقود إلى دفعة اقتصادية كبيرة في المدى القريب لكنها ستقود حتما للكساد العميق على المدى البعيد. ويرجح أن أحد الأسباب التي جذبت رجلا مثل جون مينارد كينز لهذه السياسات هي مثليته الجنسية.[6]

ذلك أن المثليين، خلافا للمستقيمين، ليسوا بحاجة للقلق حول إمكانية إنجابهم للأطفال، مما يقودهم بنحو متوقع لأن يكونوا أقل اهتماماً بالمستقبل. فالأطفال سبب رئيس في ادخار الناس للمستقبل، وهم في الواقع يفرضون على الناس أن يفكروا بنحو عابر للأجيال (كما سأفصل بعد قليل).

وأشير إلى هذا كي أسترعي الانتباه إلى حقيقة أنه حتى لو أمكن نظريا التحكم في كل جانب من العالم الذي نعيش فيه، مما يملك تأثيرا على التفضيل الزمني، بما في ذلك الأحكام القيمية المفردة، دون أي عواقب اقتصادية غير مقصودة، فإن درجة ما من التفاوت ستظل قائمة مع ذلك كنتيجة لجوانب البيولوجيا / الطبيعة / التنشئة من التفضيل الزمني. وأي ما تكون الأسباب ـ بيولوجية، موقفية، عاطفية ـ فسيظل التفضيل الزمني

مبدأً من مبادئ التفاوت، يمتاز بصلابته وضروريته. وذلك يمثل مشكلة أكبر للمساواتيين لأنه يلخص الأمر في تخمينات قيمية بين الأفراد بشكل خالص. وهم من ثم سيبدؤون بالدعوة لمزيد من تدخل الدولة «لحل المشكلة» مهما بلغت الكلفة واقعا، وذلك يعني طبعا وقوع الكلفة على عاتق سائر الناس.

قبل أن تصبح المساواة قيمة أشد تقديرا عند عموم الناس، قلما كانت هناك مقاومة للتوازن الطبيعي للتفضيلات الزمنية، بالرغم من التفاوتات المدركة. وكان التفاوت يتصاعد، وخاصة اقتصاديا، وبفضله تتصاعد مستويات المعيشة. خذ مثلا الأعوام التي تلت الثورة الصناعية في إنجلترا، فقد تصاعد الدخل الواقعي للفرد عدة أضعاف،[7] وهي سابقة لا مثيل لها في البضعة آلاف سنة الماضية من التاريخ البشري.

دور الدولة في مقاومة التفضيل الزمني

وكما قلنا من قبل فإن ذلك لا يشبع الرغبة في المساواة، خلافا لتلك الرؤية التي تكون فيها لمستويات الحياة، الصحة، والمزيد من الرفاه أولوية أقل من المساواة في المجتمع. ومن ثم تصبح الدولة محورا في جهد المساواتيين نحو تقليص أو حتى إلغاء تلك التفاوتات. وأكثر طرقها المستخدمة شيوعا هي ضريبة الدخل التصاعدية المرهقة. صحيح أن ضريبة كهذه تنجح في هدفها الضمني وهو تقليص ذلك التفاوت الشكلي (بافتراض المثال اليوتوبي عن انعدام الفساد حاليا)؛ والفكرة أن المرء كلما ازداد ما يجنيه من دخل، ازدادت نسبة ما تأخذه الدولة منه كضرائب. ولكن هذه السياسة، بنحو عواقبي صرف، إنما تزيد

التفضيل الزمني الاجتماعي بشكل حاد. وذلك أمر طبيعي، حيث أن هذه العمليات الإنتاجية الأطول أمدا والأعلى عائدا التي ستظل تستغرق نفس القدر من الوقت والجهد، وتصاحبها نفس المخاطر، باتت تؤتي الآن عائدا أقل مما كان ممكنا تحت ظروف لائقة.

لو كان الفاعلون الاقتصاديون قادرين على توقع منافع مستقبلية متناقضة كهذه، فسيعبرون دون شك عن تفضيل أعلى لعمليات إنتاجية أقصر أمدا وأقل إنتاجا، تتطلب وظائف أقل واستثمارات أقل وتراكما أقل للرأسمال. فعلى كل حال، لو أن شخصا ما يعرف، قبل أن يدخل في نشاط اقتصادي متطلب، أنه لو نجح فستسلب منه 50 % من المكاسب، فمن المعقول أكثر له أن يوجه انتباهه إلى نشاط اقتصادي أبسط، أقل تطلبا، وأقصر أمدا، ويبذل المزيد من وقته في فعل شيء أشد إبهاجا بكثير من العمل لقاء عائد مالي لن يرى، تحت نظام الضرائب التصاعدي هذا، جزءا كبيرا منه.

وليس هذا فقط، بل إن الحكومة ستمارس ـ روتينيا ـ مهمة فرض ضرائب على الأعمال الناجحة لتوفير معونات للأعمال غير الناجحة (وأشهر أمثلتها هي المزارع). وبنحو طبيعي، فذلك يزيد من كلفة أن تكون رجل أعمال ناجحا وبالمثل ينقص من كلفة أن تكون رجل أعمال غير ناجح. في الواقع فإنه يحفز عدم الوفاء بمطالب المستهلكين. فالوفاء بها سيتطلب مزيدا من العمل الحقيقي ويسمح بوقت فراغ أقل، كما ستصاحبه تكلفة تتمثل بإعادة توزيع كثير من عائدات المرء التي أنتجت بفضل نجاحه على شكل إعانة ودعم لرجل أعمال أقل نجاحا. ولن يطول الأمد حتى يكتشف الناس أن كونك رجل أعمال فاشلا ليس

بالأمر السيِّئ. فحتى لو كان مشروعك سيِّئا، فما دامت هناك منح توفرها الدولة تساعد على تدعيم المشروع، يمكن أن تنتهي بعائد إيجابي، ولو لم يكن كذلك أصلا في نظر المستهلكين أو رجال الأعمال الآخرين (مثلما تحفز دولة الرفاه الواسعة بعض الناس على استخدامها كمصدر دخل طويل الأمد، حيث أنه مضمون ويتطلب جهدا قليلا أو معدوما). والأمر مساواتي بكل تأكيد، لكنه كارثي بنفس القدر.

هذه السياسات والقرارات من طرف الدولة ستجعل بدورها الجميع أفقر. فذوو التفضيلات الزمنية العالية لأسبابهم الخاصة سيملكون الآن فرصا أقل لممارسة تلك التفضيلات، لأن أفرادا أقل سيشاركون في عمليات الإنتاج واسعة النطاق وطويلة الأمد التي تتطلب أعدادا كبيرة من العمال.

ضريبة التركات تدمر الدوافع الاقتصادية

وتظل التفضيلات الزمنية خاضعة لتضييق شديد حتى في ظل المبدأ اليميني للمساواة: «مساواة الفرص لا مساواة النتائج». فالمؤكد أن لو كان شخص ما وارثا لثروة، شركة ناجحة، قدرا كبيرا من المال، أو أي أصول مفيدة أخرى، فستكون فرصته أفضل بكثير ممن لم تحالفهم صدفة الميلاد بنفس الشكل. وذلك من ثم سيدفع للحاجة لأحد ضروب تدخل الدولة، الذي عادة ما يتخذ شكل ضريبة الدخل أو حتى منع التوصية بمال وبالتالي المصادرة التامة لتركات الأموات من قبل الدولة.

ولكن التفضيل الزمني للمرء، بنحو متوقع، سينخفض لدرجات مختلفة خلال حياته. وذلك لأن الموت ليس وهما عند الإنسان، وكلما

طالت حياة المرء، قل الأمد المتبقي أمامه كي يعيش، وكذلك الوقت الذي يستمتع فيه بثروته. فالرجل المتقدم في السن، الذي يقف على الأرجح على شفا قبره، لن يملك نظريا أي اهتمام بالسعي خلف عملية إنتاج أو استثمار طويل الأمد لسببين؛ فهو قد لا يعيش طويلا بما يكفي لأن يكمل هذا المسعى، وسيكون لديه وقت أقصر من ذلك، بسبب عمره، كي يستمتع فيه بعائداته الوفيرة. وذلك خلافا لشاب لا يزال أكثر حياته ينتظره. وبشكل منتظم، فإن للتفضيل الزمني ترابطا إيجابيا مع العمر. وكلما تقدم الرجل في العمر، قل الوقت الذي لديه، وازداد تفضيله الزمني، وقلت إنتاجيته.

ولكن ما يقيد ذلك، ويحافظ على التفضيل الزمني للمرء واطئا نسبيا حتى سنواته الأخيرة، هو اهتمامه برفاهية أطفاله. فقد لا يظل المرء منتجا في أواخر عمره، أو على الأقل لن يتورع عن الإسراف في الإنفاق العبثي من باب عنايته برفاهه الشخصي، لكنه يأمل أن يترك ما أنتجه وادخره لأطفاله. وهذه العقلية العابرة للأجيال، المركزة على العائلة، تبقي على التفضيل الزمني واطئا خلال الحياة، وهو الأمر الضروري لاستمرار عمليات الإنتاج الكبيرة وتراكم الرأسمال. فلو لم تكن هناك وصايا، أو وجدت ضريبة تركات (بتفاوت درجاتها)، فإن هذا الحافز سيتقلص أو ينتهي بالجملة.

وفي ظل هذه الظروف فإن أي مدخرات تبقى لدى المرء في نهاية حياته تصبح حادثا سعيدا، لأنه كما يقال «لا يمكن أن تأخذها معك». ومن ثم يصبح لدى المرء حافز كي يخرب العمل الذي بناه، يوقف الإنتاج الذي ابتدأ فيه، وينفق ثروته ودخله على تسلية عبثية خالصة.

وذلك ليس إضرارا بأهلهم وأصدقائهم فقط بل وبالجميع أيضا: فالأعمال التي بدؤوا فيها، التي لا بد أنها كانت مفيدة في توظيف العديد من الناس، يجب في حالات عديدة أن تبنى مجددا ومن الصفر، مما يكلف مالا (وذلك بافتراض أنها ستبنى من الأساس). ولن تظل مدخراتهم محفوظة في مصارف توفرها كقروض كي تبدأ عمليات إنتاج جديدة أو تسهل الاستدانة على المبادرين. والقائمة لن تتوقف.

والقصد هنا أنه في حين تسبب التركات بالتأكيد فرصا غير متكافئة وهو ليس ممكنا أصلا إلا بسبب تفاوت النتائج، فهو في الواقع منفعة خالصة لكل الأطراف. ولكن الضرائب على الدخل والتركة باسم المساواة، مع كل ما يترتب عليها، ليست سوى وسائل لتحقيق غاية. وهذه الغاية عند المساواتيين ليست بالتأكيد مزيدا من الثروة، مستويات معيشة أعلى، اختراعات متقدمة، أو أيا مما يشبه ذلك. بل إنها «المساواة» الخالصة. في الواقع فإن توماس بيكتي[1]، مؤلف كتاب **رأس المال في القرن الحادي والعشرين** والاقتصادي اليساري الذي يكثر الاقتباس عنه، قال في كتابه: «حين تفرض حكومة مستوى ما من الدخل أو التركة بنسبة 70 أو 80 بالمائة، فإن الهدف الرئيس كما هو واضح ليس الحصول على عائدات إضافية (لأن تلك الفئات العليا قلما تعود بالكثير). بل إنه يضع حدا لتلك الدخول والأملاك الكبيرة».[8] وحتى ذلك الهدف، رغم

---

(1) **توماس بيكتي**: أستاذ اقتصاد فرنسي يساري، ألف كتاب «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» الذي نادى فيه بأن على الدولة أن تفرض حدودا على تراكم الثروة في النظام الرأسمالي، من بينها ضرائب ثقيلة جدا على الدخل والتركات ـ المترجم.

أنه يزيد من المساواة (بشكل مظهري خالص)، وخصوصا عبر وسائل تخدم الدولة، لن يقود إلى نتيجة.

ذلك أن هذا التفاوت هو ما يمكّن، وتاريخيا قد مكّن، من صعود مستويات المعيشة إجمالا، إضافة لتطور تقنيات أعظم. تصور الحمامات الداخلية في إنجلترا: فقد كانت من قبل تعد من مظاهر الترف، ولكنها خلال أعوام قليلة أصبحت شائعة لدى كل منازل الإنجليز. ولعل مثالا أفضل من ذلك سيكون السيارة. فمن قبل تأسيس شركة فورد للسيارات، كانت السيارات نفسها من ألعاب الأثرياء حصرا، ولكن الآن بات من المعتاد أن نرى سيارة في كل مرأب لمنزل من الطبقة الوسطى وحتى لدى العديد من الأفراد والعوائل في الطبقة الدنيا.[9] فكيف ذلك؟ السبب هو الاستثمار وعمليات الإنتاج واسعة النطاق والمخاطرة التي تتطلب أشخاصا يملكون قدرا كبيرا من السيولة المتوافرة كي يستثمروها أولًا.

إذن فالعديد من المنافع الشائعة اليوم قد بدأت كاختراعات يستخدمها الأثرياء حصرا، لأن الأثرياء يملكون الرأسمال الفائض للاستثمار فيها. وما أن يصل الإنتاج لكامل طاقته، سيدخل مزيد ومزيد من المبادرين للسوق، ويتوسع السوق، ويهبط سعر السلعة الاستهلاكية واقعيا مقارنة بالأجور.

ولهذا يمكنك قبل عشرين عاما أن تشتري مسجلا بسماعات لقاء 500 $، أما اليوم فيمكن أن تأتيك بجهازي iPod: وهو جهاز أرقى بتكلفة أقل.[10] ولهذا فلعل هناك قدرا كبيرا من التفاوت، ولكن مستويات المعيشة في صعود أيضا، مع مستويات أعلى من تراكم الرأسمال. إن مستويات المعيشة موضوعية، أما القلق على المساواة والتفاوت فأكثره

عاطفي وتحركه القيم، ولهذا فيجب ألا يكون مقياسا للنجاح في أي مجتمع. فعلى كل حال، هل يجب علينا حقا أن نعيش في مستوى أدنى فقط كي نرضي الجانب العاطفي لأمثال توماس بيكتي؟

البنك المركزي والمساواة في الإقراض

لكن هناك مساهما مهما في التفاوت الاسمي في الدخل **لا** يزيد من معايير المعيشة بل يضرّ بها: وهو البنك المركزي. فما أن قطعت الولايات المتحدة آخر صلاتها بغطاء الذهب عام 1971، بدأ التفاوت الاسمي في الدخل بالتصاعد إلى حدود غير مسبوقة.[11] وقد حدث ذلك لأنه في غياب أي ارتباط بين النقود الائتمانية الورقية fiat money ومصدر محدود كالذهب أو الفضة وما شاكل، يمكن للحكومة أن توسع من قاعدتها المالية عبر طباعة أموال جديدة ومنح تلك الأموال للبنوك الكبيرة التي يمكنها من ثم أن تستخدم ذلك المال دون تأثر بالتضخم الذي سيسببه المال الجديد في النهاية (لأنه لا أحد غيرهم يعرف بأن ذلك المال موجود، ولذلك لم تعدّل الأسعار لأجله).

هذا النوع من التفاوت يستحق الشجب حقا، ولكن ليس على أساس أي من أشكال المشاعر المساواتية بل على أساس التعويض وحده. وفي هذه الحالة، فالتفاوت ليس بيئيا ولا بيولوجيا، بل هو غير طبيعي بالمرة في كل النواحي من حيث أنه نتيجة مباشرة لنشاطات منظمةٍ كالبنك المركزي، الذي استخدم سلطته غير المشروعة (كي يتلاعب بقاعدته النقدية الورقية). ولسخرية القدر، فهذا النوع من التفاوت ـ وهو أسوأ أشكاله ـ هو نتيجة للعب البنك المركزي على رغبة عامة الشعب في

المساواة، وهكذا فرغم هذه النتيجة الأكيدة، سيظل البنك المركزي يعمل فعلا لخدمة هدف مساواتي بعمق، وبنحو ما فإنه يعزز المساواة.

وهو يفعل ذلك عبر جعل الديون أرخص اصطناعيا، وتحديدا من خلال سياسة التوسعة النقدية التي تعزز التفاوت الاسمي في الدخل نظاميا. فحين يغرق البنك المركزي سائر البنوك بأموال فائضة إضافة للمدخرات الحقيقية، فهو يزيد من معروض السيولة المتاحة للإقراض ومن ثم، وفق اقتصاد العرض والطلب، فإنه يهبط بسعر استدانة المال (أي معدل الفائدة على القروض)، وهكذا، بفضل جهود البنك المركزي وسِحر «المُضاعِف»،[12] تصبح القروض متاحة لمن لم يكونوا قادرين عليها من قبل. وهكذا فلن يستثنى أحد من تجربة «الحلم الأميركي» التقليدي، الآن وفورا، ببيت جميل على قطعة أرض طيبة محاطة بسياج خشبي أبيض. وبالفعل، فإن التمييز في سوق الإقراض سيتقلص ظاهرا، وما كان غير متاح أمام البعض في وقت ما أصبح الآن متوافرا.

من المؤكد أن ذلك يرضي الميول المساواتية لدى الناس وكذلك رغبتهم في المساواة، ولكن العواقب الاقتصادية كارثية، حيث أن ذلك يديم دورات البزنس (الصعود والهبوط). وأبرزها هو انهيار سوق الإسكان عام 2008، حيث قام البنك المركزي للولايات المتحدة، أي الاحتياطي الفيدرالي، بخفض معدل الفائدة اصطناعيا كردّ على هجمات 9/ 11 بعد حدوثها بقليل. وقد تنامى الاقتصاد كما هو متوقع لعدة أعوام، لكن الأمر أدى إلى انهيار هائل، وتطلب تصفية كل تلك القروض السيئة لتبدأ عملية التصحيح السوقي.

يحدث ذلك نتيجة لمنح قروض أكبر بكثير من قدر المدخرات

الحقيقية في البنك. فمن دون تدخل البنك المركزي، يكون لكل القروض الممنوحة دعم نقدي من مدخرات شخص آخر، قرر في هذا الوقت ألا يستهلك بها بضائع أو يشتري خدمات. وذلك يحرر موارد يمكن للمبادرين أن يستثمروها في عمليات الإنتاج التي تخصهم. ومعدل الفائدة هو آلية السوق التي تستخدم لتنسيق العلاقة بين المدخرات، الاستهلاك، والاستثمار، وحين يخفضها البنك المركزي، فسيدفع بالمبادرين نحو الاستثمار طويل الأمد (لأن القروض رخيصة)، ولكن دون تحرير موارد من طرف المستهلكين (لأنهم لا يدخرون). وذلك يؤدي في النهاية إلى محاولة كلا الطرفين للاستهلاك في آن واحد، مما يؤدي إلى نمو مفرط قصير الأمد لا يستطيع أن يديم نفسه، وسيقود على المدى البعيد إلى انهيار هائل يعقبه كساد أو ركود اقتصادي عميق.[13]

ويمكن أن تنسب بعض أقسى موجات الركود الاقتصادي في التاريخ لهذا النمط من السياسة النقدية، بما فيها الكساد الكبير الأميركي.[14] ولكن مرة بعد أخرى، وكسادا بعد آخر، ستظل للطبيعة المساواتية لهذه السياسة النقدية، أي النحو الذي تساوي به بين فرص الإقراض، مؤقتا على الأقل، عند العديد من الناس الذين ما كانوا ليحصلوا على قروض من دونها، ستظل لها الأولوية على امتلاك سياسة نقدية معقولة، ثابتة، ونافعة اقتصاديا، لا تدعم فكرة المساواة كما تفعل سابقتها.

والأسوأ من ذلك أنه ليس لأحد مصلحة في تفكيك نظام الأوراق النقدية/ البنك المركزي هذا رغم كل الأذى الذي يحدثه. وذلك أنه نظرا للتضخم المتصاعد، ففي نقطة ما تكون الأصول المالية للجميع (صوريا) أعلى قيمة. وقد يلاحظ المرء كيف يفضل الناس أسعار المنازل العالية

وليس أسعار الغذاء العالية؛ ذلك لأن مُلّاك المنازل أكثر بكثير من مُلّاك المزارع. والواقع أن المزارعين يفضلون فعلا أسعار الغذاء العالية لأنها زيادة في قيمة أصولهم. وهكذا فرغم أن النظام يضر حتى بمعظم الناس، فإنهم ذاتهم سيميلون للتمتع بالنتائج قصيرة الأمد ويتحملون النظام لأغراضهم الخاصة.

المساواة وتأميم الاقتصاد

يحقق البنك المركزي هدفا مساواتيا آخر: جعل السلع المتوفرة للبعض متاحة أمام الجميع، أو بنحو أدق، تبدو متاحة للجميع. وأنا بالطبع أتحدث عن تأميم السلع، أي البضائع و/ أو الخدمات الممولة حكوميا. فالمساواة دافع مهم وراء الحركة الداعية لتسليم الإدارة الخاصة لصناعات مختلفة إلى يد الحكومة. وبنحو أخص، نعني مساواة المعايير ومساواة التوزيع. والحركة التي تهدف للتأميم الكامل للتعليم الجامعي والرعاية الصحية في الولايات المتحدة مثال جيد على ذلك. والحجة التي تطرحها عادة ما تنص على أن هذه السلع (التعليم الجامعي والرعاية الصحية مناسبان لمثالنا، ولكن يمكن نظريا أن نتحدث عن أي شيء)، حيث لا تكون تحت سيطرة الحكومة، ستؤدي لأن يكون أناس معينون ـ هم الأشد ثراء في العادة ـ الوحيدين القادرين على استغلالها من دون عبء مالي مثقل، أو لأن يتمكن الأشد ثراءً من تحصيل حصة أعلى جودة من تلك السلعة، ويمنحهم ذلك ميزة على الآخرين.

في الوقت الحالي، سأضع جانبا التداعيات العملية لتسليم إدارة صناعة معينة للحكومة فيما يخص جودة تلك السلعة (وسأناقشها في

فصل قادم) وأركز فقط على العواقب الاقتصادية، وخاصة تلك المرتبطة بالبنك المركزي والسياسة النقدية.

حين تسعى الحكومة إلى هدف احتكار الصناعات، ويدعمها تأييد شعبي واسع، فيجب بالضرورة أن توفر نفس الخدمة بنفس السعر للجميع. ولغرض التوضيح، أنوه بأن هذا السعر يجب أن يكون صفرا، لأن ذلك هو السعر الوحيد الذي يمكن عنده ضمان أن الجميع يستطيعون المشاركة. ولكن ما يتم التغاضي عنه بشكل واسع هو أنه عند نقطة الصفر السعرية، سيتصاعد الطلب وفقا لذلك. يستخدم د. تيموثي تيريل، بروفسور الاقتصاد في جامعة ووفورد، والباحث المساعد في معهد لودفيغ فون ميزس، الرعاية الطبية كمثال على ذلك:

«لو أخبرت الناس ... بأن تكلفة الرعاية الصحية ستكون صفرا نقديا، فإن كمية الطلب ستكون [إلى أقصى اليمين] (من منحنى العرض والطلب). وأنت لا تستطيع توفير ذلك القدر من الرعاية الصحية.... فمن الممكن أن تجعل الجميع يعمل في مجال الرعاية الصحية في البلاد، ولن تكون مع ذلك قادرا على تحقيق القدر الذي يريده الناس، إن كانت التكلفة صفرا بحق». [15]

وحيث يصبح من المحال واقعيا تحقيق هذا الطلب الجديد، فيجب تحصيل مزيد ومزيد من النفقات العامة عبر الضرائب في محاولة حكومية للوفاء بوعدها المساواتي، وكذلك رفع التفضيل الزمني الاجتماعي.

ولكن من الحتمي أن تعجز الحكومة عن الوفاء بهذا الطلب الجديد في أعلى مستوياته، عبر فرض ضرائب بسيطة على الأقل. ومن الضروري

أن يظهر العجز في ميزانية الحكومة، وإن كان هناك عجز أصلا فسيصبح من بعد أكبر. وذلك يشجع البنك المركزي جدا على طباعة أموال تساعد على تغطية تلك النفقات الجديدة، وإلى جانب المساعدة على إدامة دورة الأعمال كما ناقشنا من قبل، فهو أيضا يفرض ضرائب غير مباشرة على الشعب. وهذه الضريبة الجديدة تتخذ شكل التضخم، وهو أشبه شيء بالضريبة لأن الحكومة تحصل على الأموال التي تريدها في الوقت الذي تريده، لكن التضخم النهائي سينخر من ثم في مدخرات الشعب. بعبارة أخرى، فالمواطنون يدفعون ثمنه بأي حال. ولجعل الحال أسوأ، فإن التضخم يخلق منفرا هائلا عن الادخار.

فحيث يمكن للمرء أن يتوقع أن يكون لماله قوة شرائية أقل في وقت ما من المستقبل، سيتكون لديه دافع نحو إنفاق ماله في المدى القريب ما دام يحتفظ بالقيمة التي كانت له حين جنى ذلك المال. وهذه السياسة النقدية، التي كثيرا ما تستند لهذا الهدف الزائف لتوفير وصول متساوٍ لسلع متساوية للجميع، ستزيد من التفضيل الزمني الاجتماعي بنحو غير مفهوم. فالناس سيدّخرون نسبا أقل من دخولهم ببساطة لأن الادخار مكلف جدا. وسيكلف الإقراض أكثر حيث سيميل البنك للاحتفاظ بمدخرات متقلصة (مما يحرض البنك المركزي أكثر)، وسيتراكم رأسمال أقل خلال فترات طويلة الأمد، وتمول عمليات إنتاج طويلة الأمد أقل، وهكذا بالطبع فإن التزايد في مستوى معيشة المجتمع سيميل للتباطؤ.

ولكن مجددا سيظل التفضيل الزمني محوريا، ويوظف البنك المركزي لتضخيم الغطاء النقدي اصطناعيا. وفي هذا العصر

المساواتي، فإن التفاوت المستدام يصبح تساويا غير مستدام من خلال عملية توسعة القروض المدعومة حكوميا، وهكذا فإن هذا التوزيع المساواتي الجديد للسلع يقوم على أساس فاسد. لكن هذا الأساس الفاسد ضروري لخلق وهم لدى الجمهور بأن هذا النوع من السياسات ممكن التحقيق، بل ومن دون عواقب. وهكذا فمن دون هذا المورد الذي لا ينضب من المال المتضخم عبر البنك المركزي، حيث لن تكون هناك طريقة أخرى للوفاء بالطلب لسلعة نادرة، وهو في أوجّه حين يكون السعر قد هبط إلى الصفر.

من السهل أن نرى عند هذه النقطة أن معيارا نقديا صلبا للسلع لا يتوافق ببساطة مع هذا الشكل من الاقتصاد. في الواقع فهو يجب ألا يتوافق، لأن معيارا نقديا كهذا يقوم على استخدام موارد نادرة كمالٍ، وحيث أن هذه الموارد نادرة، فيجب بحكم التعريف ألا يتوفر ما يكفي منها لأن يأخذ كل شخص ما يريده منها أو يستخدم وحداتها المختلفة كيفما شاء.

وبعبارة أبسط، سيصبح من الضروري أن يحدث التوزيع المتفاوت، بل وبالغ التفاوت في بعض الأحيان. ولأن المال ليس سوى سلعة متجانسة مريحة تستخدم لتمثيل مختلف البضائع والخدمات المتباينة التي تعد نادرة أيضا، فإن توزيعا متفاوتا كهذا يجب أيضا أن يمثل توزيعا متفاوتا لهذه البضائع والخدمات. وهكذا في النهاية، فإن بنكا مركزيا وكذلك سياسة نقدية تضخمية يدعمها غطاء نقد ورقي، بكل تداعياتها، تعد ضرورية جدا لتحقيق هذا الحلم بالوصول المتساوي لسلع متساوية، ومن هنا تكتسب شعبيتها في شعب أنهكته المساواة.

ومع أن ذلك ليس أسوأ ما في الأمر، فإن مزيدا من العواقب الاقتصادية ستنتج حين تعمل الدولة لتطبيق تلك الإجراءات. وهذه العواقب هي الضوابط الاعتباطية لإنتاج البضائع والخدمات. وذلك يؤدي الى سوء توزيع هائل في الموارد، والقضاء عمليا على «عدالة التوزيع»، وتوزيع الدولة للحصص. ولماذا يحصل ذلك؟ بسبب غياب الربح والخسارة وأي تحليل حقيقي للكلف والمنافع. أما الواقع فهو أن الأفراد وحدهم يستطيعون تحديد كلفهم ومنافعهم الخاصة، لأنها أمور ذاتية بالكامل. فما قد يكون قيما جدا في نظر أحدهم قد يكون بلا قيمة عند آخر، وما قد تكون قيمته زهيدة عند أحدهم قد يكون ثمينا عند آخر.

وهكذا فالأسعار تنتج عن تناسق الأحكام القيمية الشخصية للناس فيما بينها في وسط سوق لامركزي، بنحو ينتج لنا السعر «الصحيح» لأي سلعة معينة (حيث يلتقي العرض مع الطلب). وما تقوم به الدولة حين تدخل في مجال توفير سلع معينة هو أنها تحدد معايير وحصصا اعتباطية تساعدها على قياس النجاح وتنظيم الإنتاج لسلع معينة. ففي الاتحاد السوفيتي مثلا، كانت إنتاجية صناع المسامير تقاس بالوزن الكلي للمسامير التي أنتجوها.[16] وقد خلق ذلك حافزا من جانب واحد لإنتاج مسامير كبيرة الحجم لم تكن رائجة نظرا لوجود طلب واقعي على المسامير الصغيرة. في الواقع، فخلال الـ1950 و60 ات، كان يتم ضبط دبلوماسيين من الصين الشيوعية في أوقات كثيرة وهم يسرقون أعدادا من مجلة Sears في اجتماعات مختلفة مع ممثلين دوليين آخرين كي يرسلوها إلى الصين ويسترشدوا بها في كيفية تسعير سلعهم.

أما في ظل الرأسمالية، فصاحب مشروع إنتاج المسامير الذي يختار

أن يكرس جزءا كبيرا من قدراته الإنتاجية لصنع مسامير كبيرة، سيعرف بوجود طلب على المسامير الصغيرة (أو على الأقل بالطلب الأقل على المسامير الكبيرة) ما أن يهدد هامش ربحه بعد إنتاج مسامير كبيرة. وفي هذا الموقف، فالأسعار تعمل مثل الإشارات للمنتجين والمستهلكين معا. ولو أدى الحال بسلعة أو مورد معين لأن يصبح نادرا، فإن سعرها سيرتفع، وكذلك أسعار كل السلع والموارد التي تستخدمها. وارتفاع تلك الأسعار سيقلص الطلب، ويدفع المستهلكين للاستعاضة عن تلك الموارد بأخرى لا تستخدم تلك السلعة أو الموارد المحددة. وذلك يسمح للعرض بأن يتعافى وللسعر بأن ينخفض.

ولكن ذلك غير متاح إلا في اقتصاد سوق لامركزي تنتشر فيه المعرفة ويمكن للناس أن يتصرفوا بأنفسهم على أساس تحليلات الكلف والمنافع الخاصة بهم. أما الهيئات المركزية والوكالات الحكومية التي توزع الموارد، تقرر الأسعار، وتوجه الإنتاج في ظل الاشتراكية (أو أي برنامج اشتراكي) فلا يمكنها أبدا أن تحصل على كل المعلومات الضرورية لتجنب إفساد الموقف وإحداث كوارث اجتماعية.

يسهل أن نلاحظ أن النحو الذي أعدّ به نظام تصنيع المسامير في الاتحاد السوفيتي شبه متطابق، أو متطابق تماما في بعض الأحيان، مع النحو الذي تدير به العديد من الدول رعايتها الصحية، نظامها التعليمي، شرطتها، ودفاعها الوطني. ولا يهم ما هي السلعة التي تنتج في ظل نظام كهذا تحتكره السلطة، فالنتائج ستظل نفسها: فهي دوما غير عملية، غير متوفرة، وغير اقتصادية.

لقد كتب لودفيغ فون ميزس عن هذه المشكلة الاحتسابية كما تسمى في مقال عام 1920 بعنوان «الاحتساب الاقتصادي في المعسكر الاشتراكي» الذي يقول فيه: «في المعسكر الاشتراكي يصبح كل تغير اقتصادي مهمة لا يمكن تخمين نجاحها مقدما، ولا تحديده بأثر رجعي لاحقا. فهناك تلمّس في الظلام فقط. الاشتراكية هي إلغاء للاقتصاد العقلاني».[17] ونتيجة لهذا «التلمس في الظلام» تحديدا ستنشأ «طوابير الخبز» المألوفة تلك، وذلك بالطبع يصبح شائعا حين تكون الدولة قد انتهت من تأميم صناعات معينة. فهي ببساطة عاجزة عن تحديد السعر الصحيح في الوقت الصحيح، وتخصيص مواردها بكفاءة كما تحاول وكما يراد منها.

فكر في الغذاء داخل الاتحاد السوفيتي (أو حتى الولايات المتحدة خلال الكساد الكبير)، شحة ورق الحمام في فنزويلا.[18] أوقات الانتظار المطولة في كثير من أرجاء أوروبا وكندا (التي قد تصل لعدة أسابيع أو أشهر لعمليات معينة و/أو معاينة مختص)، [19] وكيف تسمى الخدمة البريدية للولايات المتحدة «بالبريد البطيء» كأمثلة عملية على ذلك. وبالفعل، ففي ظل إجراءات مساواتية كهذه لا مفر من هذه العواقب. فهي تتماشى طبيعيا مع العمل لتنفيذ هذه السياسات أصلا. وهي ليست، كما يطيب للبعض أن يفكر، عواقب نحسة للتنفيذ السيِّع لتلك السياسات، كان يمكن أن تحل بشيء من الإصلاح. أما الواقع فيقول أن الوسيلة الواقعية الوحيدة للتخلص من هذا الصنف من العواقب هي التخلص من النظام الاشتراكي برمته، على الصعيد العام وكذلك في قطاعات محددة يصادف أنه يتغلغل فيها بأشد قوة.

نظام الأجور

ولكن المؤكد أنه، فيما يخص المساواة الاقتصادية، فإن درة التاج بين موضوعات الجدل دون شك هي نظام الأجور. وبخصوص هذا الموضوع، سأشرح أولا الشكوى الماركسية/ المساواتية بأشد صورها شيوعا وأقواها عبارة من نظام الأجور، استنادا بشكل أساس للمنظور الاجتماعي عند منظّري الصراع. ثم أمضي لأوضح كيف أن هذا التحليل اليساري النمطي لنظام الأجور مغالط بطبعه، وأثبت كيف أن اقتصاد المدرسة النمساوية، وفق تراث ميزس/ روثبارد، قادر على تقديم تفسير أدق لهذا الموقف. وفي النهاية سأفسر بعض التداعيات الاقتصادية السلبية التي تحدث حين يؤخذ هذا التحليل اليساري النمطي على محمل الجد وتقام السياسة على أساسه.

يقوم النقد الماركسي لنظام الأجور على فكرة أن هناك تفاوتا هائلا وإشكاليا في السلطة بين العامل والرأسمالي في معظم مواقف التوظيف. ووفقا لهم، فالرأسمالي يمتلك سلطة أكبر لأن «وسائل الإنتاج» في حوزته. وهو من ثم يوظف سلطته الأكبر كي «يستغل» عماله. ويحدث هذا الاستغلال حين ينتج العامل بضائع لمدة أسبوع لكن الرأسمالي يدفع له مقابل أربعة أيام من قيمتها. وفارق قيمة الأيام الثلاثة هذا يفسر، بمعنى مساواتي، بأن الرأسمالي يستولي عليه «كفائض قيمة» وبالتالي يمثل، بنحو قابل للقياس، قدر الاستغلال الذي يمارسه الرأسمالي ضد العامل.

ومن ثم يستنتجون أنه حتى يتم «تصحيح» بنية السلطة هذه كما

يرونها، يجب اتخاذ عدد من القرارات المختلفة. فاعتمادا على الفرد، قد تتراوح تلك القرارات المقترحة من القوانين الشائعة والمفروضة حكوميا للحد الأدنى للأجور الى شكل من «الثورة» التي تقودها هذه الطبقة العاملة المستغَلّة، وتمثل الأولى وصفة سياسية أشد اعتدالا وشيوعا وكذلك تضليلا، أما الثانية فلا يدعو إليها غير المساواتيين الماركسيين المتشددين.

لكن هذه جميعا في الواقع تنبع من نفس التحليل المغالط لنظام الأجور الذي وصفته. وإضافة لذلك، فهناك قدر كبير من التأثير يستمد هنا من «القانون الحديدي للأجور» الذي يصفه ماركس، وينص في جوهره على أن كل الأجور التي يدفعها الرأسماليون للعمال ستنحدر الى مستوى واطئ يمكّن العمال فقط من البقاء أحياء وتربية جيل جديد من العمال. ولو زاد الأمر عن ذلك، وفقا لماركس، فسيتضرر «فائض القيمة» لدى الرأسمالي، ولو نقص فلن يملك الرأسمالي أي عمال كي يستغلهم.

بالطبع فإن هذا التحليل لنظام الأجور باطل من الأساس. وقد يبدأ المرء بالشك في مشروعيته حين يسأل: «إن كان هذا يمثل حقا واقع العلاقة بين العمال والرأسماليين، فلماذا يوافق أي عامل على هذا الوضع؟» فحيث أن العامل **وكذلك** الرأسمالي يجب أن يتفقا كي يصبح أي عقد توظيف ساريا، فسيصبح ذلك سؤالا مشروعا جدا. فلماذا قد يوافق العامل في مثالي أعلاه على أن يمنح مقابل أربعة أيام من البضائع بأزاء إنتاج أسبوع كامل، حين يكون الخيار متاحا أمام العامل كي يرفض ويبقي على كامل قيمة عمله؟ وليس هذا فقط،

فوفق مبدأ التفضيل الأدائي، فالعامل بموافقته على عقد العمل هذا مع الرأسمالي يعبران معا عن كون هذا الخيار الأفضل الذي يتوفر أمامهما معا في ذلك الحين، كما أن هذا العقد التوظيفي يمكن أيضا أن يفسخه أي طرف مشترك في أي وقت.

التفسير الذي يقترحه خصوم الرأسمالية يشير الى أن العلاقة بين العمال والرأسماليين علاقة صراع، وبالتالي فهما يلعبان لعبة بمحصلة صفرية ينتفع فيها أحد الطرفين فقط على حساب الآخر. لكن الحال ليس كذلك، والواقع أن العلاقة بين العمال والرأسماليين في الواقع علاقة منسجمة، ولعبة بمحصلة إيجابية. ولو لم تكن فإن أحد الطرفين على الأقل لن يوافق على شروط عقد التوظيف ولن يسري العقد من ثم أبداً.

فالسبب في موافقة العمال على هذا هو أنهم يتقاضون دخولهم في المدى القريب، في حين أن الدخل الذي ينتجه عملهم إنما يتراكم على المدى البعيد. بعبارة أخرى، يدفع لهم في صورة بضائع عاجلة، ويدفع للرأسمالي في صورة بضائع آجلة. وهذا أيضا يعد تطبيقا للتفضيل الزمني. عد لمثالي من جديد، حيث ينتج العامل قيمة أسبوع من البضائع ويقبض قيمة أربعة أيام. وللتبسيط، سأشير للسلعة التي يدفع للعامل كي ينتجها «بالسلعة س». وما أن ينتج العالم السلعة س فسيدفع له فورا: فدخله فوري ومضمون. أما الرأسمالي من جهة أخرى فعليه أن يتحمل عبئين: الخطر والوقت. فعليه تحمل خطر عدم بيعه للسلعة س فعلا، وإن كانت ستباع، فعليه أن ينتظر لأطول ما يمكن كي يشهد حدوث ذلك. وهكذا فالثلاثة أيام الإضافية من قيمة البضائع التي ينتجها العامل،

لكنها لا تدفع له بل يأخذها الرأسمالي، تمثل ببساطة تعويض الرأسمالي عن ذلك الخطر والوقت، وليست «استغلالا» على الإطلاق كما قد يظن البعض. في الواقع، فمن الأشد دقة أن يوصف كدفع «فائدة» للرأسمالي لقاء تحمله لأعباء الخطر والوقت.

بالطبع فهذه ليست معرفة شائعة. فكثيرا ما يعد هذا التحليل لنظام الأمور مشروعا إلى حد ما، وتطبق السياسة على أساسه: وأبرز أشكالها الحد الأدنى للأجور. فالهدف من الحد الأدنى هو زيادة معدلات الدخول عند من يقعون في قعر هرمية الدخل على حساب الأعلى منهم (أي من يدفعون لهم أجورهم)، مما يزيد المساواة من ناحية اقتصادية. ولكن هذا تصاحبه تداعيات كارثية، سأستكشفها فيما يأتي.

مشكلات الحد الأدنى للأجور

العمل سلعة كأي سلعة أخرى: فهو يملك عنصر ندرة، عرضا، طلبا، ومنفعة حدية. وسعر العمل كسعر البضائع يملك توازنا، أو سعر مقاصّة سوقية تشبع عنده تفضيلات الجميع. وفي أكثر الأحيان، يتجاهل الناس ذلك لأنه خلافا للسلع الملموسة كالجمادات، فهم يرون عنصرا بشريا متدخلا حين ينتقل الموقف الى العمل. ولكن كي ندرس النظرية حصرا، علينا أن نزيل العنصر البشري، العواطف التي يسببها، وينظر موضوعيا الى النظرية ذاتها.

للمرء أن يتخيل قالبا من الخبز على الرف في متجر محلي. وبالسعر الذي حدد له، فإن الزبون الذي يرغب في ذلك القالب ويريده يرجح أنه سيشتريه. ولكن لو قررت الحكومة أن الخبز سيباع بسعر معين، هو

أعلى من سعر المقاصة السوقي، فإن الخبز لن يباع. والأمر يصح على العمل أيضا: فلو فرضت الحكومة سعرا أعلى لساعة واحدة من عمل الفرد، وكان ذلك السعر أعلى من سعر السوق لعمل ذلك الفرد في ذلك الوقت وتلك الوظيفة، فإن عملهم لن يباع، وبالتالي سيكونون في وضع البطالة الإلزامية. وكلما ارتفع الحد الأدنى للأجور، ازداد عدد عقود التشغيل الطوعي التي تصبح ممنوعة.

قد يرى الجميع مشكلة مع أجر أدنى يبلغ 100 $/ ساعة، لكن قلة قد يجدون مشكلة مع أجر أدنى يبلغ 9 $/ ساعة. رغم أن أجر 9 $/ ساعة له نفس تأثير أجر 100 $/ ساعة ولكن على عدد أقل من الناس. فكلاهما سياسة سيئة ولنفس السبب، لكن عموم الناس يستطيعون فهم أن الكثير من المنتمين لسوق العمل سيعفون عمليا من التوظيف في ظل الحد الأدنى 100 $/ ساعة. إن الحد الأدنى 9 $/ ساعة سيعفي أفرادا أقل بكثير، ولكن بعض الأطباء، بل أغلبهم واقعا، لن يتأذوا على الإطلاق بالحد الأدنى 100 $/ ساعة؛ فسعر المقاصة السوقي لعمل معظم الأطباء أعلى بكثير من ذلك. ولكن السبيل الوحيد لضمان التوظيف الكامل وتعظيم المنفعة الاجتماعية هو إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور هذه، والسماح لنظام السوق بأن يحدد سعر العمل كما يفعل مع أي سلعة أخرى. وقد تناول ذلك البروفسور هانز هيرمان هوبه في كتابه الصادر عام 1995 **علم الاقتصاد والمنهج النمساوي**:

«... فيما يخص عواقب قوانين الحد الأدنى للأجور أو الزيادة في كمية النقد: إن الزيادة في البطالة والنقصان في القوة الشرائية للمال هي العواقب المترتبة منطقيا على الوصف الصريح للوضع المبدئي كما

تنص عليه المقدمات التي بين أيدينا. ... من العبث أن نعد تلك التوقعات فرضية ونظن أن صلاحيتها لم تثبت بعد ... إلا بعد التجربة الفعلية لقوانين الحد الأدنى أو طباعة المزيد من المال ومشاهدة ما سيحدث. فذلك يشبه أن نسعى لإثبات نظرية فيثاغورس عبر قياس أضلاع وزوايا المثلثات فعلا. ومثلما قد يعلق أي شخص على عمل كهذا، ألا يحق لنا القول بأن التفكير بوجوب اختبار المقترحات الاقتصادية تجريبيا علامة على التشوش الفكري الصريح؟»[20]

من ناحية عملية، فإن هذه الدفعة نحو المساواة إنما تضر بالذين تدّعي أنها الأشد نفعا لهم: أي العاملين بأجور واطئة. وادعاء غير ذلك سيكون عبثا صريحا، وهو كذلك. ومن جديد، فالمساواة لأجل المساواة تصبح الدفاع الأفضل بل والوحيد عن سياسات كالحد الأدنى للأجور. بل إني أدّعي أن نسبة كبيرة من دعاة ومروجي سياسات كهذه يدركون ذلك، لكنهم يحملون هذه «المساواة لأجل المساواة»، كما قلت، كتبرير مشروع لسياسات سيئة في الواقع.

مثال آخر مشابه، وليس مطابقا، سيكون الشعار النسوي «أجر متساوٍ لعمل متساوٍ»، حيث تفرض الدولة تساوي الأجور على أساس الجنس. وفي الواقع، فكل ما سيحققه هذا التشريع هو ربط رواتب النساء برواتب الرجال. وهكذا سيحتفظ الرجال بحرية التفاوض حول أجورهم خلافا للنساء، مما يجعل قانون مساواة الأجور أشد القوانين تحيزا بين كل ما أقره الكونغرس. ففي حالة امرأة تحاول أن تحصل على وظيفة ربما لم تمتلك بعد الخبرة اللازمة لها، وبالتالي تستحق لقاءها أجرا مبدئيا أوطأ،

فإن هذا القانون سيفرض أن تتلقى نفس راتب الرجل الذي يعمل في نفس الوظيفة، حتى لو كان أشد خبرة أو يملك سيرة مهنية أغنى. وحيث أنه ما من رب عمل قد يدفع لموظف جديد وعديم الخبرة بقدر موظف آخر مجرب وأشد خبرة، فإن المرأة في هذا الموقف ستحرم دون شك من هذه الوظيفة، وبهذا فهي تفقد فرصة اكتساب الخبرة التي تؤهلها لراتب أعلى في المستقبل.

وهكذا سيضر هذا القانون جدا بالنساء في سوق العمل، ويجعل جنسهن العامل المحدد الوحيد لما يتقاضينه في الوظيفة. ولذا فحين لا يكون الأجر «المتساوي» مبررا، لأي سبب كان، لكنه يظل مفروضا على أساس الجنس، فلن نرى غير درجات أعلى من البطالة بين النساء. فضلا عن أن بإمكاننا تخيل موقف تكون فيه المرأة أكفأ في وظيفة معينة وتستحق أجرا أعلى من الرجل. وفي هذه الحالة، سيظل هذا القانون متحيزا ضد النساء، لأنه في ظل عقيدة «تساوي الأجور» يجب أن تقلص رواتبهن كي تطابق رواتب أقرانهن الذكور. وللأسف فذلك مجرد مثال آخر حول كيف تصبح عاطفة المساواة أولى من تحقيق أي نتائج عملية، ولهذا السبب فإن اليسار السياسي المعاصر والجماعات النسوية تدعمه بشدة رغم أنه، كسياسة الحد الأدنى للأجور، سيزيد الوضع سوءا في الواقع بحق من يفترض أنه جاء ليساعدهم.

البيئة

في مجال آخر، يقال أن أعظم ضحية لهذا النوع من السياسات الاشتراكية هي البيئة التي نعيش عليها: كوكب الأرض. قد يبدو الأمر

مجانبا للحدس، فمن المؤكد أن العديد من أشد أنصار اليسار حماسة يرفعون شعار البيئة: ويسمون «الاشتراكيين الخضر» أو «البطيخ» (أخضر من الخارج، أحمر من الداخل) لو استخدمنا ألفاظا سيا ـ اجتماعية. ولكن لمزيد من الدقة، فهؤلاء الناس ينظرون للبيئة كحصان طروادة مناسب بهدف تحقيق سياسات مساواتية/ اشتراكية. ولهذا السبب كان للحركة «البيئية» عدد كبير من المصطلحات المختلفة كي تصف بها همومها البيئية المدعاة. ففي الـ1970ات كان القلق البيئي الأكبر هو «البرودة العالمية»، أما الآن فهو «الدفيئة العالمية»، ولكن بنحو أوسع «التغير المناخي»، ومؤخرا فقط أصبح «الإقلاق المناخي» (وكلها كانت في وقت ما مشتملة في المصطلح الفضفاض «الطقس»). ومبدئيا من بعد سقوط جدار برلين عام 1989، وقبله أيضا إلى حد ما، فإن المبرر الاقتصادي لليسار السياسي/ الاقتصادي قد دحض إلى حد كبير، ولهذا كان على أنصار هذه الأنظمة والسياسات مجبرين على أن يجدوا لهم مبررا جديدا لتطبيقها في ظله. وقد استقر بهم الأمر على اختيار البيئة كمبرر، ولهذا يمكن لنفس الموضوع أن يتأرجح من «البرودة» الى «الدفيئة» دون أي تساؤلات من اليسار السياسي، وكذلك لا تطرح أي أسئلة حول مشروعية تلك الهموم البيئية أبدا من جانبهم.

قد لا يتحقق توقع بعد آخر حول المستقبل، كتوقع بروفسور البيئة (كينيث واط) حول البرودة العالمية الذي قال فيه «لو استمرت الاتجاهات الحالية، فسيصبح عالمنا أبرد بأربع درجات في متوسط الحرارة العالمي عام 1990، وأبرد بإحدى عشرة درجة بحلول العام 2000» وهو ما لم يحدث طبعا. أو كيف توقع آل غور أن القطب الشمالي

لن يظل فيه ثلج بحلول صيف العام 2013 نتيجة للدفيئة العالمية التي سببها البشر، وهو توقع آخر اتضح أنه خطأ. والقائمة تطول وتطول، ومؤكد أنها ستستمر بالتطاول بمرور الزمن.[1] لكن ذلك لن يهزَّ أبدا من إخلاص اليسار الشديد لهذا الموضوع. لأنه في نظر «الاشتراكيين الخضر» فتحسين جودة البيئة أو المحافظة عليها ليس هو الهدف ببساطة، ولا المقصد الإجمالي. فالهدف بإيجاز هو استخدام البيئة كوسيلة لإقناع الناس بأجندة يسارية تقود نحو المساواة. وقد تكون هذه الظواهر البيئية المختلفة حقيقة أو لا تكون، لكن ذلك ليس مهما على الإطلاق عند اليسار البيئي.

ولو كان أمر البيئة يهمهم حقا، فإن آخر ما يمكن أن يدعوا إليه هو النظام الاشتراكي بأي درجة كانت، بل إنهم في الواقع قد يبحثون عن ضده. صحيح أنه ستظل هناك بعض العقول الضائعة التي تعتقد حقا بأن النظام الاشتراكي مثالي فيما يخص البيئة، لكني أدعي أنهم أقلية. ففي كل الأحوال، فالبيئيون إما أشرار، ضائعون، أشرار وضائعون، وما من نوع رابع.

ومن جديد، ولتحقيق مستويات مثلى من المساواة، فعلى الناس أن «يتشاركوا» ويتشاركوا «بالتساوي». وذلك ينطبق، من رؤية إيديولوجية، على الأرض مثل السلع الأخرى. فالأرض تظل موردا نادرا، وهي بالتأكيد ليست شيئا يمكن لكل أحد أن يحصل على قدر ما يشاء منه،

---

(1) على هذا الرابط [https: / /archive.is /YnVf9] ستجد أكثر من 100 توقع فاشل أطلقه مختصون وإعلاميون وسياسيون، أولوا النماذج الإحصائية لتقلب المناخ وتفاوت درجات الحرارة ثقة أكبر مما تستحق ـ المترجم.

وبالتالي فلا مفر من التوزيع غير المتكافئ لها. لكن الأرض تتفرد بجانب واحد: أنها ضرورية لكل النشاطات الاقتصادية الأخرى عمليا، إلى حد ما، وبنحو أو آخر. ولهذا فمن غير المفاجئ أن يكون تطبيق المبادئ المساواتية على الأرض عقيدة نهائية وضرورية لدى كل المجتمعات، الحكومات، الثقافات، والمؤسسات التي تعد المساواة نفسها فضيلة وشيئا ينبغي تحقيقه.

وبالفعل، فمن دون ذكر الأرض في هذه العقيدة، فإن نتائجها الضرورية والمنطقية لن تتحقق أبدا على الأرجح. فلدى الشخص الذي يملك أرضا أكبر بالضرورة قدرة إنتاج أكبر، ذلك أنه حتى لو اكتشفت عملية إنتاج أكفأ على يد شخص آخر، بهدف التنافس مع مستوى واسع من عملية الإنتاج السابقة، فلن يطول الأمر قبل أن يفهم صاحب الأرض الأكبر هذا الموقف ويستغل بنفسه عملية الإنتاج الجديدة هذه في مدى أوسع من ذلك نظرا لامتلاكه مساحة أكبر من الأرض المنتجة. وبنحو أو آخر، فإن التوزيع الاشتراكي للأرض يجب أن يحدث كنهاية ضرورية لكل النظم المساواتية.

ومن الطبيعي أن تكون لذلك عواقب رهيبة على الأرض نفسها إضافة للبيئة المحيطة بها. وبادئ ذي بدء، أود أن أبدد أي مغالطة قد تشير إلى أن الرأسمالية هي السبب في التلوث والتدهور البيئي. وسأقدم مثالين بسيطين، الأول هو مجرد تنفس الهواء حاليا في بكين عاصمة الصين، الذي يعد مكافئا لتدخين علبتي سجائر في اليوم.[21] والصين التي لا تعد «سوقا حرة» بالضبط، هي برهان على أن هذه الأشكال من المخاطر البيئية قد تحدث بمعزل عن الرأسمالية. ومثال آخر سيكون

الاتحاد السوفيتي السابق، الذي كانت فيه العديد من القوانين البيئية قائمة لأجل حماية البيئة و«الصالح العام». فقد قام الاتحاد السوفيتي بتعرية 50 % من ساحل البحر الأسود بين الأعوام 1926 ـ 1960 ناهيك عن المستوى المذهل للتلوث المائي الذي حصل في العديد من أنهار الاتحاد السوفيتي.[22]

وللتوضيح، فذلك لا يعني أن الأسواق الحرة لا يمكن أن تحدث التدهور البيئي، ولا أن الاشتراكية/ الشيوعية يجب أن تؤدي إليه. بل يعني فقط أن السوق الحر ليس سببا ضروريا في التدهور البيئي، حيث أن تلك البلدان كانت بالتأكيد تفتقر للسوق الحر، لكنها تعرضت لقدر كبير، بل القدر الأكبر واقعا، من التدهور البيئي.

ما الذي يسبب التلوث إذن، ولماذا بالضبط تعرضت تلك البلدان الاشتراكية لدرجة عالية منه؟ للجواب علاقة بما يعرف «بمأساة المشاعات»، التي عرفت بذلك الاسم أولاً عام 1968، لكن الفكرة في الواقع تعود لأيام القديس توما الأكويني.[23] تحدث مأساة المشاعات حين لا يكون لشيء ما مالك فرد، كما هو الحال في الملكية العامة. ويكون دافع الجميع هو أن يحصلوا على أكبر ما يمكن منه الآن، ولا يهتموا بمستقبل المُلكية على المدى البعيد. فيتصاعد التفضيل الزمني الاجتماعي، وحيث أنهم يتبعون مصلحتهم الشخصية في التعامل مع شيء لا يملكونه شخصيا، فقد يدمرون في النهاية قيمة تلك المُلكية.

لتقديم مثال افتراضي، تخيل أن بحيرة ما قد أصبحت «ملكية عامة»، يمكن لأي شخص أن يصطاد منها بقدر ما يشاء. فمن المؤكد أن يتحفز الناس كي يصطادوا أكثر ما يمكنهم وبأسرع ما يمكنهم. وبعد ذلك قد

لا يبقى فيها أي سمك، بعد أن قام الجميع بنفس الأمر من قبل. ولكن لو كانت البحيرة ملكية خاصة ومصدرا للثروة والدخل لمالكها، فسيصبح الموقف مختلفا. فلا يمكن للصياد أن يصطاد كل السمك اليوم، لو صح التعبير، لأنه سيحتاج شيئا منه في الغد. كما أن المالك قد يفرض رسوماً على الصيد في بحيرته، ويمكنه أن يزيد أو ينقص من تلك الرسوم في أي وقت كي يحدَّ من الصيد المفرط لو رأى أن منسوب السمك يتناقص أسرع مما يجب. وكملاذ أخير، فيمكن للمالك أن يمنع الصيد صراحةً في بحيرته، وسيفعل ذلك لو بدا له أن هذا الصيد سرعان ما سيقضي على كون بحيرته مصدرا واعدا للثروة والدخل المستقبلي.

بالطبع فإن خصخصة البحيرة لن تحمي مواردها السمكية فقط، بل وسلامة البحيرة نفسها أيضا. فلو كانت البحيرة ملكية خاصة، فسيعد تلويث البحيرة تخريبا لملكية المالك وموجبا للتعويض والعقاب أيضاً، وهما أمران سيتوق المالك إليهما بالتأكيد كي يستطيع حماية وإدامة ملكيته. وكل ذلك يصح أيضا على قطعة الأرض، النباتات التي تنمو عليها، والحيوانات التي تعيش فوقها. أما الملكية العامة، وعبر مأساة المشاعات، فهي أساسا تلغي هذه الضمانة ضد التلويث والاستنفاد. وذلك تحديدا هو ما حصل في الاتحاد السوفيتي والبحر الأسود. فحيث كانت الأرض بلا ثمن، مفتوحة أمام الجميع، وغير مقيدة بحدود الملكية الخاصة، فإن الحصى الذي كان يغطي شواطئ البحر الأسود كان المقاولون يجمعونه بانتظام دون اكتراث بالمآسي التي قد تحصل، وكما كان متوقعا فقد أدى ذلك للتدهور.[1]

---

(1) من الأمثلة القريبة على ذلك: السلوك الفوضوي الفاضح الذي خرّب منتجعات

قارن بذلك بمؤسسة الملكية الخاصة، حيث تجد الحائز على الملكية يدفع التكاليف. من المؤكد أنها تعزز «التفاوت»، وذلك لا يناسب البعض، لكنها أشد استدامة وتحافظ على الأهداف المدعاة لمن يسمون أنفسهم «الاشتراكيين الخضر» أفضل بكثير من أجندتهم نفسها. فالتفضيل الزمني يهبط في ظل الملكية الخاصة، وهكذا يديمها من يمارسون حقوق الملكية كاملة عليها. ولا أحد يمكن أن يستخدم أي ملكية ما لم يسمح له المالك بذلك. وسيظل يفكر في ثروته الشخصية، وبالتالي قيمة وإدامة ملكيته حين يقرر إن كان سيسمح أو لا، متى أو متى لا، وتحت أي ظروف (الوقت، التكلفة، الخ).

حتى في الولايات المتحدة، فإن القطاع العام هو ما يحدث قدرا كبيرا من التلوث والمشكلات البيئية. وهكذا فلدينا البديل الاشتراكي من جهة، وهو مأساة مشاعات منفلتة تتضمن كل شيء وكل أحد. ومن جهة أخرى فإن نظام السوق الحر يقدم نقيض ذلك: حلا متدبرا، عقلانيا، وبالضرورة «صديقا للبيئة» لكل المشكلات البيئية.

وعلى أي حال، فإن ولع البشر بالمساواة كان ولا يزال أشد ما أضرّ بالبيئة، ومؤكد أن ذلك لن يتغير في المستقبل. ومن المؤكد أيضا، كما

مصر من بعد دعوة الرئاسة لتشجيع «السياحة الداخلية»، الذي لم يحدث ما يشبهه أبداً حين كانت «السياحة الأجنبية» نشطة.
فالسائح الأجنبي كان يتعامل مع خدمات المصيف بالتزام - حتى لو كان من دول شرق أوربا الفقيرة - لأنه يتصرف كضيف، ويأمل أن يحظى بنفس المعاملة في زياراته القادمة ما دامت سمعته الطيبة تسبقه. أما «السائح» المصري فقد دعاه الرئيس شخصيا للاصطياف، فكيف يطرد من أرض بلده؟ - المترجم.

ناقشت في طيات هذا الفصل، أن المساواتية قد لعبت أيضا دورا هو الأهم في إقامة بعض البنى الاقتصادية والمالية الأشد تهالكا؛ بما فيها بنية الضرائب التصاعدية، ضريبة التركات، الاحتكار السياسي المؤمم للتعليم، الرعاية الصحية، البنية التحتية وما إلى ذلك، إضافة إلى البنك المركزي وأدواره. ولكن الأهم من ذلك هو التصاعد المنتظم في التفضيل الزمني الاجتماعي الذي يحدث كنتيجة طبيعية لهذا النمط من السياسات والمؤسسات، ويؤدي لدرجات أقل من تراكم الرأسمال ولشعب يتميز بمزيد ومزيد من قصر النظر. وعلى كل، فالاشتراكية بالتأكيد ليست رائجة اليوم بسبب سجل منجزاتها أو نجاحاتها، بل لأنها تداعب الميول المساواتية لدى الناس.

العواقب السياسية للمساواة

إن كانت الاشتراكية هي المظهر الاقتصادي للمساواة، وهي كذلك فعلا، فإن الديمقراطية دون شك ستكون مظهرها السياسي. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، أصبح معظم العالم ديمقراطيا. أما قبل ذلك فقد كانت هناك قلة نسبية من الديمقراطيات: كبريطانيا العظمى والولايات المتحدة مثلا. وأنا أدعي هنا أنه مقارنة بالأنظمة السياسية السابقة كالملكيات التقليدية، إضافة إلى تلك الشبيهة بملكيات العصور الوسطى، فإن الديمقراطية نظام سياسي أوطأ نسبيا (كي أتجنب أن أوصف بالداعية للملكية). وبالخصوص سأركز على الاستمداد من عمل البروفسور هانز هيرمان هوبه، الذي تعد مساهماته الوفيرة في هذا الموضوع جوهرية فعلا.

أولا، من الضروري أن نقدم تفسيرا وجيزا إنما مهما للسبب في أن الديمقراطية تغري بل وتزيد من تنامي الميول المساواتية الاجتماعية. ببساطة، فهي تضع مساواة الجميع أمام القانون قبل المساواة في القانون. ففي ظل الديمقراطية، وخاصة ديمقراطية القرن الحادي والعشرين البشعة هذه، فإن حكم الجميع يتلخص في «شخص واحد، صوت واحد». لا يهم ما الذي أنجزه الشخص، أو مستوى تعليمه، أو مدى

أخلاقيته (بغض النظر عن المواقف التي قد تؤدي فيها الإدانة بجنحة إلى سلب المرء حقه الفردي في التصويت)، أو مدى نجاحه أو إنتاجيته، الخ. فالمهم أن قاعدة الصوت الواحد للشخص الواحد لا تكسر أبدا. ولهذا، على الأقل نظريا ومن حيث المبدأ، فإن الجميع «متساوون» مع كل من سواهم.

من الجدير بالذكر أن الدعم الفكري الواسع لنظام كهذا أمر حديث نسبيا في عالمنا هذا، فقد يمر المرء بوقت صعب وهو يحاول البحث عن مفكر واحد ضمن تاريخ الأفكار حتى عهد قريب قد يعتبر ذلك نظاما حصيفا. وحتى أنصار هذا الشكل الديمقراطي من الحكم لم يجنحوا للقول بأن صوت شخص واحد يجب أن يكون دائما وأبدا مساويا لصوت كل شخص آخر، بغض النظر عن أي ظرف خارجي.

إضافة إلى أن الديمقراطيات تميل لمنح أي أحد يفي بمواصفات أساسية (عادة ما تكون العمر و/أو القومية) حق المشاركة في عملية الحكم. قارن ذلك بالنظم السياسية السابقة الأشد هرمية كالملكيات التقليدية، حيث كان الحق في السلطة السياسية مجرد حادث ميلاد يدين للمكانة النَسَبية والمحددة جدا كالسلالة. ومن السهل أن نقول الآن أن الديمقراطية نظام سياسي أشد استيعابا، وكذلك دعما للمساواة. فلكل الناس عمليا حق المشاركة والمساهمة فيه.

على كل حال، فهذا النظام الحاكم يخرّب حضارته الخاصة بفضل القيم المساواتية، لأن هذا الجانب بعينه من الديمقراطية يمتدح بنحو واسع بوصفه سمتَها الأشد جاذبية، أو من بين الأشد جاذبية. فهي بطبعها

تسبغ قيمة على المساواة بين الناس، ولذا فمن الطبيعي أن أي شعب يحيا تحت نظام كهذا وفي ظل قيمه سيتمسك بها أيضا، أو على الأقل سيصبح شديد التعاطف معها.

الوعي الطبقي

الديمقراطية مساواتية، ولكن ما الذي يعد سيئا بالضرورة حول ذلك، وبنحو أخص، ما الذي يجعلها أقل قيمة بالضرورة بإزاء الأنظمة السابقة كما ادعيت؟ بادئ ذي بدء، ففي ظل الديمقراطية، يصبح الوعي الطبقي بين الحاكمين والمحكومين غائما. وفي العديد من الحالات، ولدى العديد من الشعوب، فهو يصل لدرجة الانعدام عمليا.

في ظل نظام سياسي أشد تقليدية، يكون الوعي الطبقي واضحا لدرجة مؤلمة لدى الجميع. فالعديد من الناس معفيون واقعا من تسنم منصب سياسي فقط لأنهم لم يولدوا في الطبقة المؤهلة. في ظل نظام ملكي تقليدي، هناك من يولدون في سلالة قدر لها الحكم وهناك غيرهم؛ وكل شيء عدا ذلك التمييز البسيط الصارم يعد فائضا وبلا قيمة حين يتعلق الأمر بتشكيلة البنية الحاكمة (سواء كان الحاكم ملكا أو عددا من النبلاء).

هذه الدرجة العالية من الوعي الطبقي أنتجت مقاومة عالية لدى عموم الناس لأي زيادة في سلطة الدولة. فالضرائب وزيادتها لم تكن أبدا مرحبا بها لأن الجميع كان يعرف أن الضرائب كانت تجمع حصرا لمنفعة الطبقة الحاكمة وجلاوزتها.[24] وإلى هذه الظاهرة ينسب جزئيا ضعف ملوك مثل هنري الثامن ملك بريطانيا طوال مدة حكمه. فقد

أخلاقيته (بغض النظر عن المواقف التي قد تؤدي فيها الإدانة بجنحة إلى سلب المرء حقه الفردي في التصويت)، أو مدى نجاحه أو إنتاجيته، الخ. فالمهم أن قاعدة الصوت الواحد للشخص الواحد لا تكسر أبدا. ولهذا، على الأقل نظريا ومن حيث المبدأ، فإن الجميع «متساوون» مع كل من سواهم.

من الجدير بالذكر أن الدعم الفكري الواسع لنظام كهذا أمر حديث نسبيا في عالمنا هذا، فقد يمر المرء بوقت صعب وهو يحاول البحث عن مفكر واحد ضمن تاريخ الأفكار حتى عهد قريب قد يعتبر ذلك نظاما حصيفا. وحتى أنصار هذا الشكل الديمقراطي من الحكم لم يجنحوا للقول بأن صوت شخص واحد يجب أن يكون دائما وأبدا مساويا لصوت كل شخص آخر، بغض النظر عن أي ظرف خارجي.

إضافة إلى أن الديمقراطيات تميل لمنح أي أحد يفي بمواصفات أساسية (عادة ما تكون العمر و/أو القومية) حق المشاركة في عملية الحكم. قارن ذلك بالنظم السياسية السابقة الأشد هرمية كالملكيات التقليدية، حيث كان الحق في السلطة السياسية مجرد حادث ميلاد يدين للمكانة النَسَبية والمحددة جدا كالسلالة. ومن السهل أن نقول الآن أن الديمقراطية نظام سياسي أشد استيعابا، وكذلك دعما للمساواة. فلكل الناس عمليا حق المشاركة والمساهمة فيه.

على كل حال، فهذا النظام الحاكم يخرّب حضارته الخاصة بفضل القيم المساواتية، لأن هذا الجانب بعينه من الديمقراطية يمتدح بنحو واسع بوصفه سمتَها الأشد جاذبية، أو من بين الأشد جاذبية. فهي بطبعها

تسبغ قيمة على المساواة بين الناس، ولذا فمن الطبيعي أن أي شعب يحيا تحت نظام كهذا وفي ظل قيمه سيتمسك بها أيضا، أو على الأقل سيصبح شديد التعاطف معها.

الوعي الطبقي

الديمقراطية مساواتية، ولكن ما الذي يعد سيئا بالضرورة حول ذلك، وبنحو أخص، ما الذي يجعلها أقل قيمة بالضرورة بإزاء الأنظمة السابقة كما ادعيت؟ بادئ ذي بدء، ففي ظل الديمقراطية، يصبح الوعي الطبقي بين الحاكمين والمحكومين غائما. وفي العديد من الحالات، ولدى العديد من الشعوب، فهو يصل لدرجة الانعدام عمليا.

في ظل نظام سياسي أشد تقليدية، يكون الوعي الطبقي واضحا لدرجة مؤلمة لدى الجميع. فالعديد من الناس معفيون واقعا من تسنم منصب سياسي فقط لأنهم لم يولدوا في الطبقة المؤهلة. في ظل نظام ملكي تقليدي، هناك من يولدون في سلالة قدر لها الحكم وهناك غيرهم؛ وكل شيء عدا ذلك التمييز البسيط الصارم يعد فائضا وبلا قيمة حين يتعلق الأمر بتشكيلة البنية الحاكمة (سواء كان الحاكم ملكا أو عددا من النبلاء).

هذه الدرجة العالية من الوعي الطبقي أنتجت مقاومة عالية لدى عموم الناس لأي زيادة في سلطة الدولة. فالضرائب وزيادتها لم تكن أبدا مرحبا بها لأن الجميع كان يعرف أن الضرائب كانت تجمع حصرا لمنفعة الطبقة الحاكمة وجلاوزتها.[24] وإلى هذه الظاهرة ينسب جزئيا ضعف ملوك مثل هنري الثامن ملك بريطانيا طوال مدة حكمه. فقد

احتاج إلى عائدات الضرائب كي يمول حربا ضد فرنسا عام 1523، لكن شعبه عارض الضريبة الجديدة إلى حد إلغائها في النهاية، وبهذا لم يحدث الغزو الإنجليزي لفرنسا.[25] وإضافة لذلك، فقبيل بداية حرب المائة عام، اضطر جون الثاني ملك فرنسا عمليا للتسول في أرجاء المدن كي يحصل على التمويل اللازم للحرب.[26] وكثيرا ما كان الملوك «يُخلَعون» أو يجرّدون من سلطتهم على يد بعض النبلاء، كما حصل مع الملك ريتشارد الثاني والعديد من ملوك صقلية النورمان.[27]

ولكن هذا الوعي الطبقي يتلاشى في ظل الديمقراطية. فنتيجة لافتراض المساواة، يمكن لكل أحد أن يدخل في الدولة ويساهم بالتالي في نشاطاتها القسرية. ولأن الجميع يمكن أن يحكموا الجميع، سيتشكل الوهم القائل بأن الجميع يحكمون أنفسهم، ولكن ما من أحد محكوم. وهكذا تصبح الدولة مظهرا سياسيا لهذه الفكرة العبثية الملغزة. وللأضرار الناتجة وجهان: فمن جهة، تهبط مقاومة الشعب للدولة لأنهم يشعرون بأنهم يحكمون «بأنفسهم» وليس من قبل نخبة خاصة مُنحت هذه المكانة بالميلاد، ولهذا فإن أعمالهم في الحكم ستعد أشد تعاطفا بنحو ما مع حال الشخص العادي، وهناك دواعي أقل لمقاومتهم كحكام سياسيين.

الديمقراطية والمنافع

وإضافة لذلك، يوجد في ظل الديمقراطية وهمٌ يقول بأن المرء قد يقف شخصيا على الجانب المتلقي لمنافع قسر الدولة. وذلك كثيرا ما يتخذ شكل الضمان الاجتماعي، المعونات للشركات، الاحتكارات

بضمان الحكومة، إعادة توزيع الثروة، وهكذا. والدول معروفة أيضا بتوفيرها هذه الأمور ولهذا الغرض تحديدا. تأمل مثلا دعم الحزب النازي للرعاية الصحية الحكومية[28] ـ وهي سياسة لم تصمم بالتأكيد من باب الحرص على رفاه الشخص العادي، بل كوسيلة لإبقاء الناس معتمدين على الحكومة، وبالتالي أقل عرضة للثورة أو العصيان. كمثال آخر، فإن المستشار الألماني أوتو فون بسمارك خلق أول نظام واقعي للضمان الاجتماعي كوسيلة لإخماد الثورات ضده.[29] ومن المزعج أن ذلك قد نجح كما يبدو. أما في ظل الملكية فلن يروج مثل هذا السخف: لأن الطبقة السياسية كان ينظر إليها بنحو صائب بوصفها تهدف لمصلحتها، ولكن في دولة ديمقراطية، فإن الشعب يستسلم لفكرة أنهم شخصيا يمكن أن يصبحوا المنتفعين من الدولة. ولهذا فهم ينظرون للدولة ككيان يمكن لسلطته على الناس أن تحقق مصالحهم.

وهكذا، فالمتوقع أن الناس سيكونون أقل عرضة بكثير لمقاومة توسع سلطة الدولة، لأنه يبدو إلى حد كبير وكأنه نوع من التوسع الذي يمكن (وفي أذهانهم، سيقوم فعلا) بدعم ونفع مصالح الشخص عامة أو خاصة. كما أن ذلك يساعد على تفسير الميل العام لدى الشعب لتفضيل الدول الديمقراطية على الدول الملكية أو النبيلة، إضافة للزيادات المجحفة في الضرائب، التشريعات، التنظيمات، ونشاطات الدولة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية عصر الديمقراطية.

ومن المهم أن نشير إلى أنه مع صعود الديمقراطية، فقد اكتسبت الدولة سلطة جديدة جوهرية: القدرة على تشريع و«كتابة» قوانين جديدة. وقلما وجد أثر لهذه القدرة على التشريع أبدا في الأنظمة القبل

ـ ديمقراطية. فقد كان الملوك والنبلاء مكلفين بفرض القوانين العامة الموجودة أصلا لا خلق قوانينهم الخاصة كما تفعل الدول الديمقراطية بشكل نمطي، وإلى حد الإفراط. وفي الواقع، لم توجد القدرة النظرية على هذه الأفعال حتى تم تقنين حكم الدولة في أول الدساتير. ومن قبله لم يكن هناك شيء يمكن للحاكم أن يشير إليه كإثبات لقدرته على فعل هذا الأمر أو ذاك.

وحيث أن الديمقراطية تسمح للرجل العادي بأن يدخل في الدولة، وأن الدولة تملك القدرة على صنع القوانين، فستصبح الدولة وسيلة لكل أشكال الناس كي يستغلوا الجموع وينهبوها بشتى الأشكال، وعلى رأسها الضرائب والتنظيمات. وذلك صحيح إلى درجة أنه لا يوجد اليوم أي جانب مطلقا من الإنتاج أو الاستهلاك لم ينظَّم من قبل الدولة. وكذلك فحيث أن الدولة يمكن أن تستخدم كي تعكس التحيزات الشخصية للشعب في ظل الديمقراطية، فإن أعدادا أضخم بكثير من القوانين ستكتب كي تجرم سلوكا معينا. وبين هذه السلوكيات المجرّمة سنجد جرائم بلا ضحايا، أصنافا عديدة من التعبير، وأفعالا بأشكال مختلفة، وحتى تروكا[1] معينة، حتى نصل إلى الجوانب العبثية والضئيلة فعلا من الحياة اليومية للعديد من الناس. وحتى نضع ذلك في إطار واقعي، فهنا في الولايات المتحدة، قلما كانت هناك جرائم فيدرالية عدا أمور كخيانة الوطن وسائر شؤون الدفاع الوطني قبل نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918، ولكن بحلول عام 1980 كانت

(1) جمع ترك: أي عدم الفعل ـ المترجم.

هناك أكثر من 3.000 جريمة فيدرالية في كتب القانون، واليوم في 2016 يتجاوز العدد 4.500. [30]

والأسوأ من ذلك أن الدولة الديمقراطية، نظرا للاحتكار الذي تحتفظ به لنفسها للأمن وقوات الشرطة، يمكن أن تنفق قدر ما تشاء من الوقت، وكذلك قدر ما تشاء من المال والموارد، في تتبع أولئك «المجرمين بلا ضحايا»، ومقاضاتهم، ومعاقبتهم. وذلك رغم واقع أن عموم الناس سيفضلون بشكل واسع أن يستغل ذلك الوقت والمال والموارد على تتبع ومقاضاة ومعاقبة المجرمين الخطرين حقا، كالذين يرتكبون جرائم ضد الشخص أو المال. وفي الواقع، فحتى تحتفظ الدولة بوضعها كمحتكرة (للأمن، التعليم، البنية التحتية، أو أي شيء آخر) فإنها تصبح الكيان الذي يرتكب تلك الجرائم بأعظم قدر في الواقع. وإكثارها من فعل ذلك، إن لم يكن دوما، يعود على عموم الشعب بالمضرة.

لنقدم مثالا شهيرا، ففي عام 1844، أنشأ ليساندر سبونر (المعروف بوالد «طابع الثلاث سنتات») شركة بريد الرسائل الأميركية، بهدف التنافس مع خدمة توصيل الرسائل الحكومية آنذاك. وقد حقق سبونر نجاحا قاده إلى تهديد خدمة البريد الحكومي بالإغلاق، حيث كانت شركته أكفأ وأقل كلفة بكثير. وفي أقل الأحوال، فمن اليقيني أنه نجح في التخفيض بشدة من عائدات الدولة القادمة من خدمة البريد. ولكن بدلا من التغلب على سبونر، وهو ما عجزت عنه الدولة، فقد أجبرته على إغلاق عمله فعلا. [31]

وبعيد ذلك، شرع قانون يمنع الجميع من التنافس مع خدمة البريد

الحكومية. ولهذا نجد اليوم شركات UPS وFedEx توصل الطرود فقط لا الرسائل. فوحدها الحكومة تملك الحق في توصيل قطع من الورق حتى لو كان هناك، وقد كان، بديلا أفضل. وبفعلها ذلك فقد حظرت الحكومة على شعبها استعمال الخيار البريدي الذي فضلوه بوضوح، وفقا لمبدأ التفضيل المُثبَت، بعنوان القدرة على تمويل نفس الخدمة البريدية للجميع.

إضافة لذلك، فحيث أن الدولة في ظل الديمقراطية تملك القدرة على إعادة توزيع الثروة، فهي أيضا تملك القدرة على جعل الصناعيين والمصرفيين المبرزين وأمثالهم أغنى بكثير مما قد يحققونه بالمشاركة في نشاطات استثمارية نزيهة فقط. فيمكن للدولة أن تسنّ تنظيمات تمنع المنافسة من الإضرار بالنخبة الثرية: فبوسعها مثلا أن تفرض على المنافسين ضرائب غير متناسبة أو تمنع المنافسة الخارجية كليا، وهذه شواهد بسيطة فقط.

وبهذا يتضح فعلا أن البعض يستفيدون فعلا من قسر الدولة، ولكن ليس الفقراء والمسحوقين. فعلى كل، نرى أن الأغنياء والقادرين أغنياء وقادرون لأسباب معينة، نادرا ما تكون ضربة حظ. ربما لأنهم أشد ذكاء، أكثر جدية، أوفر حنكة، أو ذوو جاذبية. أو ربما يعرفون ببساطة كيف يستغلون النظام بنحو أفضل من سواهم. وفي أي وقت، فهذه الطبقة من النخبة سرعان ما تكتشف قدرة الدولة الديمقراطية على تعزيز ثروتهم، وهكذا تنشأ حلقة شريرة من الفساد حين يعمد قادة الأعمال إلى شراء النفوذ السياسي مقابل مبالغ مالية أو توظيف مستقبلي، وتزداد

الطبقة السياسية فسادا، نظرا لتوفر الحافز نحو فرض الضرائب والتشريع لمصلحة مانحيهم الأثرياء.

لكن ذلك ليس أسوأ ما في الأمر. فالوضع في ظل الديمقراطية يتفاقم ما أن يفرض على عامة الناس أن ينفقوا وقتا متناقصا في أمور منتجة كالاستثمار والمبادرة ومتزايدا في أمور غير منتجة كالسياسة. فحتى أفراد الشعب الأشد انزواءً يجب إلى حد ما أن يتدخلوا في السياسة، ولو لم يكن لديهم سبب غير أن يتعرفوا جيدا على النحو الذي سيتم به استغلالهم أو مصادرتهم على يد الدولة الديمقراطية لاحقا. وإلى حد أبعد، فبعضهم قد يسعى خلف اهتمام أكبر في جهد عادة ما يكون عبثيا، يهدف لمحاربة هذا الاستغلال والمصادرة المنظمة.

إن الديمقراطية بالضرورة تضع ملكية كل شخص في موقف تصبح معه في متناول كل أحد؛ والأمر يظل مسألة تصويت، لهذا الجانب أو ذاك. ومع قيام هذا النوع من النظام، فمن المتوقع جدا أن الجميع، لا طبقة النخبة الثرية وحدها، ستحاول استغلال قدرات الدولة الضريبية والتوزيعية لإعادة توزيع شيء من ثروة أحدهم أو ملكيته إلى ملكهم. وهنا تكمن براعة فردريك باستيا حين قال: «يرغب الجميع في العيش على نفقة الدولة، لكنهم ينسون أن الدولة ترغب في العيش على حساب الجميع».

وحيث أن الكثيرين يستخدمون الدولة الديمقراطية للتوصل إلى ثروة وأملاك الآخرين، فمن الصحيح أيضا أن ثروة وأملاك العديد من الناس تحت تهديد الدولة الديمقراطية. وذلك يدفع بالرجل العادي إلى تعيين

محامين ومستشارين دوما كي يساعدوه على الدفاع عن ثروته وأملاكه ضد طوفان الهجمات التشريعية التي تشنها الدولة الديمقراطية. ومن غير المفاجئ أن هذا الموقف يخلق حالة من القلق المستديم لدى العديد من أفراد ذلك المجتمع الديمقراطي.

ولكن، بنحو قد يبدو محيرا لكنه ساخر في نفس الوقت، فهذا الموقف إنما تدعمه أكثرية هائلة من الرأي العام. وليس ذلك إلا لأن الناس قد يفضلون استغلال فرصتهم في توظيف الدولة للتوصل إلى ثروة وأملاك الآخرين، حتى لو عنى ذلك أن عليهم أن يعيشوا في وضع تكون فيه ثروتهم وأملاكهم الشخصية أيضا تحت التهديد. وهذه الظروف قلقة بحق، ويعتمد صمودها بصراحة على وجود الدولة الديمقراطية، سلطتها التشريعية، وإباحتها للتدخل في السياسة الحكومية.

بالطبع، وكما ذكرت من قبل، فإن من يملكون السلطة والمال والنفوذ الأكثر، لا الأقل، هم الأنجح بالتأكيد في لعبة التلاعب بالدولة الديمقراطية لصالحهم. وذلك سيتخذ بالخصوص شكل سياسات حماية مثل الحواجز التجارية، التنظيمات القمعية للتنافس، المتطلبات القاسية للترخيص، والمنح المقدمة للشركات. والأخطر من ذلك أن النخبة المصرفية ستشهد أعظم نجاح، وتحدث أيضا أوسع تخريب اجتماعي واقتصادي، بفضل جهودها في استغلال الدولة الديمقراطية لخدمة مصالحها. فهذه النخبة المصرفية تنظر إلى قدرة الدولة على طبع الأموال كمورد مهم يصب في صالحها. وفي النهاية، فإن الدولة ستقيم «بنكا للمصرفيين» أو «بنكا مركزيا» يحتفظ لنفسه باحتكار تام للمال.

سيمارس هذا البنك المركزي ما يكافئ عمليا التزوير المتقن، حيث

يغتصب العملات السِلَعية التقليدية ويستبدلها بأوراق نقدية خاضعة كليا لإرادة ذلك البنك المركزي ومن يعملون وراء ستائره. وسيحدث تضخم منظم يخطط له البنك المركزي، حيث يطبع المزيد والمزيد من السيولة التضخمية. وخلافا للماضي، كما في القرن التاسع عشر، حيث كانت قيمة المال تزداد بمرور الزمن، فالعكس يحدث الآن،[32] بنحو يقود في النهاية لتفريغ القوة الشرائية للطبقة الفقيرة والوسطى والاحتفاظ لتلك النخبة بمورد لا ينضب ظاهرا من العملات الورقية يستخدم وفق إرادتهم. وكذلك تتفاقم الأضرار حين تكتشف تلك المصالح المصرفية أنها تستطيع استغلال الدولة لتخريج هذا الاستبداد المالي.

الديمقراطية والحرب

إن احتكار الدولة للجيش، الممول كليا بالضرائب، تستخدمه هذه النخبة لشن حرب بعد أخرى بين الدولة المسيطرة (وفي هذا العصر والزمان، نعني الولايات المتحدة) ودول أخرى أضعف، لتشيد المزيد من البنوك المركزية وتدفع تلك الدول الأخرى لتبنّي عملتها أو ربط عملتها بها. وهكذا سيحدث تضخم ذو وجهين: ما يحدث داخل الدولة المسيطرة والمالكة «لعملة الاحتياطي»، وما يحدث خارجيا على يد الدول التابعة لها في بقعة أخرى.

وكما هو المتوقع فسيخلق ذلك عالما من الحرب الدائمة، حيث تمارس هذه الطبقة المصرفية ضغطا شديدا كي تستخدم الدولة جيشها لأجل شن هذه الحروب لمصلحة تلك النخبة (وبنحو غير مباشر، فإن الطبقة السياسية تقبض نسبتها من الأرباح)، ولكن إضافة لذلك

فإن جيش الدولة ممول كليا بالضرائب، ولهذا فلا أحد ممن ينظم هذا الاستعراض الديمقراطي أو يعمل ضمنه سيتحمل تكاليف هذه الدولة العسكرية العدوانية. ولذا فلا يوجد أي حافز عمليا لتجنب الحروب، وهناك حوافز هائلة للانخراط فيها. على الأقل كان الملوك في الماضي مسؤولين عن التمويل الكلي للحروب التي يخوضونها، مما يقلص حتى حوافزهم للانخراط في الحروب.

وخلافا لحروب الماضي، كالتي كانت الدول الملكية تشنها، فهذه الحروب ليست مناطقية بل إيديولوجية. ولأن البلاد التي يحكمها الملك إنما «يملكها» عمليا، فإن الحروب التي يشنها كانت تهدف لتوسعة دولته ومن ثم ثروته. ومن جديد فقد أحال ذلك الحرب إلى «حروب الملك»، أما اليوم فكل حرب هي «حرب الشعب»: حيث يتوقع اليوم من الشعب ان يدعم، يمول، ويقاتل حتى من أجل دولته.

وبالتالي فإن أفكارا شديدة العبثية «كالخسائر الجانبية» (التي قد تسمى في الفضاء الخاص بالقتل الجماعي) و«التجنيد» (الذي قد يسمى في الفضاء الخاص بالاختطاف) ستخلق لأغراض الدعاية السياسية وكذلك لتبرير أفعال الدولة خلال الحرب في نظر شعبها.

وإضافة لذلك فإنه يجعل عموم الشعب أيضا أقل مقاومة للحرب. فالحروب المناطقية التي كان يشنها الملوك كان يعرف أنها حروب للملوك لا الرجل العادي، ولكن في ظل الديمقراطية، سيخضع الناس لوهم أن الحرب تشنّ لأجلهم (بافتراض أن الدولة في ظل الديمقراطية تعد «ممثلة» لهم) وبهذا يحسّون بأنهم جزءٌ من المجهود الحربي. في

الواقع، فإن الاجتماعي الفرنسي الشهير إميل دوركهايم قد وجد أن معدلات الانتحار تنخفض في أوقات الحرب لأن المجهود الحربي يزيد من تضامن الناس، وبفعله ذلك يدفعهم للشعور بأنهم جزء من شيء ما.[33]

وبعد أن تخلق دولة الحرب الشاملة هذه، ستصمد عواقبها لأبعد من فترة الحرب التي تخصها. في الواقع، فسيحدث «تأثير سقّاطة ratchet» معين، يعرّف بأنه «مثال على القدرة المقيدة للعمليات البشرية على الانعكاس ما أن يحصل شيء معين». ونتيجة ذلك أن مستويات إنفاق الدولة، حين تنخفض إلى مستويات عصر السلام، لا تنخفض أبدا إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وهناك أيضا تزايد منتظم في إنفاق الدولة بعد الحرب، وذلك بالتالي سيدفع بإنفاق الدولة لأن يكون في تصاعد مطّرد، مع بعض الأوقات من الإنفاق العالي جدا نسبيا (أي وقت الحرب).[34]

نظرية السلم الديمقراطي

من المؤكد أن هذا التحليل الخاص لدولة الحرب الديمقراطية يقف بالضد من فكرة شائعة جدا يبلغ عمرها مائة عام، تعرف باسم «نظرية السلم الديمقراطي». وفي أساسها، فهذه النظرية فكرة عبثية تقول بأن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها. وهذه هي الإيديولوجيا التي دعمتها إدارة ويلسون في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى، وقد تغلغلت بمرور الزمن حتى وصلنا لاحتلال الولايات المتحدة للعراق في العصر الحديث.

وهذه النظرية لا تقترح فقط أن الدول الديمقراطية لا تتحارب، بل

وتقتضي أنه لذلك فعلى العالم بأسره أن يصبح ديمقراطيا، وإلا فلن يكون هناك سلام طويل الأمد. ومن الساخر أن نظرية السلم الديمقراطي تقتضي كذلك أنه ما دامت أجزاء معينة من العالم غير ديمقراطية أو لا ترغب فيها، فيجب أن تشن عليها الحرب لتحويلها إلى ديمقراطيات ومن ثم التوصل لخلق السلام الدائم طويل الأمد. وهكذا فهذا السعي للسلام عبر تأسيس الديمقراطية سيصبح في الواقع مناقضا لهدفه الشخصي، لأنه سينتج الصراع بالضرورة.

ومع ذلك فهذه النظرية تقتضي أن الديمقراطية يجب أن تكون نظاما سياسيا مستقرا، وإلا فأي سلام ينتج عنها قد لا يكون دائما كما يدعي منظرو السلم الديمقراطي. ولكن ذلك غير منطقي: فكيف يمكن للديمقراطية أن تكون مستقرة إن كان ممكنا بالفعل لأي ديمقراطية، ولو نظريا، أن تستحيل إلى لاديمقراطية، أي لنظام سياسي غير مستقر مطلقا وفقا لمنظري السلم الديمقراطي؟ بكل بساطة، لا يمكن. أضف لذلك أن الأطروحة العامة القائلة بأن الديمقراطيات لا تتحارب مغالِطة أيضا. فحتى رغم أن الديمقراطية قد تظل ديمقراطية، فهي ليست أقل عرضة للحرب، ولأسباب ناقشتها من قبل، فهي في الواقع أميل لشن الحرب من أي نوع آخر من الدول.

ومع أن من الظاهر بالتأكيد وجود أمثلة عديدة على الدول الديمقراطية المتعايشة مع دول ديمقراطية أخرى (كالولايات المتحدة مع أوربا، أوربا مع أستراليا، كوريا الجنوبية مع كندا، وهكذا)، فلا علاقة لذلك أبدا بوضعها كديمقراطيات. بل ذلك مثال على الإمبريالية المالية والعسكرية التي ناقشتها في ما مضى. فالمثال المقدم للعالم،

والديمقراطية الأوسع نفوذا فيه بالتأكيد، أي الولايات المتحدة، قد أحالت كل الدول الديمقراطية الأخرى كالتي في أوربا والمحيط الهادي إلى مستعمرات لها. ويثبت ذلك الحضور العسكري للولايات المتحدة في كل أرجاء العالم، واحتفاظها بقواعد عسكرية في اليابان وألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية، أي لأكثر من 70 سنة.[35]

ولعل الأهم من ذلك هو أن الولايات المتحدة، عبر منظمات كحلف الناتو وسائر الأحلاف الدولية، توفِّرُ جزءا كبيرا من ميزانية الدفاع الوطني لسائر الدول الأعضاء،[36] إلى حد يبدو كما لو أن الدول الأخرى تعتمد على الولايات المتحدة من أجل دفاعها الوطني. وبهذا فإن العلاقات السلمية ظاهرا بين الدول الديمقراطية اليوم ليست سوى نتيجة لكونها عمليا مجرد امتدادات استعمارية للولايات المتحدة، ولهذا فإنها لا تسمح لدولها الوكيلة بشن الحرب على بعضها البعض.

ويشبّه هانز هيرمان هوبّه ذلك بالاتحاد السوفيتي السابق:

«كما أنك لم تر أبدا، بالمناسبة، أي حروب تندلع بين كل تلك الدول التي خضعت لسيطرة الاتحاد السوفيتي ما دامت الإمبراطورية السوفيتية قائمة. ونحن من ذلك لا نستنتج أيضا أن الدكتاتوريات الشيوعية لم تتحارب في ما بينها، ولهذا فعلينا أن نطبق شيئا كهذا».[37]

دولة المراقبة

وهكذا فالحال ليس كما يعتقد العديدون أن الديمقراطية تؤدي للسلام، فالواقع خلاف ذلك. فداخليا، مع مجيء دولة الحرب المنظمة

يأتي تقييد العديد من «الحريات المدنية» المهمة. ذلك أن الدولة تستخدم الحرب الأبدية و«الأمن» العام للشعب كحصان طروادة، لتقديم عدد هائل من آليات التجسس الحكومي واسعة النطاق (مثل برنامج PRISM) لسلب التدابير العامة التي يشعر الناس بأنهم يجب أن يتلقوها من خلال النظام القضائي (مثل NDAA)، والهدف هو تدعيم المزيد من السلطة في الفرع التنفيذي، وفي النهاية تعزيز الانسياق طويل الأمد للجمهور تحت ستار زائف من «الوطنية» و«واجب المواطن اتجاه بلاده».

وبهذا تخلق الدولة عينا سماوية ترى كل شيء، قادرة على ملاحظة أي سلوك يقوم به أي شخص. وإذا ضممت إليها حكم القانون المتهاوي والنظام العدلي الذي أنتجته الديمقراطية أيضا وثمرتها دولة الحرب، فإن أي أحد في أي مكان سيصبح عرضة للاقتحام، الاتهام، وحتى الإدانة بجرائم ضد الدولة بناء على الظنة والشبهة التي قامت على ما لم يفترض بالدولة أن تراه أبدا. وبالطبع، كما ذكرت من قبل، فخلافا لحرب الملك، التي يُعرف أنها تخصه وتهدف لمنفعته وحده، فإن الحرب التي تخطط لها دولة ديمقراطية ستصبح حرب الجميع. ولهذا فإن تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان ودولة «الأخ الأكبر» التي خلقت كناتج ثانوي للحرب لا تواجه أي معارضة عموما، بل على العكس، فالعديد من السكان، إن لم يكن معظمهم، سيقفون لصالحها. وكما يمكن للمرء أن يتخيل، سيتحول ذلك لدورة يصعب جدا أو يستحيل إيقافها نظرا لغياب المعارضة.

وبالفعل فهذه المشكلة في العصر الحديث متفاقمة جدا، نظرا للعدة الهائلة من التقنيات الجديدة التي يمكن للدولة أن تستغلها اليوم لسرقة،

قتل، تعقب، ترصد، مضايقة، وتدمير الناس وممتلكاتهم. فعلى الأقل في أوائل العصر الديمقراطي، كان لدى الناس فرصة ما في مقاومة الدولة أو تجنبها، حيث كان يمكنهم أن يهربوا ويختبئوا من الدولة حين تأتي لملاحقتهم. اما اليوم فذلك مستحيل واقعا: فالدولة قادرة على رؤية ومتابعة أي أحد، في أي وقت، وأي مكان. وخلافا للعقود الماضية أو القرن السابق حين كان بوسع الناس الاحتفاظ بأمل قليل معقول في الهروب من سخط الدولة وتجنب ترصدها وملاحقتها، فذلك الأمل مهمل اليوم في أفضل الأحوال، وفي أسوئها غير موجود أبدا. ولمثال قصصي على ذلك، خذ مثلا مواجهة روبي ريدج عام 1992، حيث أخذ راندي ويفر زوجته فيكي، ابنه سام، وكلب العائلة، وتركوا شبكة الخدمات إلى مكان ما في شمال أيداهو، بحيث فصلوا أنفسهم تماما عن الحضارة. وردا على ذلك فقد لاحقتهم الحكومة، واتهمته زورا بجريمة تتعلق بأسلحته، وأعدمت بشراسة زوجته، ابنه، وكذلك كلبه.[38] ولم ذلك؟ لأنه في ظل النظام الديمقراطي، يجب على الجميع أن يقعوا بشكل منتظم ضمن الخطوط الواضحة التي رسمتها الدولة. وقد كان لدى ويفر وأسرته الجرأة على تخطي تلك الخطوط، ولهذا فقد جعلتهم الدولة يدفعون ثمن ذلك.

الديمقراطية والقضاء

وهذا ما يأخذني إلى موضوع النظام القضائي/القانوني في ظل الديمقراطية. فمن جديد، ونظرا للمشاعر المساواتية التي تدعم النظام، فمن المتوقع والأساسي أن توفر الديمقراطية محاكم تحتكرها الدولة،

وإلا فلن يستطيع الجميع بالطبع أن يشاركوا فيها بالتساوي. ولكن مع هذا الاحتكار القضائي، وخاصة في ظل الديمقراطية، تأتي بعض الأخطاء الأشد فداحة في فكرة الديمقراطية.

وهذا الاحتكار للنظام القضائي هو ما يعد خطرا بالخصوص. وفي حين أن كل «الدول» الحقة بالتأكيد قمعية بالضرورة ومضرة بقضية الحرية الشخصية، فلا بد أن بعض الدول أقل أو أكثر ضررا من بعض. فالجميع من ستالين إلى أولاند، إلى ريغان، إلى بينوشيه، إلى الملك لويس السادس عشر، كانوا رؤوس دول، متفاوتين بشدة من حيث التركيب، الوظيفة، السلطة، وعدد من العوامل المهمة الأخرى.

لكن كل الدول التي ذكرتها تشترك في أمر واحد؛ أن الدولة تحتفظ وتحافظ على احتكار كامل وشامل للنظام القضائي. وفي كل من هذه المواقف، لو مر أي شخص بصراع مع أي شخص آخر، فإن الدولة والدولة وحدها يجوز لها البت في ذلك النزاع. وذلك يصح سواء كانت الدولة ديمقراطية، دكتاتورية، أو حتى ملكية. وفي حين تملك بعض الدول عددا من الفروق في ما بينها، فإن هذه الصفة الجوهرية تظل حاضرة دوما.

وبالفعل فهذه الصفة هي التي تحتفظ بأي درجة من السلطوية داخل الدولة، لأنها لا تكتفي فقط بالبت في النزاعات التي تحدث بين مواطنيها، بل والفصل في النزاعات بينها وبين المواطنين. ففي حال أن مواطنا وقع يوما ما في نزاع مع الدولة، ولنقل مع وكالة حكومية ما، فالأمر كما لو أن الطرف A والطرف B خاضا نزاعا في ما بينهما، ثم كان للطرف B الحق في تحديد صاحب الحق. وحقيقة أن التحيز المحتوم

سيحدث من الطرف الفاصل في هذه الظروف (وهي ظروفنا) يجب أن تكون واضحة جدا.

فمثلا، لو أن مواطنا فردا دخل يوما في صراع مع مؤسسة حكومية كوكالة البريد، وكالة الضرائب، الشرطة، أو ما شاكل، فالسبيل الوحيد المتاح له سيكون مقاضاة تلك المؤسسة الحكومية عند مؤسسة حكومية أخرى هي المحاكم، للتوصل إلى «العدالة». وما يفعلونه عمليا هو أنهم يذهبون إلى الحكومة للفصل في نزاع بينهم وبين الحكومة. وبالطبع فما من صورة من «العدالة» يمكن أبداً أن تتحقق في ظل هذه الظروف.

بل إن ذلك يمثل نقيض مبدأ العدالة. يجادل البعض بأن الفصل بين السلطات يساعد على حل هذه المشكلة، ولكن لو وضع هذا الرأي في أي سياق آخر، فما من مساند لهذا الرأي سيقبل به حينها. فلو أن شخصا حاول أن يقاضي شركة ما عند محكمة، فهل سيطمئن بالذهاب إلى محكمة تديرها نفس تلك الشركة، حتى لو كانت «منفصلة» عن ذلك القسم الذي يقاضونه منها؟ كلا بالتأكيد. والدولة لا تختلف عن ذلك بل هي أسوأ، نظرا لوضعها المحتكر للعدالة. انظر فقط إلى إحصائيات وزارة العدل الأميركية، فخلال فترة سبع سنوات انتهت في 2011، لم يتهم غير 41 شرطيا بالقتل العمد أو الخطأ وهم في الواجب، في حين سجل 2.718 «حادث قتل مشروع» على يد ضباط الشرطة.[39] أما وزارة العدل فتذكر أن معدل إدانة المواطنين بلغ 93 % في فترة قريبة كالعام 2012.[40]

حيث أن الدولة تتشكل من العديد من الناس، والنظام العدلي ليس استثناءً، فقد تحدث خلافات هنا أو هناك بين أعضاء الدولة قد تؤدي

أحيانا إلى حكم لصالح المواطن بدلا من الدولة. ولكن بالنظر للمواقف التي يدعي فيها أحدهم أنه ليس مدينا بأموال الضرائب التي تطالب بها الدولة، أو يمر فيها الفرد بنزاع أو صراع مع الشرطة، فسيتضح عندئذ الناتج «الأفضل» في نظر الدولة. ولهذا فإن هذه القضايا سيفصل فيها دوما لصالح الدولة ـ وبالطبع على يد الدولة.

إضافة لذلك، فحيث أن الدولة تحتفظ أيضا لنفسها بالحق والقدرة على كتابة، تفسير، وفرض قوانينها، فلا دافع للدولة لأن تكتب، تفسر (قوانين جديدة أو قديمة)، أو تفرض القوانين بنحو لا يعود عليها بالنفع، على حساب أي طرف آخر مساهم بشكل كبير. بعبارة أخرى، فإن هذا الاحتكار القضائي للدولة بطبعه عرضة للانزلاق نحو الشمولية، بل إنها تعد الخطوة المنطقية التالية.

لكن الديمقراطية أشد عرضة للشمولية منه، وذلك أيضا بسبب تأكيدها على صنع الأكثرية للقرار. وفي حين يبدو ذلك مجافيا للحدس دون شك، فهذا الجانب من الديمقراطية خطر جدا. والسبب هو أن القرارات حين تتم ديمقراطيا، فلن يتوقف ذلك عند وضع الأفقر، الأقل تعليما، الأقل تهذيبا، والأقل إنتاجا في موقع صنع القرار إلى درجة ما، بل ويؤدي أيضا إلى إنتاج القرارات في النهاية من قبل أقلية ضئيلة جدا (هي الطبقة السياسية في الدولة). ذلك لأنه، في ظل الديمقراطية، قد يتفق الناس على شعور إجمالي ولا شيء سواه واقعا، حتى في تفاصيله. فمثلا قد يتفق أكثرية الناس على أن «الأغنياء» يجب أن «يدفعوا نصيبهم العادل من الضرائب».[1]

(1) أبرز ما يميز حركات الإسلام السياسي هو اتفاقها على تشجيع الإنجاب دون

ولكن أي مستوى دخل يجب وصفه «بالغنى»؟ كما أن تحديد ما يعنيه «النصيب العادل من الضرائب» لن ينبع بالتأكيد من وجهة نظر الأكثرية. أو لعل الناس سيتفقون على أن توزيع الدخل بين الشركة وموظفيها يعد أيضا «غير عادل»، رغم أن الشركة وموظفيها قد اتفقوا على تلك البنود والشروط.

وهكذا فحين ينظر أكثرية من الغرباء والمتفرجين إلى هذا الاتفاق ويعدونه «غير عادل» فلا بد بالتأكيد من وجود مدى واسع من الخلافات في ما بينهم حول ما يعد عادلا بالفعل. ولأن الشركة وموظفيها (أي المعنيين فعلا) سيفقدون من ثم الحق في أن يحددوا لأنفسهم ما هو عادل، فسيكون المحكمون السياسيون والخارجون عن هذا الاتفاق مجددا من يقرر لهم ذلك، وللجميع أيضا، ويحدد ما هي ظروف العمل «العادلة». وهكذا فإن الطبقة السياسية للدولة، مدعومة بتوصيات كهذه، هي نفسها من يقرر تحديدا ما هي التفاصيل وكيف يتم تطبيقها أو تنفيذها. ولكن الأهم من ذلك أنه خلال ذلك فإن جميع المتدخلين يعتقدون على الأقل بأنهم يساهمون في صنع القرار هذا، في حين أنهم لا

حساب، وتسخير الكتلة السكانية الفائضة لمآرب شتى: كابتزاز الحكومة أخلاقيا عبر ادعاء أنها لا تستطيع أن تعيش الشعب المسكين، تحويل الأجيال الجديدة إلى جنود طائعين عبر تنشئتهم المنغلقة فكريا واجتماعيا، وإطلاقها من ثم كالسيل الهادر في مواسم الانتخابات (أو الانقلابات) كي يمنحوا مرشحي الجماعة أو كتلتها أفضلية سياسية لا تنكر.

وذلك عن معرفة منهم بأن الديمقراطية تفتقر إلى وسائل للتمييز بين الأصوات التي تمنح عن قناعة (إن وجدت أصلا) والتي تمنح من باب الولاء القَبَلي أو الشِيَعي - المترجم.

ينجحون إلا في توفير توصية واسعة ضبابية يمكن للدولة الديمقراطية، وهي تقوم فعلا، باستغلالها للتدخل تفصيلا في حياتهم، وحياة الغير، إضافة لعلاقاتهم.

والواقع أيضا أن أي تحديد لسلطة الدولة في ظل الديمقراطية، نظرا لوجود مؤسسة القانون أو «التشريع» المكتوب/ البشري، سيظل نظريا خالصا. وذلك حيث أن الدولة نفسها تملك القدرة على رفع أي تقييد عن نفسها، نظرا لأنها هي من وضع هذه القيود على نفسها، وأنها هي قد احتكرت كل فروع عملية التشريع/ التقنين. أو إضافة لذلك، فيمكن للدولة أن تنتهك تقييداتها المقررة بشكل فاضح، لكنها تُعقِب ذلك بتوجيه فرعها القضائي كي يحكم بأنها لم تنتهكها على الإطلاق. ومن الطبيعي أن ذلك يجعل الفكرة الرائجة عن «الحكومة المحدودة» صعبة التحقيق في ظل الديمقراطية، وأمرا يستحيل استمراره معها (شاهد الولايات المتحدة منذ تأسيسها حتى اليوم كمثال).

لكن الأسوأ من ذلك، ونظرا لهذه القدرة الاحتكارية التي تملكها الدولة على فض النزاعات بين الجميع، بما في ذلك ذاتها، فهي تملك دافعا نحو إثارة النزاعات فعلا بين المواطنين المسالمين كي تقرر في تلك النزاعات لصالحها.

الملكية، الديمقراطية، والاستبداد

وفي حين أن الدول الملكية بالتأكيد تحتفظ أيضا بهذا الاحتكار للملك (الذي يمثل في ظل الملكية الدولة ذاتها عمليا)، فإن تركيب الحوافز مختلف بشكل جذري في ظل الديمقراطية عن الملكية ـ

ومختلف نحو الأسوأ. وسأعود هنا إلى الظاهرة الاقتصادية للتفضيل الزمني مجددا. ففي ظل الملكية يعد الملك، لكل الأهداف والمقاصد، «مالكا» للبلاد. والثروة الإجمالية للأمة تعكس ثروة الملك شخصيا، بنحو مماثل لاهتمام مالك المُلكية شخصيا بالحفاظ على قيمة عقار كهذا، ولهذا فلدى الملك مصلحة في الحفاظ على قيمة بلاده. كما أن كل الديون المترتبة على البلاد والأمة مترتبة عمليا على الملك شخصيا.

فضلا عن أن ذرية الملك سيرثون العرش بعد وفاته، وهكذا فإن مصلحته في الحفاظ على ثروة الأمة والحفاظ على ديون البلاد منخفضة تستمر خلال حياته حتى في كبر سنه. بعبارة أخرى، فلدى الملك تفضيل زمني آجل طوال حياته. وهذا التفضيل الآجل مترادف مع خلق الثروة، كما هو الحال مع رجال الأعمال وشتى المبادرين في اقتصاد السوق. وكما هو الحال مع فاعل اقتصادي قد يظل تفضيله الزمني واطئا (او اوطأ مما قد يكون عليه) في كبر سنه، نظرا لأن لديه ذرية يوصي إليهم برأسماله المتراكم بعد وفاته، فإن التفضيل الزمني والحوافز لدى الملك تعمل بنفس النحو.

أود هنا توضيح الفرق بين الملوك والمستبدين. فكلاهما يميل لأن يحكم مدى الحياة (أو ما يقرب منها)، ولكن تراكيب الدوافع لديهما مختلفة جدا. فالملك يفرض القانون العام ولهذا فهو لا يملك سلطة واسعة للتشريع بنفسه. أما المستبدون من جهة أخرى فعادة ما يفرضون احتكارا تاما للتشريع ولا يتقيدون بالقانون العام. فرق آخر هو أن الملك يمرر العرش إلى ذريته: وهم من يفترض أن الملك يعنى بهم. أما المستبدون فلا يملكون فرصة تمرير منصبهم إلى ذريتهم، ولهذا يتصاعد تفضيلهم الزمني بمرور الزمن مقارنة بالملك.

فرق مهم آخر هو أن منصب الملك ليس موضع تنافس، خلافا لمنصب المستبد. فهو عرضة لتهديد دائم بالإطاحة به على يد نظام آخر، ولهذا يرتفع تفضيله الزمني نتيجة لذلك. والفرق الأخير الذي أذكره بين المستبدين والملوك هو أن المستبدين عادة ما يقبضون على السلطة ويصلون إليها إما بالعنف الصريح أو بالتصويت، وبهذا النحو فإن المستبدين في الواقع أشد ديمقراطية من الملوك.

كمثال على النحو الذي تعمل وفقه تراكيب الحوافز المختلفة، انظر إلى أوليفر كرومويل وقارنه بملوك آل ستيوارت. فقد كان لدى كليهما سلطة مطلقة واقعا، ورغم أن كرومويل ورّث منصبه لابنه كما قد يفعل أي ملك، فإن الضرائب، الديون، والإنفاق تصاعدت جميعا في عهده، لأنه كان مضطرا دوما لقمع المعارضة.[41] وللتوضيح، فإن تراكيب الحوافز وظروف الحكم لدى الملك تمنحه تفضيلا زمنيا أبطأ وأوطأ بكثير مما لدى المستبد (أو السياسي الديمقراطي).

إن التفضيل الزمني الآجل لدى الملك يجعله مركزا على المستقبل، وإمكانية انتقال العرش (وبالتالي ثروة الأمة وكذلك ديونها) إلى ذريته يبقي عليه في هذا الوضع. فلديه كل حافز ممكن لتجنب مراكمة كميات هائلة من الديون ومن ثم لتجنب مشاريع قد تقود إلى ديون هائلة كالحروب. ولديه أيضا كل حافز متاح لتشجيع مراكمة الرأسمال على المدى الطويل. قارن ذلك بالدولة الديمقراطية وطبقتها السياسية؛ فالطبقة السياسية الديمقراطية لا تملك السلطة إلا لعدد محدد من السنوات، عادة ما تكون دورات قصيرة. وفي أفضل الأحوال قد يؤملون في إمكانية إعادة انتخابهم، ولا يمكن أن ينقلوا منصبهم إلى ذريتهم

(وليس بإرادتهم على الأقل). كما أن منصبهم مهدد دوما من قبل أحزاب سياسية معادية، ولهذا فإن تمسكهم بهذا المنصب غير مضمون على الإطلاق.

ولهذا فإن الطبقة السياسية الديمقراطية تملك تفضيلا زمنيا عاجلا، وبالتالي فإن تركيب حوافزها عمليا هو نقيض ما قد يكون عليه في ظل الملكية. إن هذه الطبقة لا تملك الأمة، وثروتها لا تعكس ثروة الأمة، وهم غير مسؤولين عن الديون التي يراكمونها. بل إنهم يعتنون بالأمة مؤقتا، وقد يستغلونها ويستغلون سلطتهم السياسية لتمضية مصالحهم خلال المدة التي يقضونها في المنصب، لكنهم في ما عدا ذلك غير مهتمين حقا بثروة الأمة.

وإلى حد كبير، فهذا هو السبب في أن نخبة المصارف والأعمال قادرون على التلاعب بالدولة الديمقراطية بهذه السهولة والكفاءة. فالذين يعدون جزءا منها يملكون قدرة الدولة على فرض الضرائب والتشريع، لكنهم لا يخضعون لأي معيار أخلاقي حقيقي لأنهم لا يواجهون خطر الخلع، وبعد أعوام قصيرة سيفقدون هذه السلطة. وبهذا النحو فإن الديمقراطية تؤسس لدى الطبقة السياسية للحافز نحو نهب وسلب وسرقة الشعب بأسرع وأكفأ نحو ممكن، لأنهم بعد وقت قصير قد لا يملكون الفرصة لفعل ذلك مجددا. فيمكن أن يزيدوا من ثروتهم خلال تلك الفترة الوجيزة، ولا أكثر من ذلك.

الديمقراطية، الديون، والضرائب

وهكذا فمن المتوقع في ظل الديمقراطية أن تتصاعد الديون أيضا،

لأنه لا أحد ممن ينفق المال يعد مسؤولا عنه. فلا يوجد عضو من الطبقة السياسية سيشعر بعبء الديون كما يفعل الملك، ولهذا فلن يبدوا أي مقاومة ضد تراكم الدين الهائل. في الواقع فإن لديهم حافزا معكوسا. فحافزهم يتمثل بإنفاق المزيد والمزيد لأنهم بفعل ذلك يمكن أن يموّلوا كل أشكال الحروب والبرامج التي يفضّلها عموم الناس ـ دون التعرض لثروتهم الخاصة ـ وتعزيز سمعتهم بين الناس على أن يخرجوا من المنصب في الوقت الذي يستحق عنده التسديد وتحدث العواقب غير المرغوبة.

خذ مثلا الخديعة المطولة للضمان الاجتماعي التي لا تزال حكومة الولايات المتحدة تلعبها منذ 1935. فمن الواضح جدا أنها استثمار سيّئ يتجه للإفلاس،[42] لكن قول ذلك يعد انتحارا سياسيا ولهذا لن يجرؤ عليه أي من أفراد الطبقة السياسية. وبالتالي فهذا النظام يموّل قسرا بأموال تضخمية / مطبوعة، ويستمر الدين الناتج عن تبعات غير مقصودة بالتصاعد.[43] أو بنحو أشد كارثية، انظر لبرامج حكومية مثل ميديكيد وميديكير، التي تساهم بشكل هائل في التكاليف الهائلة للرعاية الصحية في الولايات المتحدة عبر الإفراط في التأمين، الجودة المتداعية، وتزايد دور البيروقراطية في هذه العملية. وقد كتب الاقتصادي د. ميلتون فريدمان عام 1991 بخصوص ذلك:

«بين عامي 1946 و1989، تناقص عدد الأسرّة [في المستشفيات] لكل 1000 نسمة بأكثر من النصف، ومعدل الإشغال بنسبة الثُمن. وفي تضارب حاد، فإن الإدخالات قد تصاعدت جدا: فقد تزايد عدد الأفراد في المستشفى لكل سرير مشغول لسبعة أضعاف والكلفة لكل

يوم يقضيه المريض، باحتساب التضخم، لستة وعشرين ضعفا! وأحد المحركات الرئيسة لتلك التغيرات كان تفعيل ميديكير وميديكيد عام 1965. فقد استحال صعود بسيط في الإدخال إلى صعود هائل، وهبوط بسيط في الإخراج إلى تهاوٍ سريع».[44]

ورغم ذلك كله، فالديمقراطية تحصن الطبقة السياسية من أي مسؤولية واقعية، وتعمل في الحقيقة على تشجيع هذه السلوكيات عندهم.

وإضافة لذلك، ففي ظل الملكية ستكون الضرائب أوطأ نسبيا مما في الديمقراطية. ذلك لأن الضرائب، كما أوضحت، في الحد الذي تفرض به، تزيد من التفضيل الزمني الاجتماعي. ولأن الثروة الإجمالية للأمة هي امتداد لثروة الملك، فستكون لديه مصلحة في الحفاظ على ما يعرف بالثروة الوطنية. وحيث أن الضرائب كلما تزايدت فستقلص من تراكم الرأسمال، فسيكون لديه حافز في الإبقاء عليها واطئة. وسيتمثل حافزه بفرض الضرائب في أقل حد ممكن، علما منه بأن مزيدا من الضرائب سيؤدي لإفقار طويل الأمد لمملكته وبالتالي له شخصيا.

ولكن في ظل الديمقراطية سينقلب هذا الحافز مجددا. فحيث أن الطبقة السياسية الديمقراطية لا تحتفظ بسلطتها إلا مؤقتا، كما أن ثروتها لا تتأثر إطلاقا بثروة الشعب، فهي لا تملك أي حافز للامتناع عن فرض الضرائب، بل إن لديها حافزا للإغراق في ذلك. فكلما ازداد العبء الضريبي على عموم السكان، تزايد المال المتوفر لدى الدولة الديمقراطية في المدى القريب لتمكين سياساتها ومسؤوليها من الوفاء بوعودهم الانتخابية خلال

فتراتهم السياسية القصيرة - وبالطبع فذلك يستثني أي أذى ناتج من تلك الضرائب والنتائج ربما يحدث بعد انتهاء مدتهم.

إضافة لذلك، فالمجتمعات في ظل الملكية تميل للنظر إلى مبدأ الضرائب بنحو مختلف عن المجتمعات في ظل الديمقراطية. بالطبع فإن الميول المساواتية الطبيعية في الديمقراطية (مقارنة بالميول الهرمية للملكية) تدفع الناس للمناداة بمزيد من الضرائب فقط كي تجعل مجتمعاتهم أشد مساواة، مثلما يفعل توماس بيكتي. وفي ظل الملكية أيضا، فالشعب من جديد يعرف بأن الضرائب مؤسسة صممت لمنفعة الطبقة السياسية، نظرا للوعي الطبقي المتصاعد بطبعه في الملكية. وكل ذلك سليم على المستوى النظري، لكن التاريخ حافل بالأمثلة أيضا.

على سبيل المثال، انظر لإنجلترا في القرن التاسع عشر: حيث كان الناس ينظرون آنذاك لضريبة الدخل كما هي عليه حقا، كتعدٍّ على الخصوصية والملكية الشخصية. وبدل ذلك، فقد حاولت الدولة ضرائب على مستويات الدخل عبر محاسبة الناس وفق عدد النوافذ في أبنيتهم.[45] ولكن إنجلترا المعاصرة والحالية، نظرا لكونها دولة أشد ديمقراطية، تملك مستوى ضريبة دخل شخصي يصل إلى 45% من الدخل السنوي للمرء (إضافة للقيمة المضافة، ضريبة الملكية، وسائر الضرائب المختلفة).

من الواضح لكل مبصر أن العالم الذي نعيش فيه اليوم، إلى حد ما، أغنى من العالم الذي عاش فيه أهل القرون السابقة. صحيح أن هذا هو عصر الديمقراطية والماضي هو عصر الملكية والنبالة، لكن من

المغالطة أن ندعي من ثم أن هذا التزايد الهائل ومستويات المعيشة يعد نتيجة للتحول نحو الديمقراطية.

يطلق المؤرخون (والعديد غيرهم في هذا الشأن) هذا الادعاء كثيرا بسبب ملاحظة تاريخية بسيطة يمكن للجميع القيام بها: رؤية الثروة في القرن الحادي والعشرين وإدراك أنها أعظم من ثروة القرن التاسع عشر مثلا. ويلاحظ أولئك المؤرخون من ثم الطبيعة الديمقراطية للقرن الحادي والعشرين والطبيعة الملكية للقرن التاسع عشر، ثم يخلصون لتخمين أنه بسبب تغير النظام أصبح القرن الحادي والعشرون أغنى بكثير. والواقع هو أنه رغم تغير النظام فقد أصبح القرن الحادي والعشرون أغنى بكثير.

ويمكن للمرء أيضا أن يلاحظ أن المجتمع اليوم أغنى مما كان عليه قبل 50 عاما، ولكن اليوم والأمس قبل 50 عاما كلاهما يعد فترة ديمقراطية من التاريخ. وبالمثل فقد كان القرن التاسع عشر أغنى من القرن الرابع عشر، ولكن كلا العصرين كانا بالإجمال ملكيين. ولكن يسعنا القول بأن العصر الديمقراطي لو لم يستبدل العصر الملكي أبدا، ربما كان المجتمع ليصبح أغنى بكثير مما هو اليوم.

وهكذا، وخلافا للاعتقاد السائد اليوم وما تعتنقه كيقين وتروجه الطبقة السياسية الحالية، فإن الديمقراطية لم تؤدِّ إلى الثروة المتنامية كما يدّعون، أو تقوِّ العلاقات السلمية بين الشعوب والأمم. بل على العكس، فالديمقراطية قد ساهمت في تقليل تراكم الرأسمال وكذلك في درجة من الإفقار النسبي بين الأمم. كما أنها قد شكّلت مناخا

سياسيا من الإمبريالية العسكرية والنقدية، وكذلك بدأت عصرا من الحرب الأبدية. وقد شيّدت دولة أمنية في القرن الحادي والعشرين، جرّمت جوانب من الحياة اليومية، وألغت عمليا كل التصورات المشروعة عن الخصوصية والعدالة.

وفق كل المعايير التي يقاس بها النجاح والفشل، فالديمقراطية فاشلة. وهكذا، فخلافا لما قاله الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة وودرو ويلسون، «إن العالم يجب أن يؤمّن لأجل الديمقراطية»،[46] فإني أقول، وكلي ثقة بأن العديد قد قالوا ذلك قبلي، أن على العالم بدل ذلك أن يؤمّن من الديمقراطية.

العواقب الأخلاقية للمساواة

يفترض ألا يفاجىء معظم الناس واقع أن التغيرات الاقتصادية كالتحول نحو اقتصاد أشد اشتراكية، والتغيرات السياسية كالتحول نحو عملية سياسية أشد ديمقراطية، ستكون لها آثار واسعة النطاق على النحو الذي يحكم به الناس على الأخلاق ويطبقونها، وفي النهاية على مدى أخلاقية الناس والأنحاء التي يظهر فيها ذلك. وقد ألمحت إلى ذلك في الفصل السابق حين ناقشت كيف تغيرت رؤية الإنجليز لضريبة الدخل من العهد الملكي إلى العهد الديمقراطي وتداعيات تلك التغيرات.

يبدو أن لدى البشر حسا فطريا بالصواب والخطأ يرشدهم في صنع قراراتهم اليومية. وهذا الحس الفطري أصلا هو ما قاد في الواقع لممارسة «القانون العام» خلال عصور النبالة والملكية المطلقة من التاريخ البشري. فمثلا، خلال ذلك العصر، لو استطاع أحدهم أن يثبت أنه المالك الأحق لسلعة معينة (أي أنه حصل عليها بالتبادل الطوعي أو كان المنتج الأصيل لها، من دون عقد توظيف سارٍ) في موقف يتهم فيه شخصا آخر بأنه ليس المالك الأحق بها رغم أنها في حوزته، فسينصّ الحكم القضائي على إعادة السلعة إلى «مالكها الأحق» كما يسمى.

وبالطبع فلو لم يكن إثبات أن المالك الحالي للسلعة ليس بمالكها

الأحق، فسيكون الحكم بدل ذلك أن المالك الحالي سيحتفظ بحيازة تلك السلعة. وبهذا النحو فإن عبء البرهان كان يقع دوما على من يقيم ادعاء أن شخصا آخر يرتكب خطأً، وافتراض البراءة كان يقع على المالك الحالي للسلعة.

وهذا النوع من «القانون» ليس بالقانون أو «التشريع» البشري؛ بل هو القانون العام الذي تطور طبيعيا عبر التاريخ البشري. ولم تكن تلك القوانين والقواعد مدونة، ولم تتعرض تلك القواعد النظامية والأطر العامة للمساومة والتبديل حتى جاء عصر القانون المدوّن وصلاحية التشريع. فقد كان القانون واضحا وشاملا، ولم يكن يعفى منه حتى النبلاء.

لقد نظم القانون العام كل أنواع العلاقات والصراعات التي كانت تظهر بين الناس ولا تزال. والفرق بين الأمس واليوم هو أن الطبقة السياسية اليوم معفية بشكل شبه كامل من العملية القانونية. وذلك بالطبع لأن نفس الناس، على كل حال، هم من يديرونها. فلا يمكن للناس أن يقاضوا قاضيا أو مدعي ولاية مثلا. فهؤلاء يعيشون فوق القانون الذي سنّ لكل من سواهم. إضافة لذلك، فحتى أفراد الطبقة السياسية الذين قد يشتبكون في النظام القضائي يميلون لامتلاك دهاليز يتسللون منها. وفي حين كان القانون العام غير مدون، مفترضا، غير مكتوب، وشاملا، فالتشريع ـ أي القوانين التي تحكمنا اليوم ـ مكتوب، غير منطقي أحيانا، غير مفترض بالضرورة، وخاص. فيمكن للمحامين والقضاة أن يتلاعبوا بلاغيا بالقانون من مادة إلى أخرى، ويبنوا حجة تدعم حكما عبثيا جدا ما كان سيصمد أبدا في محكمة يسودها القانون العام.

وذلك يخلق مأزقا غريبا لعموم الشعب، حيث يجب عليهم أن يعيشوا حياتهم وفقا لهذه القوانين البشرية، لكنهم في موقفهم الحالي لا يملكون الحرية لصنع تلك القوانين بأيديهم. وتلك معضلة أخلاقية يسمح فيها لصنف معين من الناس، هم الطبقة السياسية، بفرض الضرائب والتشريع وتلقي إعفاءات قانونية (ومن ثم توزيعها)، في حين لا يسمح لكل الجماعات الأخرى بفعل أيٍّ من ذلك.

وبهذا الصدد فإن القانون اعتباطي كليا، وهو أمر هزلي نظرا لأن هذا النظام القانوني خلق أصلا بالانطلاق من ميول مساواتية (كي يسمح لأي أحد بأن يكون جزءا من الطبقة السياسية). فيمكن للقانون أن يتغير بالتصويت، بالحُكم، وبالأمر التنفيذي. وهكذا فإن القانون اليوم قد يختلف عن القانون أمس، والقانون غدا عن القانون اليوم. ولكن ما معنى ذلك؟ ما هو القانون عندئذ؟ لا يمكن إذن أن يكون القانون شيئا معتبرا، حيث أن ما كان مشروعا في وقت ما قد لا يكون كذلك في وقت آخر، وذلك ببساطة لأن الإيديولوجيا التي تسيطر عندئذ على الطبقة السياسية مختلفة عما قبلها. ولهذا فإن القانون الوضعي أو «التشريع» ليس قانونا على الإطلاق بل هو قانون **مرتجل**: أي أوامر اعتباطية قد تتغير من وقت إلى آخر. ومن حيث المقاصد والأهداف، فالقانون المرتجل تشويه صريح للقانون ذاته.

وفي حين يخلق ذلك بالتأكيد مناخا من التقلب السياسي، فهو أيضا يشوه حس الناس بالموضوعية والأخلاق. فلدى شعب يعيش في مجتمع أشد مساواة قد سلب فيه القانون المرتجل مكانة القانون الطبيعي، ما من قانون عمليا. فالقانون عنده لا يمثل ما هو صواب بل ما هو مشروع.

وحتى عندئذ، فهو يمثل ما يعد مشروعا في ذلك الزمان وذلك المكان فقط. وبنحو متوقع، فهناك العديد من المواقف التي سيتناقض فيها القانون المرتجل مع ما هو صواب فعلا. وفي النهاية، سيخسر الناس تدريجيا شعورهم بالصواب والخطأ، ويستبدلونه بالحس الشرعي وغير الشرعي. ومن جديد، سأقتبس مقولة فردريك باستيا حول هذا الأمر: «حين يتناقض القانون مع الأخلاق، سيكون أمام المواطن خيار قاسٍ هو إما فقدانه للحس الأخلاقي أو فقدانه لاحترام القانون».[47]

فما أن تستلب مشاعر الناس الموضوعية بالصواب والخطأ من قبل تشريع سياسي صرف وعرضة للتغير حسب الهوى، إضافة للأفكار عما هو مشروع وغير مشروع (التي كثيرا ما يشار إليها باسم «الوضعية القانونية»)، سيبدأ المجتمع بتبني توجه نسبوي اتجاه الأخلاق. وهكذا يستحيل التوجه الأخلاقي إلى اعتبار أخلاق الجميع متكافئة فيما بينها لأنه، في ظل المساواتية، يجب أن تكون هذه الأخلاق متكافئة أيضا. وهكذا، من حيث التعريف، فإن الموضوعية الأخلاقية بطبعها غير متوافقة مع فكرة «المساواة».

هذه النسبوية الأخلاقية تدفع الناس للتفكير بنحو مختلف جدا حول مؤسساتهم الاجتماعية. فمقارنة بالقانون العام، يعمل القانون المرتجل بنحو يمكن معه للشخص A أن يفرض ضرائب وتشريعات وتنظيمات على الشخص B، لكن الشخص B لا يحق له أن يفرض ضرائب وتشريعات وتنظيمات على الشخص C. ومع ذلك، لا يمكن لـB أو C أن يفرض ضرائب وتشريعات وتنظيمات على الشخص A. ومن غير المفاجئ أن يبدأ الناس بتطبيق هذه الأخلاق الوضعية الاعتباطية على

حياتهم اليومية وعلاقاتهم الشخصية. وحيث أصبح مقبولا أن بعض الناس، وهم بشر كغيرهم، يمكن أن يفرضوا ضرائب على غيرهم، يشرّعوا ضدهم، وينظّموا سلوكياتهم، فإن أشخاصا ذوي مكاسب خاصة في إيديولوجيات سياسية معينة سيصبحون من ثم منفتحين جدا أمام فكرة استخدام، بل واستغلال، تلك المؤسسات الحكومية وفق إرادتهم. وهكذا فلعل النوع الوحيد من المساواة الذي يستحق التقدير، أي «المساواة في القانون» (القائمة في ظل القانون العام)، يصبح محالا بفضل السعي نحو مساواة جديدة، اصطناعية، وخارجية. ومن الواضح أنه لا يمكن لشيء مثل «المساواة في القانون» أن يقوم أبدا في ظل نظام قانون ارتجالي، لأن طبيعته تعتمد بالضرورة على امتلاك بعض الناس لقدرات وامتيازات لا يملكها الآخرون. وذلك صحيح بمعنى أن في كل نظام تشريع ارتجالي يوجد دافعو ضرائب ومتلقو ضرائب، صانعو قوانين وملتزمون بها، وكالات تنظيم ووكالات انتظام، وهكذا.

في الواقع، سيبدأ الناس بالاحتفاظ بمنظومتين من الأخلاق: واحدة للدولة والأخرى لسائر الناس. فيمكن للدولة أن تأخذ أموال الناس رغما عنهم، ولا يحق ذلك لغيرها. ويمكن للدولة أن تفرض قيودا على نشاطات الاستثمار لدى الناس، ولا يحق ذلك لغيرها. ويمكن للدولة أن تجبر الناس على تغيير مساكنهم والانضمام لمليشيات رغم إرادتهم، ولا يحق ذلك لغيرها. والقائمة تطول، وبالطبع فلو حاول أي مواطن عادي ممارسة نشاطات الدولة، فستقوم الدولة نفسها باعتقاله، مقاضاته، ثم معاقبته. وأفعال السرقة والخطف والقتل وما شاكل تصبح مشروعة من خلال الدولة لأنها تنغمس في تلك الفظائع بشكل منتظم (يسميه باستيا

«بالنهب القانوني») ولو للحفاظ على وجودها الطفيلي. وكل أمل في أن من يعيشون في ظل نظام كهذا من الفوضى القانونية والأخلاقية يمكن أن يحافظوا لأنفسهم على بوصلة أخلاقية صحية سيظل مجرد خيال.

وهذه الأزمة الأخلاقية تزداد تأزّما حين تتعرض مؤسسة الملكية الخاصة للهجوم. فأنصار المساواة جميعا، بدرجة أو أخرى، أعداء لمؤسسة الملكية الخاصة لأنها تخلق التفاوت بطبعها. لكن هذه المؤسسة طبيعية مثل القانون العام، وكذلك فإن القانون العام نفسه كان يستخدم في المعظم لحل النزاعات بين حائزي الملكية الخاصة. أما أنصار المساواة فسيجعلون الجميع يعتقدون بأن الملكية الخاصة مؤسسة خلقتها وأدامتها الدولة، في حين أن العكس هو الصحيح. فالدولة تمثل بالضرورة تنازلا عن مؤسسة الملكية الخاصة.

خذ مثلا الدولة الأشد «تقيدا»: دولة تعمل فقط عبر النظام القضائي. مؤكد أن الحال لم يكن كذلك في مراحل البشرية الأولى، أن شخصين أو أكثر بعدما خاضا نزاعا لم يستطيعا التوصل إلى اتفاق بخصوصه، قرر هؤلاء الناس في الأصل أن يسلموا الاحتكار التام لصنع القرار وتطبيقه إلى مجموعة واحدة من الناس دائما وأبدا. كلا بالتأكيد، بل إن آخرين كان يعرف عنهم امتلاك بوصلة أخلاقية وثيقة وقيم معتبرة كانوا يستدعون للفصل بين المنغمسين في الصراع (ليصبحوا في النهاية دولة نبلاء شبه ـ فوضوية كالتي قامت في أوائل القرون الوسطى). وهكذا فإن النظام الطبيعي للعدالة مثّل معيارا أشد خصوصية للعدالة، حيث أن المحكّمين كانوا يختارون من قبل الراغبين في خدماتهم، بعد أن رأوا أو سمعوا أمرا طيبا عنهم بخصوص قدرتهم على التحكيم.

وذلك ينطبق بالمثل على الشرطة. فبنحو طبيعي، لا أحد قد ينفق قدرا كبيرا جدا من الوقت والجهد في زراعة، تنمية، وحصاد محاصيل لو أنها كانت ستؤخذ منه من قبل أي أحد آخر في أي وقت بمجرد أن تنضج. وما سيفعله الناس حينها هو تقديم دُفعة أو خدمة (ربما في شكل بواكير الحصاد أو المقايضة بخدمة أخرى) لشخص آخر لقاء خدمة هي حماية محاصيلهم من السراق. وعندها سيطور الناس بشكل طبيعي تقديرا للملكية الخاصة وحقوق الملكية عموما. ولكن هذا التقدير للملكية الخاصة يغرق اليوم في عصرنا هذا وسط المشاعر المساواتية لدى الشعب.

وبدل ذلك فإن الدولة يمكنها، وهي تقوم بذلك، وكثيرا ما يضغط عليها كي تتغلغل في الملكية الخاصة وتمارس الاستحواذ، الاحتكار، والاستغلال. فالدولة دوما تتصرف باحتكارية: حيث تستحوذ على ما كان من قبل سوقا خاصا (وبنحو أشد أساسية: القانون والأمن، لكن أحدث الأمثلة تتضمن التعليم والرعاية الصحية)، تجرّم المنافسة، ومن ثم تستعبد الشعب بأكمله عمليا لقانونها المرتجل واحتكارها الممنوح ذاتيا.

وفي ضوء هذا فإن الشعب الذي يعيش في ظل نظام كهذا سيفقد تقديره للملكية الخاصة. فسيبدأ باعتبار السرقة أمرا مباحا أخلاقيا ما دام يمكن تبريره وفق مشاعر مساواتية (كالقول مثلا بأن من الجائز أن تسرق من شركة) وبالطبع فهم بذلك يديمون دعوى الدولة لاحتكارها للأفعال اللاأخلاقية.

قد يظن المرء أن الطبقة السياسية من السياسيين والبيروقراطيين الذين يديرون هذا النظام، ويمسكون بعرى الاحتكار للقتل والسرقة والكذب ـ بل ويُعرفون بكونهم مخادعين وكذابين ـ قد يكونون محتقرين بنحو شبه كامل من قبل عموم الناس. لكن الحال ليس كذلك بالتأكيد. في الواقع، وفي ظل الأنظمة الحالية، كثيرا ما يرفع هذا النظام السياسي على منصة لو صح القول. فحتى الذين يدّعون بغضهم لسياسي أو حزب معين يبدو أنهم يفعلون ذلك بنحو يؤدي بهم إلى دعم أشد حماسة من ذلك لسياسي أو حزب آخر. وبهذا الشكل فإن الطبقة السياسية تستعرض نفسها علنا وتمجد ذاتها بوصفها فاعلة خير، قديسة، ومحترمة. وهكذا ينتهي الأمر بالناس وهم يضعون هؤلاء الرجال والنساء، وهم الأشد دناءة وزيفا وخطرا، ضمن رموزهم، بل وكثيرا ما يساعدونهم على الاستعراض وإبداء الآراء للجميع حول عقيدتهم المنافقة يقينا ـ أيًّا ما تكن.

لن يعود المرموقون في المجتمع هم المبدعين فيه، المنتجين، أو من يكسبون احترامهم ومجدهم. بل سيكونون طبقة من ذوي المؤهلات المعاكسة، الذين يجنون دخلهم من الناس، يشرّعون لقمع المخترعين، أو يزوّقون لغتهم بنحو يُشعِر الناس بأن السرقة والحرب التي يمارسونها إنما هي لأجلهم، الذين يستغلون، يضللون، يتلاعبون ويخادعون كي يرتقوا، وهم مع ذلك يدّعون أنهم يضعون صالح الشخص العادي في المرتبة الأولى. بالتأكيد فإن أي نظام «عدالة» حقيقي كان سيزجّ بأعضاء طبقة سياسية كهذه في أبشع مخيمات الاعتقال ويحكم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة لا تنتهي، ليجبرهم على تسديد التعويضات لدافعي الضرائب المخدوعين، الذين نجدهم رغم ذلك يمتدحون عملهم وسلطتهم

كسياسيين وحكام محتكرين للقانون. ولهذا فليس من المفاجئ أن أناسا كهؤلاء يُعبدون اجتماعيا بشكل ما، نظرا للإعاقة البليغة التي أصابت الشعور الأخلاقي لدى الناس.

وفي حين أن المساواتيين كثيرا ما يدّعون المكانة الأخلاقية الأسمى، مدعين أن المؤسسات الهرمية لا أخلاقية قطعا، وبالمقارنة فإن نظامهم المساواتي يعد أشد أخلاقية، فذلك بعيد جدا عن الحقيقة. فالمساواتية تشوّش الأخلاق، بل وكثيرا ما تقسمها بين الناس. وهي ترعى النسبوية الأخلاقية وتدفع الناس لفقدان شعورهم بالصواب والخطأ. في الواقع، فكل صواب وخطأ يستحيل إلى مشروع وغير مشروع، وحتى هذا يصبح أمرا اعتباطيا صرفا. وما من سبيل واقعي يمكن للمرء به أن يجادل بأن النظام الطبيعي، وهو مجتمع هرمي مبني على المؤسسة الطبيعية للملكية والقانون الذي لا يعفى منه أحد ولا يستطيع التلاعب به أحد، يعد أوطأ أخلاقيا من المستنقع النسبوي الذي خلقته اليوم الدول الديمقراطية الاشتراكية.

العواقب الثقافية للمساواة

المساواة وتهاوي التعليم

بعد عقود أو قرون من التغيرات الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية بنحو أو آخر، فإن الثقافة تبدأ في التغير كي تناسب تلك التبدلات. وقد أحدثت الاشتراكية، الديمقراطية، ومؤسساتهما المختلفة بالتأكيد تغيرات ثقافية تقود إلى شكل ما من المساواتية الثقافية ودرجة من التفكك الحضاري.

في بادئ الأمر، تحدث التغيرات هذه عبر النظام التعليمي، وبواسطة الأكاديميين والمفكرين. في العادة فإن الطلب السوقي على المحاضرات والخطابات ليس عاليا بقدر ما يرغب فيه الأكاديميون المحترفون بنحو يضمن توظيفهم. ولكن الدولة، وخاصة الدولة الديمقراطية، في حاجة دائمة لمزيد ومزيد من الدعاية، وهكذا تصبح الدولة مستعدة جدا لتوظيف أعداد هائلة من الأكاديميين للتغلغل في المؤسسات التعليمية للأمة وتوفير تلك الدعاية.

وليس هذا فحسب، فما أن يصبح الأكاديمي موظفا لدى الدولة، وبالتالي معتمدا عليها في دخله ومعيشته، سيصبح أشد عرضة لأن يكون منافحا صلبا عن الدولة. ولكن هؤلاء الناس هم بالفعل أميل

بشدة لأن يكونوا يساريين سياسيا في العموم. وذلك لأن الأقل تشككا في الأسواق سيجنون رزقهم بالمساهمة فيها: عبر إدارة الأعمال، الاستثمار، و«التوفير» لآخرين. أما الآخرون، وهم الأشد تشككا في الأسواق، فتبدو لهم الأكاديميا خيارا أشد جاذبية للعمل. وذلك تهديد ثلاثي الرؤوس، حيث تبحث المؤسسات الحكومية عن ناشري الدعاية الأعظم والأفضل للدولة من بين ثلة من الدعائيين الأشد راديكالية أصلا، ومن ثم تعمل على دفعهم لمزيد من الراديكالية عبر توفير كل ما يحتاجون إليه.

والنتيجة بالطبع هي نسبة كبيرة جدا من الأكاديميين والمؤسسات الأكاديمية التي تنسج دوما حكاية بعد أخرى لطلابها (المفروض عليهم قانونا أن يرتادوها في بعض الدول) لتمجيد الدولة والمتملقين لها ومؤسساتها المساواتية: كالديمقراطية، الاشتراكية، النسبوية الأخلاقية وما شاكل، وتشويه المؤسسات غير الحكومية بالجملة: كالأسواق، الملكية الخاصة، والنظام الطبيعي.

وهذا لا يساهم فقط في تبليد الطلاب والعديد من الشباب، وكذلك توفير خزين لا ينفد من الدعاية الحكومية، فكذلك يفعل تسييس التعليم. وكما ذكرت من قبل، فإن المدارس الحكومية مَعلَم رئيس لكل المجتمعات التي خربتها المساواة (حيث يجب أن تكون هذه المؤسسات مدارة حكوميا كي تضمن نظريا تكافؤ الوصول والمعاملة للجميع). لكن هذه المؤسسات المدارة حكوميا تعكس أيضا الطبقة السياسية في كل وقت.

في ظل الديمقراطية، تكون الطبقة السياسية قصيرة النظر وغير

متدبرة بالضرورة. ويؤدي ذلك لانخفاض المعايير الأكاديمية أكثر فأكثر كي تبدو معدلات التخرج أعلى شكليا. وهذه البيانات ستجعل الطبقة السياسية التي تدير مؤسسات التعليم الحكومي أشد ثقة في سعيها لإعادة الانتخاب، أو حتى إعادة التعيين، وتقلص من فرصة تعرض سجل نتائجهم ومنجزاتهم في هذا الشأن للهجوم من قبل خصومهم السياسيين. وبالطبع فذلك يتم على حساب التطور الفكري للمجتمع.

ففي حين قد تكون هناك زيادة شكلية في عدد ذوي الدرجات الجامعية، فإن قدر المعرفة والكفاءة المطلوب للحصول عليها، وبالتالي عدد الناس الذين يملكونها وهم أيضا عارفون وأكفاء، سيتقلص بالنتيجة. ومعدلات حملة الدرجات و/أو الشهادات بدورها ستمنح تلك الدرجات/ الشهادات قيمة أقل. فعلى كل، ليست الشهادة أو المؤهل هي ما يهم أرباب العمل، بل ما تمثله ـ أي ما يتطلبه الأمر للحصول عليها. ومع انخفاض المعايير المطلوبة لتلقي شهادات أكاديمية كهذه، فستملك قيمة أقل بحد ذاتها، وهكذا ستصبح مستويات أعلى من التعليم مطلوبة بمرور الزمن.

لقد كان الحال في ما مضى أن كل شخص يمكن أن يضمن وظيفة بشهادة الثانوية، أما اليوم فالمطلوب لنفس الوظيفة هو شهادة البكالوريوس أو حتى الماجستير، وذلك هو سبب هذه الظاهرة. إضافة لذلك، فإن التبليد المنتظم للشعب عبر نظام التعليم العام الحكومي يزيد من سهولة مهمة الدعائيين الإعلاميين الحكوميين الذين يملؤون قاعات ومدرجات كل صرح أكاديمي، وهي الإقناع الناجح لعموم طلابهم بما يصنف كدعاية حكومية.

يمكن للمرء أن يرى أمثلة لهذه الأمور في كل مكان. والمظاهر المساواتية تتمثل بكل وضوح بالممارسة الشائعة جدا لمنح كل طفل كأسا بغض النظر عن كفاءته الفردية في مجال التنافس المحدد، ومنح المدرسين للطلاب نقاطا (بسخاء شديد أحيانا) لمجرد المشاركة الأساسية. وكذلك تدريس الأساتذة أفكارا سخيفة جدا كمنهج مشترك، كما يروّج اليوم في معظم صفوف علم الاجتماع، أنه كي يكون المرء «عنصريا»، «جنسويا»، أو أيا من تلك التهم الأخرى، فعليه بين ضوابط أخرى أن يمتلك «سلطة». ومن الطبيعي أن يقود ذلك لشتى أشكال التناقضات المضحكة في تهافتها، كالقول بأن «السود لا يمكن أن يكونوا عنصريين، والنساء لا يمكن أن يكنّ جنسويات، لأنهم يفتقرون للسلطة التي تملكها الأكثريات الديمغرافية»، وذلك وفقا للأكاديميا المعاصرة. وأود أيضا أن أشير، بعد أن قدمت مثالا كهذا، إلى أن النيونازيين وأحزابهم السياسية يجب أيضا أن تستثنى من اعتبارها عنصرية، حيث أنها ككيان سياسي تفتقر لأي سلطة على الإطلاق وبالتالي فهي لا تحقق المعيار الاجتماعي الحديث للعنصرية. لكن مثالا كهذا لا ينكر على الإطلاق لأنه عبثي بكل وضوح. ولكن نظرا للظروف، فإنه صحيح نظريا وفقا لرؤية علم الاجتماع الحديث للعنصرية.

وهكذا فلم تتعرض الإمكانات الأكاديمية للمجتمع وحدها لخطر كبير، بل إن المدارس، وخاصة الحكومية منها، قد أصبحت عمليا مراكز تلقين حكومية. وهنا نجد حلقة شريرة من الضرائب، الإنفاق، والتلقين تأخذ مجراها. فلأن الطبقة السياسية يجب أن تخفض المعايير الأكاديمية بانتظام لمصلحتها، فعلى المدارس من ثم أن تشهد نتائج لأداء أوطأ عند الاختبار.

وستدعي هذه المدارس من ثم أنها بحاجة لمزيد من التمويل، وسيأتي هذا التمويل في هيأة ضريبة تؤخذ من الشعب، ومع ذلك فلن تتحسن المدارس. وذلك لأنها من جهة يجب أن يكون أداؤها سيِّئا كي تضمن تمويلا أكبر (خلافا لمشروع خاص يجب أن يكون ناجحا كي يموله المستهلكون المستعدون)، ومن جهة أخرى فليس من صالح أي شخص مسؤول عنها أن يتحسن أداؤها، حيث أن ذلك سيتطلب معايير أكاديمية أعلى.

على سبيل المثال، فقد ازداد تمويل وزارة التعليم الأميركية ستة أضعاف تقريبا منذ نشأتها، ولكن لم تلاحظ أي تطورات أكاديمية نتيجة لذلك.[48] ولكن ربما بسبب دورة الدعاية وتخفيض المعايير الأكاديمية في المدارس، فلا يزال جزء كبير من السكان يعتقد بأن الحل لذلك هو مزيد من التمويل، بنحو يثبت رأيي في الأمر عمليا.

مخاطر الاحتكار الحكومي

وبالمثل فحين تنغمس الدولة في احتكار الخدمات، فستعقب ذلك العواقب العامة للاحتكار. في الواقع، فهي تميل إلى التفاقم. وذلك يحدث لأن الاحتكارات السياسية تتفرد بأن المستهلكين لا يمكنهم فعل شيء حيالها ـ لا المقاطعة، ولا محاولة المنافسة، الخ ـ مما قد يؤدي إلى إسقاط الاحتكار السياسي، نظرا لأنه يقوم على أساس التشريع. وإضافة لذلك، فإن الاحتكارات السياسية لأمور كالتعليم، الرعاية الصحية، الأمن وأمثال ذلك كلها تتطلب الضرائب في المقام الأول. ولذا فإن هذا النوع من الاحتكارات يتفرد أيضا بأنه قبل أن يقدم «الخدمة» التي يفترض أن يقدمها، فيجب أن يقوم بمضرة: هي فرض الضريبة على الشعب.

وما أن يحدث ذلك ويؤسس للاحتكارات السياسية، ستلي ذلك العواقب المتوقعة. حيث تهبط جودة الخدمة لعدم وجود سوق تنافسي يمنعها من الهبوط، ويتصاعد سعرها لأن تكاليف أكثر وأكثر تصبح ضرورية بسبب البيروقراطية المتزايدة التي تنشأ حتما، كما يصبح رفض دفع ثمنها أمرا غير قانوني، ستفرض الدولة أسعارا مبالغا فيها لقاء تلك الخدمة. والأهم من ذلك أن هناك تناقصا في جودة الخدمات وغياب الخيار المتاح للناس كي «يتنصلوا». ويمكن للمرء أن ينظر إلى احتكار الدولة لإقرار الأدوية، كما في وكالة الأغذية والأدوية FDA. لقد قتلت FDA أميركيين أكثر من أي حرب خاضتها الولايات المتحدة منذ الثورة الأميركية. وفي الواقع، فإن FDA نفسها تعترف بأن حوالي 100,000 أميركي يموتون سنويا نظرا لأعبائها التنظيمية، سواء أدت إلى إقرار أدوية سيئة أو رفض أدوية جيدة [49] (ومن المؤكد أن هذا الرقم متواضع، نظرا لمصدره).

من اليقيني أن هذه ليست جريمة قتل مباشرة على الأرجح. فالدولة بمنعها لإقرار أدوية مختلفة في وقت مبكر، أو عبر الإفراط في تنظيمها، تدفع بالناس لعدم تلقي العلاج الذي ربما ينقذ حياتهم. على سبيل المثال، فإن تأخر FDA في إقرار حاصرات البيتا beta blockers ربما أدّى لوفاة 250,000 نسمة في أميركا. كما أن تلكؤها في إقرار المضاد الحيوي المعروف Septra يخمن أنه قاد لخسارة 80,000 نسمة، وفقا لجورج هيتشنغز الفائز بنوبل في الطب.50 بالطبع يحدث ذلك لأن السياسيين والبيروقراطيين الذين يديرون هذا النظام الديمقراطي يتبنون موقف «اللعب بأمان»، بنحو لا يسمح عمليا لأي أدوية جديدة بدخول

السوق حتى تخضع لسلسلة تبدو لا نهائية من الاختبارات وتدفع كذلك سلسلة بنفس الطول من الرسوم لحماية سمعة الطبقة السياسية. وهكذا فلو خرجت FDA من الموضوع، قد يصح القول بأن بضعة آلاف من الناس خلال عدة أعوام قد يموتون نظرا لأدوية لم تختبر بشكل كافٍ، لكن ذلك لا يكافئ عشرات ومئات الآلاف الذين يموتون بانتظام نظرا للعقبة البيروقراطية التي تضعها FDA في وجه كل تقدم طبي؛ فالأمر لا يقصر مطلقا عن مجازر جماعية تصممها وتنفذها الدولة الديمقراطية.

ويمكن لمثل ذلك أن يقال عن كل مؤسسات الدولة الأخرى، بما في ذلك احتكار الأمن: أي جهاز الشرطة. فخلال جزء كبير من القرن الثامن عشر، لم تمتلك إنجلترا أي خدمة شرطة تحتكرها الحكومة على الإطلاق.[51] وكان على المتضرر معظم الوقت أن يستأجر أحدا من السوق الخاص. وبعكس ذلك، فقد كانت فرنسا تملك بالفعل قوة شرطة تحتكرها الحكومة بالكامل. وما حدث بعد ذلك، كما يعرف الكثيرون، هو أن إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر انسابت بسكينة نحو أشد عصورها ازدهارا؛ العصر الفيكتوري. أما فرنسا في نفس الفترة فقد تدحرجت إلى حكم الإرهاب.

إن ما تخلقه هذه المؤسسات المحتكرة حكوميا هو ثقافة مدمرة من الخوف والقلق؛ حيث سيرى الناس أنهم لا يستطيعون الاعتماد بكفاءة على قوات شرطتهم، وهم مقيدون جدا حين يتعلق الأمر بالبحث عن بديل خاص (يجب بالطبع أن يُدفع له إضافة للضرائب التي يدفعونها مقابل احتكار الدولة غير الكفؤة للشرطة). والأمراض التي كان يمكن أن تصبح تاريخا بعيدا لا تزال متفشية بين الناس، تحدث الدمار فيهم

وفي ثقافتهم المحيطة. وعمليا لا يوجد أي أمان للناس في هذا النوع من المجتمعات: لا أمان قانوني، لا أمان شخصي، ولا حتى أمان طبي.

المساواة وموت الثقافة

لكن الثقافة تتجه لأعمق من ذلك، فهي تؤثر في أمور كالفن والموسيقى وما شاكل. ولكن حتى هذه الأمور لن تنجو من التدهور بفضل المساواتية الثقافية. فمؤسسات اليوم كالفن الحديث، الجاز الحرّ، وحتى البُنية التحتية الحالية كلها نتائج لمجتمع يحيا في ظل المؤسسات المساواتية كالاشتراكية والديمقراطية لأطول فترة ممكنة. فهذه الأمور تخرّب الثقافة بسموم المساواتية، بحيث تصبح كل جوانب المجتمع إلى حد ما مصابة بالمساواة.

إن شيئا كالفن الحديث، حيث يمكن لقطعة «فنية» أن يصل ثمنها لمئات آلاف الدولارات ثم لا تكون أكثر من خط على قطعة من الورق، شطيرة نصف مأكولة، أو ملابس متسخة لأحدهم معلقة فوق منصة، لم يوجد إلا حديثا جدا. وعلى الأقل، فلم يعتبر «فنا» على الإطلاق إلا مؤخرا. لكن ذلك ليس مفاجئا، حيث أن الفن البارز في وقت معين من التاريخ يميل لأن يعكس موضوعات يهتم بها أهل ذلك العصر. وفي هذا العصر والزمان، فإن الناس مهووسون عمليا بالمساواة.

لا يمكن للمرء أن يغادر منزله ويقود سيارته في الشارع دون أن يرى ملصق «المساواة» بالأزرق والأصفر على ظهر سيارة أحدهم، والأسوأ من ذلك أن العديد من الناس مستعدون لأن يدفعوا المزيد من الضرائب فوق ما يدفعونه الآن، ما دام شخص آخر لا يعرفونه ولم يفعل لهم شيئا،

لكنه يملك مالا أكثر منهم، سيدفع ضرائب أكثر مما يدفعونه. وهكذا فمثلما كان الفن الديني رائجا في العصور الوسطى وعصر النهضة نظرا للولع الاجتماعي بالدين، فالمساواة هي ديانة اليوم. ولذا فإن الفن اليوم سيعكسها كما يفعل حقا.

والنتيجة هي ظهور هذا الضرب من الفن الحديث. والفن الحديث مساواتي لدرجة الراديكالية، حيث يمكن للجميع فعله. فليس في عالمه أي هرمية، ويمكن لأقل الناس موهبة أن ينتج نسخة لإحدى قطع الفن الحديث دون أدنى جهد على الإطلاق ويجعلها مطابقة للأصل. ولا شيء يمكن أن يعزز المساواة بمعناها الثقافي أكثر من شيء كهذا. فبعد الفن الحديث، لم يعد الفن حكرا على نخبة متميزة من الفنانين الذين يملكون موهبة فنية، يقضون يوميا ساعات في التدريب، أو كلا الأمرين. إن الفن الحديث هو «فن الشعب»، ولا يوجد تعبير أفضل من ذلك لوصفه. وقد يلاحظ المرء في المجتمعات المساواتية الماضية، كالدول الشيوعية السابقة، وجود وضع مشابه. فقد تميزت الدول الشيوعية بفنها الذي يتكون دوما من خطوط مستقيمة جدا، زوايا، وأنواع أخرى من الأشكال والتصورات «البسيطة».

والمكافئ الموسيقي للفن الحديث سيتمثل «بالجاز الحرّ»، وهو اختراع آخر للديمقراطية الحديثة والمساواتية الثقافية. فكل شيء ينتج صوتا (أو لعله لا ينتج أصلا)[52] يمكن أن يعد موسيقى. ومن جديد فذلك يعزز المساواة: حيث يمكن لأي أحد فعله، وليس قلة قليلة كما كان حال الموسيقى في ما مضى.

إضافة لذلك، فحتى البنية التحتية تتأثر سلبيا بهذه البنى المساواتية،

فالبنية التحتية اليوم تعد سطحية وغير فنية لو قورنت بالبنية التحتية للقرون الماضية. ولذلك علاقة وثيقة بصعود الديمقراطية وثقافة الديون التي تخلقها. فحيث أن الدول الديمقراطية أميل بالضرورة لمراكمة ديون أكبر نظرا لقصر النظر لدى الطبقة السياسية وعدم وقوع تلك الديون على عاتق أي من أفرادها، فإن الشعب الذي يعيش في ظل نظام كهذا سيواجه درجة عالية من القلق المالي نتيجة لسياسة الدولة في الضرائب، الإنفاق، ومراكمة الديون.

ونظرا لهذا القلق المالي، فسيرغب الناس في الحفاظ على أصولهم في أشد حالاتها سيولة وسهولة كي تباع في السوق لو تعرضوا لمصاعب مالية. وذلك يدفع بكل البنية التحتية في المجتمع لأن تختزل إلى عاملها المشترك، فيصبح المنزل مجرد صورة لمربع يعلوه مثلث. وبهذا فلن تتهاوى القيمة الفنية للبنية التحتية فقط، بل ستبدو المباني متشابهة أكثر فأكثر. وأينما نظرت فلن تجد مشكلة في العثور على أحياء عديدة تكون فيها المنازل متطابقة ومتراصفة في صفوف خلال المناطق المطورة.

وهذا هو السبب في ذلك: فمعظم الناس لن يرغبوا في بناء منازل أو مبانٍ مزخرفة لأن المشكلات المالية احتمال داهم جدا، وقد تكون هذه المعمارية مما يصعب بيعه لو ظهرت الحاجة لذلك. كما أن الانسياق يعمل بذاته على إرضاء المشاعر المساواتية، حيث تصبح منازل الناس بالضرورة أقل فأقل «إثارة للإعجاب» أو على الأقل أشد تجانسا بالنسبة لمنازل الآخرين، بنحو يتجه طبيعيا نحو «التسوية» الطبيعية للجماليات المنزلية لدى الناس، وحتى لقيم الملكية في مناطق معينة.

وبنحو متوقع، فإن معدلات الثنائية الجنسية عند البشر ستزداد

أيضا. في الواقع فإن الثنائيين يمثلون اليوم أكثرية مجتمع LGBT اليوم. وقرابة 2% من السكان البالغين للولايات المتحدة يعدون أنفسهم ثنائيين.[53] وذلك لم يأخذ بعد بالحسبان من هم تحت سن الثامنة عشرة، رغم أن المرء يمكن أن يعد نفسه ثنائيا في عمر أسبق من ذلك. في الواقع، ووفقا لدراسة حديثة من مجموعة ج. والتر تومبسون للإبداع، فأكثر من ثلث المراهقين اليوم (وهم الذين نشؤوا في أشد العصور هوسا بالمساواة حتى الآن) يعدون أنفسهم ثنائيين إلى حد ما.[54] وذلك دون شك تطور حديث نسبيا في الولايات المتحدة، فضلا عن العالم ككل. ولكن لم هذا الصعود في هذه الفئة بالذات؟ حسنا، الثنائية بطبعها مساواتية، فهي لا تميز. ويعد الكل في نظر الثنائي سواء، ولذلك فإن فكرة كهذه ستنتشر بسهولة أكبر ما أن تتهدم ثقافة ما على يد المساواة عبر مؤسسات اشتراكية وديمقراطية. وفي حين قد يجادل البعض بأن هذا التغير الثقافي نتيجة لكون هذه الممارسة قد أصبحت اليوم مقبولة أكثر، فالحال ليس كذلك. فالشيء يصبح غير مقبول لأنه محظور لا العكس، كما تقترح هذه الحجة. ولو كان الواقع هو شيوع الثنائية الدائم بنفس مستواها الحالي، لكان الكثير من ملوك ونبلاء التاريخ ثنائيين (إضافة لثلث كامل من عموم السكان إجمالا)، ولما أصبح شيء كهذا غير مقبول أبدا، حيث أنهم كانوا في العادة أشد الناس حرمة وأعلاهم قدرا في مجتمعاتهم.

وهذا يصح أيضا على ظاهرة «التعريف الذاتي»، حيث يعتقد المرء بأن كل ما يتطلبه الأمر كي يصبح شيئا غير ذاته هو أن يعتبر نفسه ذلك الشيء الذي لا يمثله (وصولا للحد الأقصى كادعاء انتمائه للجنس

الآخر رغم أنه يبدي الخصائص البدنية والبيولوجية لجنسه هو، ببساطة لأنه «يعرّف» نفسه كذلك، كما في التحول الجنسي).

هذه الظواهر من الفن الحديث، الجاز الحر، والتعريف الذاتي كلها ثمرات للنسبوية التي ترعاها المؤسسات المساواتية. فمثلما تجعل هذه المؤسسات من القانون والعدالة أمرا نسبيا عبر منح الناس القدرة على التشريع والاحتكار القضائي، فهي أيضا، كما أوضحت، تخلق النسبوية الثقافية. فالقانون يصبح نسبويا، الأخلاق تصبح نسبوية، وهكذا فهذه النسبوية تتسرب إلى الثقافة، مما ينتج معدلات عالية من التحول الجنسي وسائر الثمرات الثقافية للتعريف الذاتي. وحتى استخدام الكلمات لا يسلم من ظاهرة كهذه. انظر مثلا الى النحو الذي يستخدم به الناس طوعا كلمة «مجاني» لوصف مؤسسات محتكرة حكوميا وممولة ضريبيا كالمدارس الحكومية والتأمين الصحي. وبالفعل فإن هذه الأمور تسوّق حتى من قبل الدولة الديمقراطية بوصفها «مجانية»، خلال محاولتها لتفسير كيفية تمويلها بفضل الضرائب القسرية على الشعب في نفس الجملة. أو انظر كيف حكمت المحكمة العليا في الولايات المتحدة مؤخرا بأن قانون إصلاح الرعاية الصحية Affordable Care Act سليم دستوريا بشرط ألا يتغير القانون نفسه، بل تتغير صياغته فقط (كي تسمى عقوبة القانون «ضريبة» بدلا من «غرامة»).

وأسوأ جانب في ذلك أنه يثبت كيف حقق عمل الدولة الديمقراطية في التلاعب بنظام المدارس لصالحها نجاحا، إلى درجة يعجز معها أكثرية هائلة من الناس عن ملاحظة هذا التناقض الصريح، المتمثل باستخدام الكلمات كي تعني ما لا تعنيه، أو في حالات عديدة: الضد الخاص لما تعنيه.

في ظل الاشتراكية، في ظل الديمقراطية، وفي ثقافة مساواتية، لا فرق بين القمامة والفن، بين الضجيج والموسيقى، بل وبين الرجال والنساء. والكلمات لا تملك أي تعريفات، بل تعني فقط ما يريد السياسي الذي يستخدمها أن تعنيه في ذلك الوقت المحدد. وكل شيء يمتزج في مجتمع بلا عقل، حيث ما هو موجود وكائن قد لا يوجد أو يكون أصلا. وكأن أعظم خيالات (عمانوئيل كانط) قد تتحقق.

وبهذا النحو تحديدا تساهم المؤسسات المساواتية بكثافة في تدهور الفن، الموسيقى، المعمارية، وحتى البشر. ولكن ستظل هناك الآثار التي تحدثها هذه المؤسسات مباشرة في الشعب، وخاصة في العلاقات الشخصية بين الناس، سواء بين الأفراد أو بين مجموعات من الناس ـ وبالأخص تلك الآثار التي تحدثها المساواة الثقافية على صراعات الناس فيما بينهم.

الصراع على الملكية العامة

لو بحث المرء عن مصدر مهم للصراع، فعليه أن ينظر إلى المؤسسة الحكومية المسماة «الملكية العامة». فهي بمجرد وجودها تولِّد الصراع بطبعها بين البشر. والملكية العامة فكرة غريبة، ولكن في جوهرها فإن الدولة تصدر قرارات بخصوصها. لكنها لا تنتفع من صنع قرارات جيدة كما لا تدفع ثمنا لصنع قرارات سيئة. فدافعو الضرائب هم من يسدّد ثمنها حتى لو لم يستعملوها. والجميع يملكها ولكن لا يحق لأحد أن يمارس حقوق الملكية عليها.

ولهذا يجب ألا يفاجئنا أن أمرا كهذا سيخلق الصراعات بين الناس.

فالمفترض أن الجميع يملك قطعة معينة من «الملكية العامة» ويدفع ثمنها. ولكن، حيث أن إرادة واحدة يمكن أن تفرض على الملكية، وأن الناس المختلفين بطبعهم لا يملكون دائما وأبدا نفس الإرادة اتجاهها، فمن المحتوم أن إرادات الناس ستدخل في صراع. إذ سيكون لدى كل شخص نفس دعوى من سواه في إمضاء إرادتهم هم لا سواهم، حيث أنهم جميعا قد دفعوا ثمنها بضرائبهم. ولكن حيث أن إرادة واحدة قد تمضي في وقت ما، فالنزاع دائم ومحتوم (كما لو رغب بعض الناس بأخذ أطفالهم كي يلعبوا في الحديقة، لكن آخرين يرغبون في القيام باحتجاج في الحديقة في نفس اليوم).

ومع الملكية العامة، فليس من الواضح ما هي الإرادة التي ستمضي أو لن تمضي. والأمر يبدو كأن الجميع يملكها، ولذلك فلا أحد يملكها. أما الملكية الخاصة، من جهة أخرى، فهي عمليا تقضي على هذه الأشكال من الصراعات. فالمالك معروف وواضح مع الملكية الخاصة، وخلافا للملكية العامة، فمن الواضح دوما قواعد من ستمضي وإرادة من لن تمضي. وبهذا فالملكية الخاصة تعزز السلام والعلاقات المتوائمة، في حين تعزز الملكية العامة نقيض ذلك؛ الصراع والاضطراب. ولهذه الأسباب ففي بلد اشتراكي، بحكم التعريف، لن يوجد هناك ما يشبه السلم بين البشر، لأن الفكرة الجوهرية لجمهورية اشتراكية تدور حول فكرة «الملكية الجماعية» التي تفرز الصراع بطبعها. بالطبع فهذا ليس بالمصدر **الوحيد** للصراع الذي تخلقه الميول المساواتية. فالقوانين التي «تفرض» المساواة تنتج ذلك أيضا، وخاصة المساواة بين قطاعات ديمغرافية.

إن الصراع العرقي، عند جماعات مثل Black Lives Matter وسائر جماعات الاحتجاج حول العالم، إضافة للتفاوت بين الجنسين، الذي روجت له حملة هيلاري كلينتون للرئاسة الأميركية، قد أصبحت موضوعات جدل ساخنة اليوم. ودوريا تندلع احتجاجات عنيفة حول العالم، وبالطبع فالأكاديميون من كل الأصناف هم الأسعد بإدامة هذه المناقشة بأي نحو يمكن أن يقود الناس نحو أهدافهم المساواتية. ومع كل هذا العنف، والنداءات الصارخة لمزيد من التدخل الحكومي كي يحارب كما التمييز المفترض لبعض الناس ضد بعضهم، فمن المهم بالتأكيد أن نتعرف على السبب الحقيقي. وفي حين يميل الأشد حماسة حول هذا الموضوع للمطالبة بمزيد من التشريعات والتحامل على كل من يملك الجرأة الكافية لمعارضتهم، فمن المجانب للحدس أن تكون هذه القوانين بالذات هي ما يقود للموقف الثقافي الذي يشهد صراعا محتدما بين ديمغرافيات مختلفة.

قوانين التمييز والتعددية الثقافية

عادة ما تحكي القصة أن أقلية ما، كثيرا ما تكون (وليس دوما) أقلية مستضعفة يتم اضطهادها بنحو ما على يد أكثرية. ولهذا فنحن نحتاج إلى الدولة كي تتدخل وتشرع علاقاتنا الشخصية لتتخذ موقفا أشد مساواة ومن ثم أشد أخلاقية. ومع أن هذه الوسائل مضللة، وهذا التحليل الثقافي مغلوط، فلا يوجد ما ينازعه عمليا. لكن ما يمثله ذلك هو إدارة الدولة لمنهج «فرق تسد». في الواقع، فإن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به للاستقلال الفردي للشخص أن يلغى تماما.

إن قوانين مكافحة التمييز هي أفضل سبيل لإضعاف الثقافة وزيادة المطالبة بالدولانية، لأنها تميل للنظر إلى كل أشكال التمييز بوصفها مخطئة وغير شرعية. وما أن تنتشر هذه الإيديولوجيا، فإن البنى والمؤسسات الاجتماعية الأساسية مثل وحدة العائلة الأبوية، التي تبنّتها الأكثرية الساحقة من الحضارات خلال البضعة آلاف عام الماضية، ستتقوّض وتتدهور الثقافة بشكل منظّم. والمجتمع يفقد هويته لأنه، حين يصبح التمييز بكل أنواعه مخطئا وغير مشروع، فلا يجوز لأحد من ثم أن يعبر عن أي نوع من الولاء، الهوية، التعلق، أو حتى التفضيل العام اتجاه أي شيء كالعرق، الجنس، الدين، القومية، الخ. وسرعان ما يستأصل التضامن بين الناس، وبالتالي تنخفض المقاومة للدولة لأنها ستصبح المؤسسة الوحيدة التي يمكن للناس أن يعرّفوا أنفسهم بها دون أن يتعرضوا لأي تداعيات من قبل أقرانهم وربما الآخرين أيضا. وإضافة لذلك، ففي غياب الدولة التي تأمر الشعب وتقهره، فإن مؤسسة «التعددية الثقافية» التي اخترعتها الحكومة ستختفي من الوجود بشكل شبه كامل. وذلك لثلاثة أسباب: أولا، فإن الناس ذوي الخلفيات والتواريخ المختلفة، فضلا عن الأديان وما شاكلها، يفضلون أن يعيشوا بين أشبه الناس بهم، وسيعد عدم فعل ذلك أمرا غريبا (مثلما قد يستغرب أن بالغا شابا، بين عمر 18 ـ 24 مثلا، قد ينتقل إلى ضاحية يسودها المسنون). وبهذا يخلق ذلك انفصالا طبيعيا بنحو ما على الصعيد الإجمالي أو العام.

كمثال على التعددية الثقافية نتيجة لحكومة متدخلة، لا يحتاج المرء أن ينظر لأبعد من سويسرا. فكثيرا ما يشار إلى سويسرا، ذات الحكومة الصغيرة مقارنة بدول أخرى، بوصفها مثالا على التعددية الثقافية الطبيعية،

فهناك عدد من المواطنين الناطقين بالفرنسية، الألمانية، والإيطالية في البلاد. لكن هذا التحليل يفشل في أن يأخذ بالحسبان وجود فصل طبيعي بين تلك الثقافات؛ ففي سويسرا، نرى الأجزاء الناطقة بالفرنسية، الألمانية، والإيطالية منفصلة إلى حد كبير، وذلك ليس بالقانون أو بالقوة بل باختيار الشعب أن يبقوا بين أمثالهم. والآن قارن ذلك بدول أشد تدخلا، كالولايات المتحدة وأجزاء من أوربا الغربية، حيث لا نرى شعوبا من ثقافات مختلفة وتتحدث لغات مختلفة (بمدى أشد تفاوتا من سويسرا) تقوم بأمر مشابه. والسبب في ذلك هو أن هذه الدول تستعين إما بقوانين أكثر بكثير أو قوات شرطة أكبر بكثير كي تسمح باختلاط تلك الثقافات، وذلك يحدث في العادة، كما هو الحال معظم الوقت، لمصلحة جماعة ما وعلى حساب أخرى.

وبعد ذلك، فسيحدث مزيد من الفصل وفق المكانة الاجتما - اقتصادية. فحيث أنه من غير المحتمل أن يكون السود واللاتينو قادرين على التنافس في سوق العمل على أصناف الوظائف التي يستطيع البيض والآسيويون الحصول عليها، فمن المحتمل أن يقطنوا أحياء ومناطق مختلفة جدا. وفي النهاية، وعلى المستوى الدقيق جدا، في المدارس وأماكن العمل المفردة، ونظرا لفروق الذكاء بين الأعراق، من غير المحتمل أيضا أن ديمغرافيات معينة ستستطيع التنافس مع ديمغرافيات معينة أخرى على مقاعد في الجامعات الأفضل أداء. وهكذا سينشأ نوع من الفصل الطبيعي غير القسري على الأرجح.

وهذا لا يعني أن الأمر حاسم، فمن المؤكد وجود نسبة معينة من الاندماج والتباين، ولكن ليس للدرجة التي فرضتها الدولة بالقوة اليوم.

وهكذا سيزداد التضامن بين الناس، ويشهد الشعب/ الشعوب درجة أكبر من الاستقرار، المسؤولية، واعتماد بعضهم على بعض، وبالتالي مطالبة أقل بنفوذ الدولة. وأحيانا قد تستخدم التعددية الثقافية التي تفرضها الدولة بافتضاح ومباشرة كتكتيك لإضعاف الثقافات إلى درجة يسهل معها فتحها والسيطرة عليها، مثلما كان هدف جوزيف ستالين حين أغرق دول البلطيق بمواطنين روس.[55]

وعلى العكس، فحين تمزج الدولة بين سياسة قوانين عدم التمييز وسياسة الهجرة المفتوحة، فهي عمليا تستبيح كل تلك الموارد ضمن البلاد، العام منها والخاص (لأن الناس ليسوا أحرارا في تقديم الخدمات أو عدم تقديمها لمن يختارون). وذلك يخلق حافزا كبيرا لدى شعوب العالم الثالث لأن تنتقل جماعيا إلى دول العالم الأول، حيث أن شعوبها الأصيلة، بفضل حكوماتها، عاجزة عن «طردهم» من أرضها.

ومن نافلة القول إن لذلك آثارا ثقافية مدمرة، ولكن بسبب افتراض المساواة بين الشعوب، رغم عبثيته، فإن الدولة تؤكد على أن استيراد جموع هائلة من مهاجري العالم الثالث لتخفيف ثقافة شعب أشد تحضرا، بغض النظر عن مدى توافق ثقافاتهم من الأساس، ليس موجبا للقلق. والأمر كما لو أن القائمين على الدولة الديمقراطية مؤمنون حقا بخرافة المساواة، التي تطبق بهذا النحو بحيث يدّعى أن ملايين السوريين في ألمانيا، إيطاليا، أو فرنسا لا يختلفون عن تزايد تعداد الشعب الألماني، الإيطالي، أو الفرنسي في تلك الأوطان. وبالطبع فما أن يصل أولئك المهاجرون وتطبق عليهم قوانين مكافحة التمييز، سيتفاقم المزيد من الصراع.

حين تقر الدولة قوانين مكافحة التمييز هذه، فما تفعله عمليا هو تخصيص جماعات معينة من الناس «كمضطهَدين» وجماعات أخرى من الناس «كجلادين» ومن ثم تقنين تلك العلاقة في ما بينهم. وهذه الطبقات المضطهَدة ستبحث من ثم عن الأسباب الدافعة لتصنيفها كضحايا، وبعيد ذلك ستبحث عن عيوب في جلاديها المفترضين وتنشر الغيظ منهم لأغراض عقائدية. ومن ثم سيطالبون الدولة وينتقدونها كي تعاقب أصناف الناس التي أعلنت بنفسها أنهم جلادون، وهم في العادة ذكور مغايرون، أثرياء، بيض، كثيرا ما يكونون في مكانات «سلطة اقتصادية» كما يعبرون.

وبالمثل فهذه الطبقات «الجلادة»، التي لم يرتكب معظم أفرادها أي شيء يستحق أو يوجب أي نوع من التصحيح أو التأنيب، ستصبح ساخطة على حنق طبقة المضطهدين اتجاهها وتشريع الدولة الساري ضدها، مما يدفع الطبقات الجلادة أيضا للسخط على طبقة المضطهدين وإدامة دورة شريرة من المقت لا يستفيد منها غير الدولة وأعوانها. وذلك يخلق انقساما بين الأزواج، الفقراء والأغنياء، الرجال والنساء، أرباب العمل والعمال، السود والبيض، المسيحيين وسائر الأديان، الخ.

وبهذا النحو فإن الصراع العرقي والصراع بين جماعات أخرى، الذي أصبح شائعا جدا وشديد الوضوح لناظرينا، ليس نتيجة للبغض و/أو التمييز الحقيقي، وليس نتيجة تعيسة للعيش في ثقافة شديدة التباين بنحو قد يكون غير طبيعي، بل نتيجة للقانون. ولو كان بوسع هذه الصراعات أن تخبرنا بأي شيء، فهو أن الدولة حين تقسم الشعب على مضطهدين وجلادين، كما فعلت وتستمر بالفعل من خلال قوانين مكافحة التمييز،

فإن الناس سيتصرفون وفقا لذلك. وهذه القوانين ليست سبيلا لحل هذه المشكلة، بل تعمل على إدامتها لمصلحة الدولة.

وإضافة لذلك، فإن معاملة الأقليات تتدهور واقعا في الدول الأشد اشتراكية و/ أو ديمقراطية. خذ مثلا الإساءة المنظمة التي انتهت بطرد أكثر من مليون ونصف المليون ألماني من تشيكوسلوفاكيا على يد أكثرية السكان قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها بقليل.[56] وقد يلاحظ المرء أن هذه المظالم والإساءات ببساطة لم تحدث خلال عصر الهابسبورغ الأقل ديمقراطية بكثير، لكنه **الأشد** ليبرالية؛ أو المعاملة المدمرة للعديد من الأميركيين من أصول يابانية خلال فترة الحرب العالمية الثانية.[57] وبالطبع فإن الاتحاد السوفيتي السابق قد راقب المثليين بنشاط، بل وتعامل في معظم تاريخه مع المثلية كنوع من المرض.[58] وبالمثل فقد جرت أحداث مماثلة على مجتمع LGBT في كوبا بعد الثورة الكوبية عام 1959،[59] ربما لمدى أكبر بكثير مما حصل في الاتحاد السوفيتي. وكل ذلك نتيجة «لعقلية القطيع» التي تغذيها هذه المؤسسات المساواتية في الشعب.

إن الحل الحقيقي لكل ذلك يشبه حرية التجمع الواقعية، التي تجعل كل تجمع بشري طوعيا في كل مستوى. وبالطبع فإن حرية التجمع تعني أيضا حرية الانفكاك، حيث لا يمكن لأحد أن يزعم أنه حر في أن يفعل ما هو ملزم بفعله فقط. وبشكل طبيعي، فهذه الحرية في الانفكاك تعني الحق في التمييز ـ ضد أي أحد وفي أي وقت ولأي سبب. وبنحو مجانب للحدس، فعندئذ فقط يمكن لهذه الصراعات بين الأفراد والجماعات أن تحل. ولكن يبدو أن هذا الحل مستحيل التحقيق في

ثقافة مساواتية: فالأصوات الاجتماعية تقف ضده بعنف، ومؤسسات الأكاديميا الحكومية تعمل دون كلل على نشر الدعاية لإدامة تلك القوانين والصراعات التي تنتج عنها بنحو طبيعي.

دولة الرفاهية وانحطاط المجتمع

وفي النهاية فإن شكلا من دولة الرفاهية سينشأ من هذا الدافع نحو المساواة المتزايدة، في محاولة لسد الفجوة لا بين الفقراء والأغنياء فقط، بل وبين الطبقة الوسطى والفقراء، بحيث يسمح لعدد متزايد من الأفراد غير المنتجين بأن يعيشوا على حساب الطبقة المنتجة. والعواقب الثقافية لذلك كارثية. فبادئ ذي بدء، تعد ممارسات المعونة هذه غير كفؤة وتقود في الواقع لإنتاج المزيد من الفقراء (لأن من المربح أن تكون فقيرا)، كما يتضح ذلك من العدد المتزايد للمعتمدين على قسائم الطعام food stamps ومختلف أنواع البرامج الحكومية الاجتماعية. وذلك يصح أيضا من ناحية تجريبية، حيث تناقص الفقر تدريجيا في الولايات المتحدة في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية بمعدل 1% سنويا، لكن هذا التناقص توقف فجأة في الـ1960ات حين أقيمت برامج «المجتمع الكبير»، وتوسعت دولة الرفاه الأميركية بشكل هائل تحت عنوان «الحرب على الفقر».[60]

كما أن دولة الرفاه تخلق أيضا شعورا بالاستحقاق عند هذه الطبقة الطفيلية، وكذلك درجة معينة من الحرب الطبقية. فحين تساعد مؤسسة خيرية شخصا ما وتنتشله من الفقر، يتضمن الأمر شعورا بالامتنان. ولكن من جهة أخرى، حين تحاول الدولة فعل الأمر ذاته، فلم يثبت

فقط أنها أقل كفاءة وحسب، بل إن المتلقي للمعونة لا يحس بشيء من الامتنان بل بالاستحقاق، كما لو كانت هذه المعونة حقه من البداية وربما كان يجب أن تكون أكبر. ولهذا فهذه الطبقة الطفيلية ستقاتل، من خلال الدولة، بكل ناب ومخلب كي تحصل على ما تظن زورا أنه حقها. وما ذلك إلا نحو آخر من الأنحاء التي تعزز بها المساواة التناحر بين أناس معينين.

بل إن دولة الرفاه تحدث الخراب حتى عبر الأجيال. فالذين يتلقون المعونات، وخاصة الذين يظلون معتمدين عليها، ليسوا من ذوي الجينات الأفضل. فهم في العادة يملكون ذكاء واطئا، سيرة عمل سيئة، أو أي تشكيلة من الصفات الرديئة. ولكن بالنحو الذي تعمل وفقه دولة الرفاه، فالعزاب ذوو الأطفال الأكثر سيتلقون معونات أكبر.

وذلك يخلق حافزا لدى النساء نحو عدم الزواج ونحو إنجاب أطفال خارجه، مما يؤدي لتنشئة أطفالهن في عائلة مفككة وأشد تقلبا (لن تحصّل بالطبع إلا شطرا من الدخل الذي تكسبه عائلة مكتملة، في أفضل الأحوال). ولكن حيث أن مزيدا من الأطفال يعني مزيدا من المال في دولة الرفاه، فلدى أولئك الناس دافع للاستمرار في إنجاب الأطفال. وهكذا فما ينتج عن ذلك هو أن الأغبى والأشد كسلا بيننا يتكاثرون أكثر من الجميع ويمررون جيناتهم غير المرغوبة. وبهذا فإن دولة الرفاه الحديثة أشبه بسياسة يوجينيا مقلوبة، أو بتطور قهقري لو صح التعبير. ومن الطبيعي أن يرعى ذلك بيئة تتهدد فيها الوحدة العائلية وتعد الدولة واسطة للدخل المشروع في نظر الكثيرين.

يمكن القول بأن الغرام الاجتماعي بالمساواة يضر الثقافة بأشد قدر ممكن. فالمؤسسات المستقرة تتآكل بسببها، وجودة الفن والموسيقى والمعمارية تتدهور بشدة، ويتبلد الشباب بفضل نظام التعليم الحكومي والحوافز التي تحيط به. والصراعات بين الأفراد والجماعات تتصاعد لمستويات لم يسمع بها من قبل، ووحدة العائلة تلغى عمليا، والأسوأ بيننا يصبحون الأوفر مساهمة في البركة الجينية. وأسوأ ما في ذلك أنه يديم ذاته: فهذا النوع من المؤسسات هو ما يعزز نفس المساواة الاجتماعية التي شيّدتها في المقام الأول. والمجتمع بأسره يختزل على يد النسبوية، التي تستمر في اختزال المجتمع.

الخلاصة

لقد كانت الرغبة في المساواة تقطّع في أوصال الحضارة لقرون. وقد تلقت دفعة قوية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى حين غمر عصر الديمقراطية العالم، بنحو قاد إلى العديد من المؤسسات التي نراها اليوم. وبالفعل فما من ركن قصيّ من الحضارة لم يلطّخه هذا السعي الحثيث نحو المساواة. وكنتيجة لهذا الاختزال المنظم للمجتمع نحو غايات مساواتية، فقد تشكلت بعض أبشع المشكلات والعراقيل الاجتماعية. وقد تمثل ما ناقشته هنا بالحديث عن كيف أدى هذا الشغف، وبأي أنحاء، لدى مجتمع اليوم بالمساواة إلى تآكل المؤسسات المستقرة.

وذلك بالطبع يقف بالضد من الخط الاجتماعي العام فيما يخص طبيعة المساواة. في الواقع فلعله يقف بالضد من الخط التاريخي بأكمله فيما يخص المساواة. ولكن لهذا السبب، فمن المهم بالخصوص أن ينظر لهذا التوجه البديل والشامل، وإلا فمن المؤكد أن تستمر الحضارة على هذا الطريق.

لقد ناقشت كيف أن المساواة تسلطية بطبعها، إلى جانب التفاوتات الطبيعية عند البشر، كيف أن المساواة غير اقتصادية بوضوح، كيف تخلق المساواة ظروفا سياسية رهيبة، كيف تستأصل عمليا الأخلاق

لدى الناس وتستبدلها بالنسبوية، كيف تؤدي لتبلّد الشعب وتحلّل الثقافة بشكل منظم، كيف تخرب المجتمع بأسره من خلال المساواتية والنسبوية، وكيف تنبع كل تلك الفظائع من أصل واحد يتمثل بخديعة قاتلة: ادعاء أن «جميع الناس قد خلقوا متساوين».[1]

ولكن ما الذي يمكن فعله لكبح هذا التيار التاريخي؟ تبدو هذه مهمة بلا أمل. ولكن في نفس الوقت فهناك بعض ومضات الأمل التي قد تشع أحيانا في وسط الظلمة التي أحاطتنا بها المساواة. فلأول مرة خلال أكثر من قرن، نجد مؤسسة البنك المركزي تتعرض للهجوم، والشعب يشعر باليأس من الحرب الأبدية، وفساد الطبقة السياسية الديمقراطية بات أوضح للعيان، وهكذا. ومع أن هذه انتصارات ضئيلة وقليلة، فهي توفر مع ذلك سببا للأمل. وحتى لو كان أولئك المشاركون في حركة الثقافة المضادة هذه لا يفعلون ذلك بسبب معارضتهم المتأصلة للمساواتية، فهم مع ذلك جزء من الحركة الناشطة ضدها، بنحو أو آخر.

تأمل فقط: قبل بضعة قرون، وفي بعض الأماكن قبل عقود فقط، كانت فكرة إقامة العديد من المؤسسات الأكثر شيوعا وشهرة حاليا تعد راديكالية، وربما تطلب تحقيقها ثورة. ولكن ها نحن ذا اليوم، ونحن

(1) تذكّر أن المحاكمات الاستعراضية، الإعدام بالسحل، ورفع المشانق في المظاهرات، كلها ظواهر لم يعرفها العراقيون ـ على قرب عهدهم بالتمدن ـ خلال عقود العهد الملكي «العميل» و«المستبد»، لكنها تفجرت بشكل مذهل في أعقاب «الثورة المجيدة» صيف 1958. كم يليق بهذه الموجات قول معروف الرصافي:

لا يخدعنك هتاف القوم بالوطن ... فالقوم في السر غير القوم في العلن
لم يقصدوا الخير بل يستدرعون به ... رميا إلى الشر أو قصدا إلى الفتن ـ المترجم.

نرى كل تلك المؤسسات قائمة. ولهذا فلو كان الحال أن تغيرات اجتماعية راديكالية تعد ضرورية لوجود هذه المؤسسات اليوم كما هي فعلا، فذلك يعني أن هذه التغيرات الاجتماعية الراديكالية قد حدثت. وإن أمكن لأمور كهذه أن تحصل فعلا، فمن المعقول أن تحدث من جديد ـ وهذه المرة في الاتجاه المعاكس.

وفي حين أن ثورة مناهضة للمساواة قد تكون أصعب تحقيقا من ثورة مساندة لها، نظرا لحقيقة أن المساواتية ما أن تتخذ موطئ قدم في المجتمع فإن كثيرا من ذلك المجتمع يصبح متعفنا، راكدا، متواكلا، مضللا وفي النهاية مندمجا فيها، فذلك لا يعني بالضرورة أن هدفا كهذا عسير التحقيق.

من المهم جدا أن يدعم الناس كل حركات الانفصال، لأنها يمكن أن تقود لخلق دول أصغر (أو لا دول في وضع مثالي) تملك قدرة أقل على الاشتراكية. على الناس ألا يخشوا من التصريح بالحقائق، رغم أن العديد من تلك الحقائق ستعد غير صائبة سياسيا بما يكفي لأن تعد آمنة أو معتبرة في نظر العديدين. وبالطبع فعلى الناس أن يتخذوا موقفا صريحا ضد الدولانية، المساواتية، وكل مؤسساتها التي تتضمن دون حصر: الاشتراكية، الشيوعية، الديمقراطية، النسبوية الأخلاقية، الوضعية القانونية، الماركسية، الماركسية الثقافية، الإمبريالية (عسكرية كانت أو نقدية)، التعددية الثقافية، وأهم من ذلك، المساواة في النتائج أو في الفرص.

ربما تكون هناك فرصة لثني هذا التيار الهادف لمزيد ومزيد من

المساواة في المجتمع، على الأقل في بعض أجزاء العالم. وإلا فسيستمر العالم في هذا الطريق نحو المساواتية والوله بالمساواة، وبالتالي فمثلما حدث في الماضي، ولكن بنحو أسوأ، ونظرا للتقنيات الجديدة الأعظم، فإن مستقبل البشرية سيكون زاخرا بالحرب، الفساد السياسي، الانحلال، التداعي الثقافي، وفي النهاية، التهاوي التام للحضارة.

الهوامش

1. John Locke, The Second Treatise on Civil Government (Amherst, NY: Prometheus, 1986. Print).
2. Steven Perlberg, «American Median Incomes By Race Since 1967», Business Insider, 17 Sept. 2013. Web. 04 Nov. 2015.
3. Richard Lynn and Tatu Vanhanen, IQ and the Wealth of Nations (Westport, CT: Praeger, 2002. Print).
4. Richard Lynn and Tatu Vanhanen, IQ and Global Inequality (Augusta, GA: Washington Summit, 2006. Print).
5. Poushter, Jacob. «40% of Millennials OK with Limiting Speech Offensive to Minorities», Pew Research Center, 20 Nov. 2015. Web. 26 Nov. 2015.
6. Hans - Hermann Hoppe, «My Battle with the Thought Police», Mises Daily, 12 Apr. 2005. Web. 19 Oct. 2014.
7. Bill Hayes, «CRF Blog», Constitutional Rights Foundation, 08 Mar. 2010. Web. 02 Dec. 2015.
8. Robert P. Murphy, «Shocking Quotes from Thomas Piketty», Mises Canada, 19 May 2014. Web. 17 July 2015.
9. Ludwig Von Mises, Liberalism, in the Classical Tradition, p. 32 (New York: Foundation for Economic Education, 1985. Print).

10. Steve Horwitz, «Is the Cost of Living Really Rising?», Learnliberty.org, Institute for Humane Studies, 17 Aug 2011. Web. 29 Oct 2014.

11. Brian Domitrovic, «Inequality Is The Child Of Fiat Money», Forbes Magazine, 25 Oct. 2012. Web. 26 Mar. 2016.

12. Murray N. Rothbard, For a New Liberty: The Libertarian Manifesto (New York: Macmillan, 1973. Print).

13. Roger W. Garrison, Austrian Macroeconomics: A Diagrammatical Exposition (Menlo Park, CA: Institute for Humane Studies, 1978. Print).

14. Roger W. Garrison, «Austrian Theory of the Business Cycle», Auburn University, 2002. Web. 28 Mar. 2016.

15. Timothy D. Terrell, «Issues in the Economics of Medical Care», Mises University 2014. Alabama, Auburn. 25 July 2014. Lecture.

16. Paul C. Roberts, «My Time with Soviet Economics», Vdare, 29 Oct. 2002. Web. 21 Feb. 2016.

17. Ludwig Von Mises, Economic Calculation in the Socialist Commonwealth (Auburn, Ala.: Ludwig Von Mises Institute, Auburn U, 1990. 26. Print).

18. David Boaz, «Venezuela Reaches the Final Stage of Socialism: No Toilet Paper», Cato Institute. Cato at Liberty, 05 Apr. 2015. Web. 30 Oct. 2015.

19. Michael Tanner, «The Grass Is Not Always Greener», Policy Analysis 613, p. 31 (2008).

20. Hans - Hermann Hoppe, Economic Science and the Austrian Method (Auburn, Ala.: Ludwig Von Mises Institute, 1995. 16. Print).
21. Jack Millner, «Breathing in Beijing's Air Is the Equivalent to Smoking FORTY Cigarettes a Day: Smog Map of China Reveals Shocking Extent of Pollution», Mail Online. 18 Aug. 2015. Web. 14 Mar. 2016.
22. Thomas DiLorenzo, «Why Socialism Causes Pollution», The Freeman, 01 Mar. 1992. Web. 18 Sept. 2015.
23. Thomas Aquinas, «Article 2», Summa Theologiae (London: Blackfriars, 1976. N. pag. Print).
24. Hans - Hermann Hoppe, From Aristocracy to Monarchy to Democracy (Auburn: Mises Institute, 2014. 42. Print).
25. David M. Head, «An Interview with Dr. David Head», personal interview. 11 Mar. 2016.
26. Hans - Hermann Hoppe, Democracy — the God That Failed: The Economics and Politics of Monarchy, Democracy and Natural Order (New Brunswick: Transaction, 2001. 22. Print).
27. David M. Head, «An Interview with Dr. David Head II», personal interview. 11 Mar. 2016.
28. Marc S. Micozzi, «National Health Care: Medicine in Germany, 1918–1945 | Marc S. Micozzi M.D», The Freeman, 01 Nov. 1993. Web. 31 Sept. 2014.

29. Jonathan Steinberg, Bismarck: A Life (New York: Oxford UP, 2011. 8, 424, 444+. Print).
30. «Too Many Laws, Too Many Prisoners», The Economist, 24 July 2010. Web. 09 Jan. 2016.
31. Lucille J. Goodyear, «Spooner vs. U.S. Postal System», LewRockwell.com, 31 Mar. 2016.
32. «Consumer Price Index for All Urban Consumers: Purchasing Power of the Consumer Dollar», FRED. Reserve Bank of St. Louis, Feb. 2016. Web. 29 Mar. 2016.
33. Ashley Crossman, «Understand Emile Durkheim's Classic Study of Suicide», About.com Education, 16 Dec. 014. Web. 05 Aug. 2015.
34. Geoff B, «The Crazy Opposition to Cutting Government Spending», The Millennial Star, 26 Feb. 2013. Web. 29 Jan. 2016.
35. Annalisa Merelli, «These Are All the Countries Where the US Has a Military Presence», Quartz, 02 Apr. 2015. Web. 31 July 2015.
36. Janine Davidson, «Explainer: This Graph Shows How NATO's Military Capability Has Evolved Since 1949», Council on Foreign Relations, 04 Sept. 2014. Web. 31 Oct. 2015.
37. Hans - Hermann Hoppe, «The Origin and Nature of International Conflict», 2006 Supporter's Summit: «Imperialism: Enemy of Freedom», Alabama, Auburn. 27 Oct. 2006. Mises.org. Web. 07 Sept. 2015.

38. «Incident at Ruby Ridge», History.com, 2010. Web. 17 Apr. 2012.

39. Zusha Elinson and Joe Palazzolo, «Police Rarely Criminally Charged for On - Duty Shootings», The Wall Street Journal, 24 Nov. 2014. Web. 23 Mar. 2016.

40. United States Attorney's Annual Statistical Report. N.p.: n.p., n.d. United States Attorneys, 2012. Web. 23 Mar. 2016.

41. J. R. Jones, «Cromwell, Oliver», Encyclopedia.com, 01 Jan. 2002. Web. 14 Apr. 2014.

42. Romina Boccia, «Social Security: $39 Billion Deficit in 2014, Insolvent by 2035», The Heritage Foundation, Heritage.org, 29 July 2015. Web. 13 Dec. 2015.

43. Melanie Pfeiffenberger, «The Next Debt Crisis? U.S. to Face $127 Trillion in Unfunded Liabilities by 2027», Generation Opportunity, 13 Aug. 2015. Web. 27 Mar. 2016.

44. Milton Friedman, «Milton Friedman: Gammon's Law and Health Care», The Wall Street Journal, 12 Nov. 1991. Web. 17 Aug. 2012.

45. «What Was the Window Tax?», History House, n.d. Web. 29 Mar. 2016.

46. Dantan Wernecke, «The World Must Be Made Safe for Democracy», Teaching American History, 01 Apr. 2012. Web. 20 Feb. 2015.

47. Frédéric Bastiat, The Law, p. 8 (Irvington - on - Hudson, NY: Foundation for Economic Education, 1950. Print).

48. Julie Borowski, «Abolishing the Department of Education Is the Right Thing to Do», Freedomworks, 19 Sept. 2011. Web. 23 June 2012.

49. Ethan A. Huff, "FDA Accused of Mass Homicide of One Million Americans Each Decade.», Natural News, 22 May 2012. Web. 23 Dec. 2014.

50. Miller, Benjamin, and North, The Economics of Public Issues, 18th ed. (2014), pp. 6, 7.

51. David D. Friedman, «Making Sense of English Law Enforcement in the 18th Century», daviddfriedman.com. Web. 29 Mar. 2016.

52. Peter Gutmann, «John Cage and the Avant - Garde: The Sounds of Silence», Classicalnotes.net, 1999. Web. 12 Feb. 2016.

53. Gary J. Gates, «How Many People Are Lesbian, Gay, Bisexual and Transgender?», The Williams Institute, 01 Apr. 2011. Web. 24 Jan. 2016.

54. Les F. Brathwaite, «Less Than 50% of Teens Identify as Straight, Says New Study», Out.com, 11 Mar. 2016. Web. 05 Apr. 2016.

55. Murray N. Rothbard, Nations by Consent: Decomposing the Nation - State, vol. 11. N.p.: Journal of Libertarian Studies, 1994. 7. Print.

56. Brian Kenety, «Radio Prague — Memories of World War II

in the Czech Lands: The Expulsion of Sudeten Germans», Radio Prague, 14 Apr. 2005. Web. 08 Oct. 2013.

57. «Japanese_American Internment», Ushistory.org. Independence Hall Association, n.d. Web. 30 Mar. 2016.

58. Donald J. West and Richard Green, Sociolegal Control of Homosexuality: A Multi - nation Comparison, pp. 223–224 (New York: Plenum, 1997. Print).

59. Lourdes Arguelles and B. Ruby Rich, «Homosexuality, Homophobia, and Revolution: Notes Toward an Understanding of the Cuban Lesbian and Gay Male Experience, Part I», Signs 9.4 (1984): pp. 683–699. Web.

60. Robert Rector and Rachel Sheffield, «The War on Poverty After 50 Years», The Heritage Foundation, Heritage.org, 15 Sept. 2014. Web. 17 May 2016.

صدر للمترجم

- **الخرافة: الإيمان في عصر العلم** ـ روبرت ل. بارك.
- **العقل والطيبة في عالم طبيعي: عرض ودفاع عن فلسفة دون غيبيات** ـ ريتشارد كارير.
- **تاريخ قصير للبشر، الصعود والانحطاط: إعادة تشكيل ليبرتارية** ـ هانز هيرمان هوبه.

نشرتها جميعاً دار سطور، وتوزعها أيضاً دار الرافدين، كما توجد على متجري الكتب جملون ونيل وفرات.

يمكنكم أيضا متابعة المترجم على موقعه heydar.site حيث ينشر مقالات بقلمه أو من ترجمته، ولعله سيخطو نحو التأليف في وقت قريب.

الفهرس

عواقب المساواة

لقد قشر باتاليولي الطبقات العديدة لبصلة المساواة حتى يكشف لنا إلى أين ستقودنا محاولات الحكومة اليائسة نحو التسوية في النهاية—إلى مزيد من الفقر، وحرية أقل بكثير. وما من شيء ينجو عمليا من تدخل الدولة لأجل تحقيقها. وتسييس المساواة—أي الديمقراطية—يخلق، كما يوضح باتاليولي، الوهم القائل بأننا نحكم أنفسنا ومن ثم فلا أحد محكوم. وبهذا فنحن أحرار.

والأمر كله يبدأ من تلقي الأطفال كؤوسا للمشاركة بدلا من الفوز: فلا يوجد هناك خاسرون. والاعتداد بالنفس اهم من الإنجاز. وهذه النتائج تفصح عن نفسها في هيئة تشريعات تحيل توظيف الناس إلى حقل ألغام من الدعاوى المحتملة. وفي النهاية فعلى المواطنين أن يخدموا الدولة عبر التصرف بالنحو الصحيح، التفوه بما هو مقبول فقط، والاستعداد لتسليم ما اكتسبوه من الموهبة والعمل الجاد، مع تلقي انتقادات الطبقة السياسية لكونهم محظوظين في أفضل الأحوال، أو مجرمين في أسوأها.

«عواقب المساواة» كتاب شجاع، يدفع بأفكاره مباشرة في وجه العاصفة الهوجاء للصواب السياسي—العاصفة التي تهدد معايشنا، حرياتنا، وحضارتنا ذاتها. أرجو أن تقرأوه بعناية وتنشروا رسالته في كل الأرجاء.